الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

الطبيعة القانونية للرضى في عقود برامج التواصل الإجتماعي

رسالة لنيل شهادة الماستر في قانون الأعمال

إعداد

أحمد محمد دكروب

لجنة المناقشة

الدكتورة ريم فرحات	الأستاذ المشرف	رئيسا
الدكتور خليل خير الله	أستاذ مساعد	عضوا
الدكتور أكرم ياغي	أستاذ	عضوا

٢٠١٨

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط.

الإهداء

إلى من علماني العطاء بدون إنتظار، من أحمل إسمهما بكل فخر، لمعنى الحب والحنان والتفاني، إلى السند والأمان...

أبي– أمي، أطال الله في عمركما....

إلى من أرى التفاؤل في عيونهم، إلى مصدر قوتي وشجاعتي.. إخوتي

إلى الأصدقاء وزملاء الدراسة مصدر التشجيع الدائم..

أقدم لكم هذه الرسالة المتواضعة لعلها تكون بداية لمستقبل حاملا معه كل النجاح بإذن الله.....

كلمة شكر

أتوجه بالشكر الجزيل لمن كانت معطاءة بعلمها ودعمها الدائم والتي أثنت على نجاح هذه الرسالة.. تشرفت بإشرافك المميز... حضرة الدكتورة الفاضلة ريم إبراهيم فرحات...

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة الكرام...

القسم الأول

في تحديد طبيعة عقود برامج التواصل الإجتماعي

القسم الثانـي

العلاقة بين الرضى والخصوصية

المقدمة

يعد العقد مصدرا من مصادر الموجبات، فهو توافق إرادتين على إحداث روابط قانونية ملزمة من خلال إرادة سليمة خالية من العيوب وحرة. لكن، الإرادة لا تملك الحرية دائما في إتخاذ القرار والدخول في التعاقد، بل تكون أسيرة الحاجة الملحة في أحوال محددة، فتتم الموافقة على قيام العقد بإرادة غير مكتملة، وليست كل العقود تتم بإرادة حرة مكتملة. إذ قد يقتصر دور أحد الفرقاء في العقد على قبول عقد منظم بصورة مسبقة من المتعاقد الآخر الذي يعد الطرف الأقوى، دون إمكانية مناقشة بنوده، فيكون العقد حينها عقد موافقة أو إذعان، أي أن المتعاقد الذي يرغب في الدخول في العقد عليه أن يذعن للشروط الموضوعة فيه بصورة مسبقة من دون إمتلاك قدرة الرفض، أو تغيير أي شرط أو بند.

ولم يعد العقد يتم بالوسائل التقليدية، حيث يجتمع العارض مع المعروض عليه في مجلس واحد لإتمام العقد، أو عبر الإعلان عن إرادة التعاقد، والقبول المباشر من قبل الطرف الآخر، وقد ظهرت العديد من العقود التي تتم بشكل مختلف عن الطرق التقليدية للتعاقد. وكان التعاقد عبر الوسائل الحديثة، منها عبر التلفاز، أو الإنترنت، فواكب العقد التطور كسائر الأمور التي لحقها التجديد.

هذا التطور للعقد كان النتيجة الحتمية للتقدم التكنولوجي لا سيما الإنترنت، إذ شهدت الآونة الأخيرة إقبالا عليه، فأصبح محور معظم الأعمال، وانتشر بشكل كبير وواسع. فالإنترنت عمل على محو الحدود التقليدية بين البلدان والثقافات، على الرغم من أن هذا الأمر ليس سهلا حصوله، ولكن التكنولوجيا وما صاحبها من تغييرات جذرية أثرت على جميع الأصعدة والمستويات، وظهر ما يعرف بمواقع التواصل الاجتماعي.

إن مواقع التواصل الاجتماعي ظهرت وانتشرت في وقت قياسي، وأضحت محور حديث الملايين من المستخدمين، وضرورة ملحة لمعرفة ما يدور حولنا في العالم. وهذه المواقع، هي كالمجتمع الافتراضي حيث تتيح لمستخدميها نشر معلوماتهم الشخصية في حسابات خاصة بهم، وإنشاء قوائم تضم حسابات أصدقائهم، وأفراد عائلتهم، ومعارفهم، والمشتركين في الشبكة ذاتها، كما تسمح بالتواصل بين الأفراد في بيئة افتراضية، ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي تتم إتاحتها للعرض. ومنها ما هو عام يهدف إلى التواصل

العام، وتكوين الصداقات، ومشاركة التطبيق، وبعضها يدور حول تكوين شبكة إجتماعية لفئة معينة أو لعرض التصاميم الرقمية في شتى المجالات أو لتبادل الأخبار، وبعضها الآخر يؤمن التواصل الخاص فقط. وهذه المواقع عديدة ومتنوعة، أبرزها: واتساب، فايسبوك، تويتر، إنستغرام، سناب شات. ولكل موقع من هذه المواقع خدمات وميزات خاصة به تختلف عن غيرها.

وبذلك تعد برامج التواصل الاجتماعي وسيلة لنقل المعلومات والأخبار بالصور والفيديوهات بشكل فوري بين البلاد، عابرة للحدود، ووسيلة مهمة للتعبير عما يدور في فكر المستخدم من آراء ومشاعر وأفكار. وللاستفادة من هذه البرامج وما تحويه من خدمات، علينا تحميل التطبيقات الخاصة بها، عبر عقد يجب الموافقة على شروطه. لكن تتم الموافقة في معظم الأحيان على هذه العقود من دون معرفة بطبيعة الشروط التي تفرضها مهما كانت، فمن دون هذه الموافقة لا يمكن تحميل هذه البرامج والإستفادة منها، الأمر الذي يطرح الإشكالية الأساسية في بحثنا هذا وهي:

ما هي الطبيعة القانونية للرضى في عقود برامج التواصل الاجتماعي؟

لمعرفة الطبيعة القانونية لهذا الرضى، والبحث عن هذه الإرادة المكونة للعقد وتحديدها بشكلها الصحيح. ولا بد من تحديد طبيعة هذا العقد، فعقود برامج التواصل الاجتماعي لا يكون فيها دور المستهلك–المستخدم سوى القبول بشروط موضوعة مسبقا من قبل المؤسس، تماما كما هو الحال في عقود الموافقة–الإذعان، الأمر الذي يطرح التساؤل الآتي:

ما مدى إمكانية اعتبار هذه العقود من العقود الملحة الضرورية، وبالتالي إمكانية اعتبارها من عقود الموافقة–الإذعان؟

ومن الواضح أنه، لتنزيل هذه البرامج، يجب الموافقة على جملة من الشروط، حيث يواجه البعض صعوبة في تفسيرها أو عدم فهم قراءتها ومعرفة أبعادها الخطرة المؤثرة على خصوصية هذا المستخدم؟

فما هي هذه الشروط؟ وما مدى توافقها أو تعارضها مع مصلحة المستخدم؟

فمن المتعارف عليه، ينبغي توفر شروط لا يصح العقد من دون وجودها مجتمعة، ألا وهي الرضى والموضوع والسبب ليكون العقد سليما. ومن أهم هذه الأركان الرضى، أي اجتماع مشيئتين أو أكثر وتوافقهما على إنشاء علاقات إلزامية بين المتعاقدين، ويشترط فيه الإيجاب والقبول، ويستلزم أيضا فيما خلا عقود الموافقة مساومات طويلة ومتعددة الوجوه. فالإرادة التي يتم الحديث عنها في الرضى يجب أن تكون حرة غير مشوبة بأي عيب، إرادة حقيقية فعلية، لا يحكمها خوف أو خداع أو غلط أو غبن. وهنا السؤال الذي يطرح نفسه: **ما مدى إمكانية اعتبار الرضى في عقود التواصل الإجتماعي سليما؟ أو أنه يحتوي على عيب مستحدث نتيجة الظروف والوضع المستجد؟**

فقد بات الرضى يتأثر بعوامل مستحدثة، تؤثر هي بدورها على سلامته، وتؤدي إلى تكوينه بشكل مختلف عن الآخر: **فما هي هذه العوامل؟ وعلام تقوم؟ وكيف يتم التعبير عنه؟**

ونلفت النظر إلى أن التطور التكنولوجي، وانتشار استعمال الإنترنت، وبروز ظاهرة برامج التواصل الاجتماعي، رتبت الكثير من الآثار السلبية على حقوق الإنسان، وأهم هذه الحقوق متعلق بالمحافظة على خصوصية حياته وحقه في حمايته، حيث أنه كائن يحتفظ بأسراره، ولكن الأثر السلبي لتقنية المعلومات سيطر على حقوقه في الاحتفاظ بخصوصياته، فلقد سهلت شبكة المعلومات المساس بالخصوصية والتعدي عليها واستباحتها: مما يطرح تساؤلات في غاية الأهمية هنا وهي:

ما مدى إمكانية استباحة الخصوصية والسماح للمشغل باستخدام بيانات هذا المستخدم التي وضعها أثناء قبوله بهذه البرامج؟ وهل يجيز الرضى خرق الخصوصية؟ وما مدى صحة الإرادة التي وافقت على هذا العقد؟ وأيهما أجدر وأولى وأهم في الحماية، الإرادة التي وافقت، أم الخصوصية التي استبيحت؟

إن موضوع الخصوصية في برامج التواصل الاجتماعية، هو من أحد البنود التي يعتمد عليها عقود هذه البرامج ضمن سلسلة من الشروط والبنود، الأمر الذي يثير موضوع البنود التعسفية، **فهل يمكن اعتبار بند الخصوصية من البنود التعسفية التي تثيرها عقود برامج التواصل الاجتماعي المضرة بحق المستهلك؟**

باتت مواقع التواصل الاجتماعي سلاحا ذا حدين، من ناحية إيجابية كونها تسعى إلى التواصل والاتصال بين الأفراد، ومن ناحية أخرى سلبية، حيث تصبح عرضة للمخاطر والتعدي على الخصوصية لهذا الفرد

والكشف عن البيانات الشخصية العائدة له. لكن ثمة إعدادات قد تحمي خصوصيته، ولكنها حماية خاصة بمواجهة الطرف الآخر أي المستخدمين من دون حماية في مواجهة الشركة المشغلة لهذه البرامج. **فهل يمكن الوصول إلى إجراءات تكون كفيلة في حماية المستخدم حماية كاملة؟**

إن الإجابة عن الأسئلة السابقة يوجب البحث في القوانين المطبقة. ومن المعلوم أن القانون يمتاز بالمرونة، ويحتاج إلى تعديلات ووقت ليستوعب كل هذا التطور والعمل يكون على مواكبة التطور في إقرار التعديلات اللازمة. وفي مراجعة للقوانين اللبنانية، فالتطور التشريعي لم يرق إلى التطور التكنولوجي العالمي السريع، ولا يتوفر في القانون اللبناني نص جديد صريح يعالج هذه المواضيع، فالقوانين المعمول بها (قانون الموجبات والعقود، قانون العقوبات، قانون السرية المصرفية، قانون أصول المحاكمات المدنية والجزائية، قانون سرية المخابرات..) تعالج موضوع التعاقد والخصوصية وحماية المستهلك بصوره التقليدية، **فهل تكفي هذه القوانين لحماية المستخدم–المستهلك في رضاه وخصوصيته في آن معا؟**

من خلال كل ما تقدم، نخلص إلى القول أن هذا البحث يستمد أهميته من الانتشار والإستخدام لهذه البرامج بشكل كبير جدا، والتعبير عن الرضى يكون بالموافقة فقط ومن دون اللجوء إلى المساومة والأخذ والرد ويفرض شروطا لا يعلمها المستخدم، وإن عرف بها لا يستطيع تغييرها. **لذلك،** كان سبب اختيارنا للموضوع بهدف التعرف على طبيعة العقد في مواقع التواصل الاجتماعي وأهمية الرضى وكيفية إنشائه وتسليط الضوء على الخصوصية وحمايتها.

ومن أجل معالجة هذا الموضوع بشكله الصحيح، سنستعين بالمنهج التحليلي والوصفي[1] لاقتناء أثر الإجابات المطلوبة. وذلك عبر التقسيم الثنائي: حيث يضم **القسم الأول طبيعة عقود برامج التواصل الاجتماعي،** في حين أن **القسم الثاني يضم العلاقة بين الرضى والخصوصية في برامج التواصل الاجتماعي،** على النحو التفصيلي الآتي:

١- **غالب فرحات،** المنهجية في العلوم القانونية والسياسية والإدارية، ٢٠١٨، ص٩٧ وما يليها.

القسم الأول: في تحديد طبيعة عقود برامج التواصل الاجتماعي

الفصل الأول: الطبيعة الواقعية لعقود التواصل الاجتماعي

المبحث الأول: ماهية مواقع التواصل الاجتماعي نظريا

المبحث الثاني: شروط وأهمية مواقع التواصل الاجتماعي عمليا

الفصل الثاني: الطبيعة القانونية لعقود برامج التواصل الاجتماعي

المبحث الأول: ماهية عقود الموافقة

المبحث الثاني: التوصيف القانوني لعقود برامج التواصل الاجتماعي

القسم الثاني: العلاقة بين الرضى والخصوصية

الفصل الأول: ماهية الرضى والخصوصية في العقود

المبحث الأول: مفهوم الرضى وعيوبه

المبحث الثاني: في الخصوصية ووسائل الحماية لها

الفصل الثاني: الرضى والخصوصية في برامج التواصل الاجتماعي

المبحث الأول: العوامل المستحدثة المؤثرة على سلامة الرضى

المبحث الثاني: انتهاك الخصوصية في برامج التواصل الاجتماعي وتأثيرها على حياتنا

أدى دخول الإنترنت إلى حياتنا في بداية التسعينات من القرن العشرين، إلى تغيير الكثير من المفاهيم المتعارف عليها لدى الناس وأصبح كل أمر يعتمد على الإنترنت والسرعة، وكل عمل لا يواكب هذه التطورات يطوى مع الزمن، الأمر الذي إنعكس على صعيد التواصل الإنساني الذي كان في القدم يعتمد على اللقاء المباشر والاتصالات الهاتفية، أما اليوم أصبح يعتمد على مواقع التواصل الإجتماعي.

برزت ظاهرة مواقع التواصل الإجتماعي بشكل كثيف في الآونة الأخيرة باتت الشغل الشاغل في الحياة اليومية، وأصبح من الصعب الإستغناء عنها لا بل من المستحيل أحيانا لما تتضمنه من وفرة في الخدمات والتواصل السريع العابر للحدود، ولكن لا يخفى القول أن لها إنعكاسات جمة إن كان لناحية الشروط المجحفة بحق المستخدم الذي ليس لديه خيار سوى الرضوخ للإستفادة منها، أو لناحية خرق الخصوصية نظرا للإنعكاس السلبي الذي يطال الحياة الشخصية للفرد بحيث باتت الخصوصية مهددة، فيقع المستخدم في حيرة تامة إما الرضوخ للشروط التعسفية والإستفادة من الخدمات مع تعرض خصوصيته للتهديد أو البعد عنها وبالتالي عدم الإستفادة من التواصل ومواكبة التطور التكنولوجي والسرعة في إيصال المعلومة والحصول عليها والتعبير عن ما يدور في نفس الشخص.

من هنا وإنطلاقا مما سبق الإشارة إليه ينبغي علينا الولوج إلى تحديد ماهية برامج التواصل الإجتماعي مرورا بالأهمية لتلك العقود مع ما تحمله من شروط تعسفية بحق المستخدم وصولا إلى الحياة العملية مع نموذج من أرض الواقع في فصل أول. ليتم الإنتقال فيما بعد إلى تحديد التوصيف القانوني لعقود برامج التواصل الإجتماعي في فصل ثان.

الفصل الأول: الطبيعة الواقعية لعقود التواصل الإجتماعي

الفصل الثاني: التوصيف القانوني لعقود برامج التواصل الإجتماعي

الفصل الأول: الطبيعة الواقعية لعقود التواصل الإجتماعي

أحدثت التكنولوجيا تطورا سريعا وتغييرا كبيرا في مجال الإتصال والتواصل، فوجود شبكة الإنترنت والتي أصبحت متوفرة في كل منزل لا بل في كل مكان، زادت من أهمية هذا التغيير وجعلته يلامس جميع نواحي الحياة الإجتماعية وتركت أثرا ليس قليلا على طريقة تعامل الأشخاص معها، وأثرت على طريقة التعامل بين الأفراد أنفسهم، حيث أن التغيير الذي حصل في التكنولوجيا وطريقة تعامل الناس معها تركا مجالا لأن يقوم كل شخص بجعل حياته كتابا مفتوحا للآخرين[١]. لكن لا يخفى القول بأنه ينبغي القبول بمجموعة من الشروط للإستفادة من الخدمات الممنوحة من قبل هذه التطبيقات، ولتحديد طبيعة هذه العقود من الناحية الواقعية سوف نحدد ماهية مواقع التواصل الإجتماعي نظريا (المبحث الأول)، ومن ثم نحدد شروط وأهمية مواقع التواصل عمليا (المبحث الثاني).

المبحث الأول: ماهية مواقع التواصل الإجتماعي نظريا

تلعب مواقع التواصل الإجتماعي دورا مهما وتأثيرا عميقا في حياتنا اليومية، ولعل أبرز هذه المواقع وأكثرها شهرة: فايسبوك، واتساب، إنستغرام، سناب شات، تويتر، سكيب وما إلى ذلك. لذلك سوف نتعرف على مفهوم المواقع وعناصرها في فقرة أولى، ليتم الإنتقال فيما بعد للحديث عن أهمية مواقع التواصل الإجتماعي في فقرة ثانية.

الفقرة الأولى: مفهوم مواقع التواصل الإجتماعي

تعتبر مواقع التواصل الإجتماعي الشغل الشاغل للحياة اليومية وباتت تستخدم في مجالات كثيرة لقضاء حاجات الناس، ما يستدعنا إلى التطرق للتعريفات الخاصة بهذه المواقع وعناصر تكوينها(البند الأول)، ليتم الحديث فيما بعد عن مجالات مواقع التواصل الإجتماعي(البند الثاني).

البند الأول: عناصر تعريف مواقع التواصل الإجتماعي

لا يوجد تعريف موحد لمواقع التواصل الإجتماعي، فتعددت التعريفات:

١- **شهيرة دعدوع**، تقرير عن شبكات التواصل الإجتماعي، تطبيق موضوع ٢٠١٦ w.w.w.mawdou3.com

فتم تعريفها[1] على أنها ظاهرة إعلامية بارزة في وقتنا الحالي، إذ تستقطب عددا كبيرا من فئات المجتمع فهي مواقع إلكترونية تستند إلى أسس معينة يتواصل من خلالها ملايين البشر تعمل على جمعهم وتمكينهم من التعبير عن أنفسهم وتبادل إهتماماتهم وأفكارهم وتكوين صداقات مع أشخاص يشاركونهم ذات الإهتمامات أو تخصصات معينة ويتاح لأعضاء هذه الشبكات مشاركة الملفات والصور وتبادل مواقع الفيديو وإنشاء المدونات وإرسال الرسائل وإجراء المحادثات الفورية، ويعود سبب وصف هذه المواقع بالإجتماعية كونها تتيح التواصل مع الأصدقاء وزملاء الدراسة.

فهي أبرز ما توصل إليه البشر في العصر الحديث وهي عبارة عن مجتمعات إفتراضية تمكن مستخدميها من مشاركة الأفكار والإهتمامات بالإضافة إلى تكوين صداقات جديدة .

على صعيد آخر تعرف اللجنة الإقتصادية والإجتماعية الأوروبية وسائل التواصل الإجتماعي على أنها[2]:

« Le Comité économique et social européen définit les réseaux sociaux comm e des services en ligne qui ont pour but de créer et de relier entre eux des groupes de personnes partageant des activités ou des intérêts communs ou souhaitant simplement connaître les préférences et les activités d'autres personnes, et qui mettent à leur disposition un ensemble de fonctionnalités permettant une interaction entre les utilisateurs ».

أي أنها خدمات عبر الإنترنت تهدف إلى إنشاء وربط مجموعات من الأشخاص، وإلى الربط بينها حيث يتشارك هؤلاء الأشخاص الأنشطة أو الإهتمامات والمصالح المشتركة أو يرغبون ببساطة لمعرفة تفضيلات وأنشطة الآخرين، والذين يوفرون لهم مجموعة من الميزات التي تسمح لهم بالتفاعل بينهم.

١- **إحسان العقلة**، أهمية شبكات التواصل الإجتماعي، تطبيق موضوع ٢٠١٧. w.w.w.mawdou3.com؛ **منى الأشقر جبور**، الشباب والإنترنت: الحق في الخصوصية، مجلة العدل، العدد٤، ٢٠١١، ص١٥٥٨.

٢- Avis du Cese sur l impact des reseaux de socialisation et leur interaction dans le domaine du citoyen consommateur, JO 18 Mai 2010 n C 128,P 69

برز تعريف لهذه الوسائل من قبل الفقيه مارين دو مونتكله[١] ، بأنها تمكن المستخدمين من إنشاء أو إيجاد التواصل بينهم لأهداف متعددة ولهذا يجب على كل مستخدم التسجيل على المواقع وإنشاء صفحته الشخصية. هذه الصفحة لها خصوصية كونها شخصية بينما تكون مرئية من قبل عدد كبير من الأشخاص الذين لا يتم تحديدهم دائما في هذه الصفحة إعتمادا على أنواع المواقع. ويمكن للمستخدم نشر كمية معينة من المعلومات وأنه يمكن الإتصال بصفحات جهات إتصاله.

وفي تعريف للفقيه الإنكليزي[٢]بيتر كوا: بأنها ديناميكية دائمة التطور لتلبية حاجات المستخدمين وأهداف مالكيها وللتنافس مع بعضها كما هو الحال لدى فايسبوك وتويتر. وقد أصبحت الأداة التي ينظم الناس من خلالها حياتهم والتي غيرت طريقة التواصل بينهم وأدت إلى إنشاء ثقافة جديدة هي ثقافة المشاركة والتفاعل على المستوى الفردي والمجتمعي، ووسائل التواصل الإجتماعي هي مجموعة من التطبيقات المعلوماتية على الإنترنت التي ترتكز على أيدولوجيات مبادىء الويب والتي تسمح بإنشاء ومشاركة المحتوى من قبل المستخدمين.

١- Tout d'abord, ils cherchent à permettre à leurs utilisateurs de créer, maintenir ou retrouver le contact entre eux, cette relation pouvant avoir divers objectifs, comme nous l'avons vu. Pour cela, chaque utilisateur doit s'inscrire sur le réseau et créer sa page personnelle. Cette page a la particularité de lui être personnelle tout en étant visible par un nombre éventuellement important de personnes qui ne sont pas toujours identifiées. Sur cette page, en fonction des nombre d'informations et il peut se types de réseaux, l'utilisateur peut publier un certain connecter aux pages de ses contacts. **Marine de Montecler**, le droit a l heure des reseaux nombre d'informations et sociaux,HEC Paris-2011.www.lepetitjuriste.fr.montecler.pdf.p28.

٢- Social media is both dynamic and organic. Platforms that have come to be synonymous with the terms 'social media' and 'social networking', such as Facebook and Twitter, are constantly evolving to meet, not only the needs and wants of their users, and the objectives of their owners, but also to compete against other, emerging platforms, and to continue to develop within the technological and economical infrastructures they inhabit. Due to its structural ways. For instance, it has been said that fluidity, social media has been defined in a number of it is: "a group of Internet-based applications that build on the ideological and technological foundations of Web 2.0, and that allow the creation and exchange of User Generated Content. **Peter Coe**, the social media paradox: an intersection withfreedom of expression and the criminal law.publication,aston,ac.uk.social-media-paradox-an-intersection2011,p2.

كما تم تعريفها[١]على أنها أية خدمة إلكترونية أو موقع إلكتروني على الخط أو على شبكة معلوماتية أو على الإنترنت يتيح إنشاء علاقات إجتماعية أو تجمعات بين أشخاص يتشاركون إهتمامات معينة ويتبادلون معلومات مختلفة ومتنوعة. فهي تسمح للأشخاص بتشارك أفكار، نشاطات، أحداث، تعليقات، نصوص، صور، فيديو أو غيرها من الأشياء ذات الإهتمام.

من خلال ما سبق، يمكن أن نعرف مواقع التواصل الإجتماعي بأنها مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت مبنية على أسس معينة يتم من خلالها الإتصال بين الأشخاص وتبادل الآراء والتعبير عن ما يدور في أنفسهم من أفكار ومعلومات ومشاركتها مع بعضهم البعض وتكوين صداقات مع أشخاص جدد والتواصل فيما بينهم، فهي هيكلية خاصة مكونة من كيانات وعلاقات ترابط بينها والتي بدورها تمثل أفرادا أو مؤسسات مرتبطة بين بعضها البعض بواسطة علاقات أو عمليات تفاعل، التي من الممكن تصنيفها بين المالية أو الصداقة وغيرها.

يرتكز تعريف وسائل التواصل الإجتماعي على ثلاثة عناصر:

- إنشاء سيرة ذاتية من قبل المستخدم.
- وجود أدوات بإنشاء لائحة بالمعارف والتفاعل معهم.
- تمكين المستخدم من وضع المحتوى الخاص به على الشبكة[٢].

البند الثاني: مجالات إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي

مجالات الإستخدام تعتبر عديدة ومتنوعة على جميع الأصعدة[٣] :

١- **وسيم الحجار**، النظام القانوني لوسائل التواصل الإجتماعي، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مجلس وزراء العدل العرب، جامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، بيروت٢٠١٧.ص١٧

٢- **L.pailler**, les reseaux sociaux sur internet et de droit au respect de la vie privée. Larcier,bruxelles 2012,p17

٣- **Christopher Escobedo Hart,** Social Media Law: Significant Developments, The business Lawyers, Vol72, winter2016-2017,p235.

Individuals use social media Facebook, LinkedIn, Twitter, among other platforms to keep in touch with friends and family , make professional connections ,and communicate their personal , political , religious , or other views. Institutions use social media to extend their brand, recruit

بالنسبة للأفراد، تستعمل وسائل التواصل الإجتماعي كفيسبوك وتويتر للإتصال بأصدقائهم وعائلتهم وإنشاء الروابط المهنية وللتعبير عن نفسهم ولإيصال آرائهم الشخصية والسياسية والدينية وغيرها.

بالنسبة للمؤسسات، فهي تستعمل وسائل التواصل الإجتماعي للتسويق لعلاماتها التجارية ولتوظيف المواهب ولبيع منتجاتهم ولإيصال رسائلها.

بالنسبة لمجموعات من الأشخاص تلجأ لوسائل التواصل الإجتماعي لتنظيم إعتراضات سياسية أو حملات. فالعديد من الثورات إنطلقت من وسائل التواصل الإجتماعي كما حصل في مصر وأيضا في لبنان حيث نظمت حملات تحت عنوان مكافحة الفساد السياسي مثل حملة طلعت ريحتكم وبدنا نحاسب وما إلى ذلك.

بالنسبة للسلطات العامة تلجأ لوسائل التواصل الإجتماعي في سياق التحقيقات للكشف والتحري عن المطلوب ومعرفة تنقالته وحركته.

بالنسبة للمخترقون أو المحتلون أو الهاكرز يبحث من خلال مواقع التواصل على البيانات الشخصية للمستخدمين لتنفيذ مخططاتهم.

أيضا دخلت مواقع التواصل الإجتماعي في مجالات عديدة من حياة الإنسان، فأصبحت تشكل جزءا كبيرا من حياته، مثل التعليم.

وتستخدم مواقع التواصل الإجتماعي **في مجال الأعمال** لأهداف عدة، منها:توفير فرص عمل، والإستفادة من آراء مستخدمي هذه المواقع حول منتجات شركة معينة، حيث يمكن لمستخدمي هذه المنتجات أن

---

talent, sell their products , or communicate their message . One's "online presence" can be a consequential factor in his or her ability to be hired. Groups of people can turn to social media to organize political protests or campaigns . Law enforcement can turn to social media as part of an investigation . And would-be fraudsters, hackers, or cyberterrorists can seek the private information embedded in
users' online accounts to carry out their schemes.

يعبروا عن آرائهم حول المنتج عن طريق مواقع التواصل الإجتماعي، وبهذا تستطيع الشركات المصنعة لهذه المنتجات أن تستغل هذه الآراء في تحسين منتجاتها[١].

الفقرة الثانية: أهمية مواقع التواصل الإجتماعي

لمواقع التواصل أهمية عالية على كافة الأصعدة، لإعتبارها عابرة للحدود، فهي محاطة بأهمية عملية لجهة المستخدم (البند الأول)، ولجهة أصحاب المواقع هذه أي مشغليها (البند الثاني).

البند الأول: أهمية المواقع بالنسبة للمستخدم[٢]

أحدثت شبكات التواصل الإجتماعي نقلة نوعية في عالم الإتصالات، ونقل المعلومات، حيث أصبح بمقدور كافة الناس إستخدام هذه الشبكات بطريقة سهلة، وبشكل مستمر، ومن أي مكان، وفي أي وقت، وبالمجان، مما أتاح الفرصة للإتصال فيما بينهم، والتقرب من بعضهم البعض، وهذا الإقبال الكبير من قبل الافراد على إستعمال شبكات التواصل الإجتماعي أتاح لإستثمارها بشكل كبير وأوسع من مجرد تناقل المعلومات والأفكار.

تتجلى أهمية شبكات التواصل الإجتماعي كونها تلعب دورا مهما في الكثير من المجالات العملية تحديدا، إذ يتضح من خلالها أن لكل شخص إمكانية إنشاء صفحات شخصية، ليتمكن من تسجيل الدخول إلى المواقع بواسطتها، ومن نشر معلومات خاصة عنه، مثل السيرة الذاتية، أو الصور الشخصية، أو آخر الأنشطة التي قام بها الشخص[٣].

لقد إنتشر إستخدام وسائل التواصل الإجتماعي بشكل مخيف بين الناس، فأصبحت حاجة يومية لا يمكن الإستغناء عنها، تترجم طبيعة الإنسان كمخلوق إجتماعي غير قادر على العيش لوحده، وبحاجة للتواصل الدائم مع أقرانه. ولم يعد الأفراد قادرين عن الإستغناء عن وسائل التواصل الإجتماعي، التي أصبحت تلبي إحدى الحاجات الأساسية للإنسان.

١- **سناء الدويكات**، تعريف شبكات التواصل الإجتماعي، تطبيق موضوع، ٢٠١٧w.w.w.mawdou3.com

٢- **محمد مروان**، فوائد شبكات التواصل الإجتماعي، تطبيق موضوع، ٢٠١٥.w.w.w.mawdou3

٣- **سناء الدويكات**، المرجع السابق، ٢٠١٧.

وإمتد ذلك إلى قطاع المؤسسات والأعمال والأشخاص المعنويين، وأصبحت المؤسسات والشركات التجارية ترى أن وجودها على وسائل التواصل الإجتماعي مهما جدا في عالم اليوم الرقمي لأغراض الدعاية والترويج وإستقطاب الزبائن وللتواصل معهم وإستقراء ميولهم لجهة ماهية البضائع والخدمات التي يرغبون بالحصول عليها. ولقد تعاظم دور وسائل التواصل الإجتماعي بفعل إزدياد عدد المشتركين في شبكة الإنترنت وإنتشار الهواتف الذكية على صعيد واسع ونماذج الأعمال التجارية والممولة من الإعلانات. ويتزايد بإطراد وبشكل مستمر عدد مستخدمي وسائل التواصل الإجتماعي منذ نشأتها.

ثالثا– من ناحية أخرى نشرت مجلة فوربس العالمية لائحة تتضمن أكثر الشخصيات تأثيرا في العالم الذين تمكنوا من جمع ثروات طائلة من خلال مواقع التواصل الإجتماعي، وقسمت فوربس لائحة هؤلاء الأشخاص بحسب مهنتهم، فوضعت لوائح مختلفة لكل فئة، إستنادا إلى الوظائف والأعمال التي يقومون بها. توزعت هذه اللوائح على فئات عدة منها تعلق في عالم اللياقة البدنية أي الذين يعملون بالتدريب الرياضي وتمكنوا من جمع ثروات طائلة نتيجة توظيف عملهم وتوسعته من خلال مواقع التواصل الإجتماعي، بالإضافة إلى لائحة إختصاصي التجميل، ومهندسي الديكور، إستنادا إلى تقرير مجلة فوربس لهؤلاء الأشخاص أكثر من ٢٥٠ مليون متابع على مواقع التواصل الإجتماعي، والبعض منهم إستطاع الحصول على إيرادات قدرت بنحو٣٠٠ألف دولار سنويا جراء الفيديوهات التي يقومون بتحميلها على موقع يوتيوب، وتمكن هؤلاء الأشخاص من تكوين ثروات جراء هذه المواقع ومنها: تويتر، فايسبوك، يوتيوب، إنستغرام، وغيرها. وفي تفاصيل قوائم فوربس، تصدر قائمة اللياقة البدنية الإسترالية كايلا أتسيني٢٥عاما، والتي أسست تطبيق سويت كايلا، التي تقدم من خلاله مجموعة من التمارين والنصائح الرياضية المتعلقة بالصحة البدنية، وحصدت ما يقارب١٧ مليون دولار كإيرادات في العام٢٠١٦إستنادا إلى مؤسسة التحليل Appannie . ويتابع كايلا ما يقارب ٦،٦مليون شخص على موقع إنستغرام، في المرتبة الثانية الأميركية جينيفر سيلتر التي يتابعها على موقع إنستغرام ما يقارب١٠،٦ ملايين متابع، وتقدم من خلالها النصائح والتمرينات الرياضية لمتابعيها. إستنادا إلى قائمة فوربس التي جمعت كل المعطيات والمعلومات من هؤلاء الأشخاص وإلى شركات متخصصة في عالم مواقع التواصل الإجتماعي، يصل عدد متابعي أكثر من١٠أشخاص تأثيرا عالميا في عالم التمارين الرياضية واللياقة البدنية، إلى مايقارب٤٠ مليون متابع على إنستغرام ونحو٢،٦ مليون متابع على تويتر وأكثر من٥٢ مليون متابع لصفحاتهم على فايسبوك

ونحو٥ملايين مشترك بحساباتهم على يوتيوب. ليرتفع عدد متابعي هؤلاء الأشخاص إلى نحو١٠٦ مليون متابع على مواقع التواصل الإجتماعي حول العالم.

في الإنتقال إلى القائمة الثانية التي وضعتها مجلة فوربس للأشخاص الأكثر تأثيرا على مواقع التواصل الإجتماعي في العالم والذين كونوا ثروات نتيجة هذه المواقع، نجد أنها ضمت١٠أشخاص يتابعهم على مواقع التواصل الإجتماعي نحو ١٣٥ مليون شخص الجزء الأكبر منهم على إنستغرام مع ما يقارب٥٠ مليون متابع لهم، فيما يشاهد لهم الفيديوهات على يوتيوب أكثر من ٤٦مليون مشترك. تربعت على القائمة البريطانية زو سيوج الملقبة على مواقع التواصل زولا التي تقوم بعرض كل ما يتعلق بعالم التجميل، واليوم يتابعها على موقع يوتيوب نحو٦،١١ ملايين مشترك بالمحطة الخاصة بها على الموقع. وصل ميشال فان كوفندور في المرتبة الثانية، والذي قدرت قيمته السوقية في العام٢٠١٥ بما يقارب٥٠٠مليون دولار والأبرز عربيا لخبيرة التجميل العراقية هدى قطان، التي حصدت المرتبة الثالثة عالميا، ضمن قائمة أكثر تأثيرا في العالم على مواقع التواصل الإجتماعي، وحصدت ملايين المتابعين من حول العالم[١].

توجد عدة أسباب تحفز إستعمال وسائل التواصل الإجتماعي:

أهمها مجانية الخدمات المقدمة وسهولة إستعمالها والتواصل مع الغير في كل حين ومكان تبعا لتشغيلها على هاتف ذكي نقال بحوزة المستخدم دائما والقدرة على تسويق البضائع والخدمات والإعلانات المجانية وسهولة الإتصالات مع العالم بفعل توسع شبكة الإنترنت وإلغاء الحدود الجغرافية بين الدول[٢]. فإذ تمنح شبكات التواصل الإجتماعي الإنسان الفرصة للتعبير عن نفسه وإهتماماته، ومشاركة أفكاره ومشاعره مع من يشاركونه الإهتمام والأفكار نفسها، بإعتبار أن الإنسان إجتماعي بطبعه لا يمكنه العيش بمعزل عن البشرية .

وتتيح أيضا إمكانية التواصل السريع مع الأشخاص الذين لا تسمح الفرصة بالتواصل معهم على أرض الواقع سواء لأسباب إعتيادية مثل كثرة الإنشغالات وضيق الوقت، أو لأسباب طارئة كالأزمات والحروب،

١- مقال عبر الإنترنت: **جمعوا من مواقع التواصل الإجتماعي الملايين من بينهم عربية واحدة فمن هي؟** جريدة النهار،٢٠١٧.w.w.w.annahar.com

٢- **وسيم الحجار**، المرجع السابق، ص ١٨.

فقد ساعدت هذه المواقع على تواصل العائلات التي تشرد أفرادها فكانت بلسما ودواء لكثير من القلوب والأحبة. إضافة إلى أنها كانت حلا سهلا ليتواصل المغتربون عن أوطانهم مع أهلهم وأحبابهم. وكونها أيضا تسمح بمشاركة الآخرين في أي مكان حول العالم مناسباتهم الخاصة وأفراحهم وأتراحهم، الأمر الذي كان صعبا جدا في السابق لبعد المسافات.

ومن خلال هذه المواقع أيضا يمكن البحث عن عمل لمن يرغب في عمل ضمن مجال إهتمامه وتخصصه. كما يمكن للشركات والمؤسسات إتمام عملية البحث عن موظفين مؤهلين بسرعة وبجهد قليل، وقد خصصت شبكات لمثل هذه الأغراض كموقع لينكدإن تتيح للإنسان تطوير نفسه في مجال عمله وتخصصه.

بالإضافة إلى أن كون هذه الشبكات تنمي العديد من الأخلاق الحميدة والخصال الجيدة في نفس الفرد، حيث أنه بإنفتاحه على الآخرين سيستفيد من تجاربهم، ويتعلم من أخطائهم.

كما تنمي في الفرد إحترام الآخرين وتقبل آرائهم وإنتقادهم عبر الإنخراط في النقاشات التي تضم أشخاصا من ثقافات مختلفة.

أيضا تؤدي مواقع التواصل الإجتماعي دورا مهما في بلورة الوعي السياسي لدى الشباب عبر تزويدهم بالمعلومات السياسية مما يقود إلى تدعيم أو تغيير أو تكوين ثقافتهم السياسية. وتسعى إلى نقل الأحداث والأخبار سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو رياضية أو فنية حال وقوعها، إذ يمكن تبادل المعلومات والصور ومقاطع الفيديو بشكل سريع، حيث لم تتمكن وسائل الإعلام الحديثة من مجاراتها.

وتعتبر مكانا لتسويق المنتجات، والسلع المختلفة للعديد من الشركات بشكل إلكتروني، وهذا أحد أشكال الدعاية والإعلان. وإستطاعت أيضا التأثير على الرأي العام بشكل واضح ومن مختلف الجوانب[١].

وتشجع الأفراد وخاصة الشباب على المشاركة في الأعمال الخيرية والحملات التطوعية، فالفكرة التطوعية الرائدة بإمكانها أن تنتشر كالنار في الهشيم، وأن تحقق أغراضها بكل سهولة ويسر، مما يؤدي

١- **إحسان العقلة**، المرجع السابق، ٢٠١٧.

إلى زيادة الأعمال الخيرية في المجتمع، وتحسين الأوضاع المعيشية للناس، وتحسين مختلف الأوضاع التي تحيط بمختلف الأفراد.

أيضا تقرب المشاهير من أدباء، وكتاب، وساسة، وفنانين، وعلماء دين، وغيرهم من الجماهير العريضة التي تحبهم، وتنتظر ما يصدر عنهم لحظة بلحظة، مما يؤدي إلى زيادة شعبيتهم، وإتصالهم بهذه الجماهير، وبث الأفكار التي يريدون بثها بشكل أوضح وأكثر فاعلية. فإن الفنانة نجوى كرم مثلا وفي سياق تسويقها لألبومها الغنائي الأخير بعنوان "مني إلك" إعتمدت طرح أغاني الألبوم من خلال مواقع التواصل الإجتماعي، فلكل تطبيق كان له حصة من الأغاني، إن كان تطبيق إنستغرام أو فايسبوك أو تويتر أو فرسكريب حتى حققت المراتب الأولى على صعيد العالم ونجاح ألبومها الغنائي وتفوقه على غيره من الألبومات وهذه الوسيلة المعتمدة حققت النجاح لجمهورها ولشخصها. وبحيث أنه ما زال ألبومها مني إلك يحتل المركز الأول ضمن قائمة أفضل١٠ ألبومات عربية في الفيرجين ميغاستور لبنان منذ تاريخ إصداره ويحقق الألبوم نسبة مبيعات كبيرة جدا ويحظى بنجاح كبير فاق كل التوقعات كما أن أغنيات الألبوم تحقق نسبة إستماع عالية جدا عبر اليوتيوب وبالتالي إستطاع أن يخطف المرتبة الأولى في الفيرجين ميغاستور كأكثر الألبومات طلبا ومبيعا وهذا ضاعف نجاحه علىitunes حاصدا المركز الأول عربيا والرابع عالميا.

وأيضا من الممكن أن يعبر الإنسان عن رأيه كتابة، أو رسما، أو تعليقا، أو من خلال تسجيل مقطع الفيديو، أو من خلال الوسائل الأخرى المتعددة[١].

على الرغم من أهمية شبكات التواصل الإجتماعي ودورها الفعال في حياتنا اليومية وفوائدها العديدة والتي تعتبر من الإيجابيات، إلا أن هناك طابع سلبي محاط بها بحيث تعمد الكثير من الأفراد إلى إستغلال إستخدام هذه المواقع لتحقيق مصالح فاسدة كخرق الحسابات وإنتحال صفة أشخاص وهمية، مما يقود لضياع الوقت بلا فائدة.

١- **محمد مروان**، فوائد شبكات التواصل الإجتماعي، تطبيق موضوع، ٢٠١٥. w.w.w.mawdou3.com ، الموقع الرسمي الخاص بالفنانة نجوى كرم على موقع يوتيوب العائد لها Bit.ly2p9lwDI وأيضا موقع أوائل نيوز،٢٠١٧w.w.w.awaelnews.com وصحيفة المرصاد، ٢٠١٧، ww.lebanondebate.com

البند الثاني: الأهمية بالنسبة لمشغلي المواقع

من المتعارف عليه أن وسائل التواصل مجانية، وتعرض خدمات مبتكرة، وتعد وسائل التواصل الإجتماعي المثال الأبرز للشركة، فهي كأي شركة تجارية تسعى لجني الأرباح وتحقيق منافع عديدة تمكنها من الإستفادة منها في ميدان العمل، والدليل على ذلك القيمة المالية التي حققتها شركات مواقع التواصل الإجتماعي في الأسواق المالية وزيادة في نسبة الأرباح والتي جعلت من هذه الشركات عالمية الإنتشار في زمن قياسي حديث. إن ترتيب قائمة الأثرياء الجدد إعتمد على الأصغر سنا وليس على حجم الثروة، ويأتي من أبرزهم مؤسس موقع فايسبوك بثروة تقدر ب١٩مليار دولار، فيما ينضم مؤسس تويتر إلى القائمة بثروة قيمتها مليار و ٣٠٠مليون دولار[١].

حولت[٢]مواقع التواصل الإجتماعي أصحابها بين ليلة وضحاها إلى نجوم عالميين، ونقل بعضهم من حالة الفقر إلى الغناء الفاحش أبرزهم:

- **جاك دورسي، مخترع تطبيق تويتر:** في ٢١آذار٢٠٠٦، نشر التغريدة الأولى في العالم: أنا أشغل التويتر الخاص بي. تخطى عام ٢٠١٠، عدد مستخدمي تويتر ١٠٥ ملايين وكان يصدر عنهم نحو٥٥مليون تغريدة في اليوم الواحد، لذا تحول دورسي بفضل تويتر من شاب مغمور إلى رئيس مجلس إدارة في غضون ٣أعوام، وبعد الإنتشار السريع لموقع تويتر يقول دورسي: من حيث التكنولوجيا، نحن ذاهبون لرؤية وتجربة أفضل وأكثر تميزا.
- **كيفين سيستروم، مخترع إنستغرام:** وهو تطبيق مجاني يعمل على تبادل الصور وإضافة فلتر رقمي إليها، ومؤخرا إضافة إلى الصور ظهرت مقاطع الفيديو، ومن هنا يتم مشاركتها في مجموعة متنوعة من خدمات مواقع التواصل الإجتماعي. وحقق البرنامج نجاحا هائلا، ففي عام ٢٠١٠ بلغ عدد مستخدمي برنامج إنستغرام ١٥٠ مليون مستخدم، وفي عام٢٠١٢ إستحوذت شركة فايسبوك عليه

١- مقالة عبر الإنترنت: **أصحاب مواقع التواصل الإجتماعي ينضمون لقائمة أثرياء العالم،** ٢٠١٣ .w.w.w.mbc.net

٢- **دينا مصطفى،** مقالة عبر الإنترنت، **بين ليلة وضحاها تبدلت أحوالهم (مؤسسو مواقع التواصل الإجتماعي على رأس قوائم المشاهير)** أبو ظبي، ٢٠١٥،www.alittihad.ae.mobile

مقابل مليار دولار، وتحول كيفين إلى نجم في عالم التواصل الإجتماعي، وأصبح واحدا من أغنى أغنياء العالم.

وبالتالي الفكرة التي كانت بنظر البعض ستحقق نتيجة سلبية متمثلة بالفشل الذريع حققت النجاح المبهر.

- **مارك زوكربيرج، مخترع فايسبوك: هو أصغر ملياردير في العالم،** حقق نجاحا سريعا في وقت قصير وأطلق موقعه فايسبوك عام ٢٠٠٤، وكانت النتيجة أن تلقى زوكربيرج عرضا لشراء موقعه بمبلغ مليار دولار العام الماضي أي عام ٢٠١٤، ولكنه رفض العرض وسط ذهول الجميع عندما قال: مليار دولار لا تكفي!! فموقع فايسبوك يستخدمه أكثر من ٤٠مليون فرد حاليا وتوقع كثيرون أن يندم على رفضه للعرض، فقد كتبت صحيفة وول ستريت جورنال، أبرز الصحف الإقتصادية الأميركية، إن شركة مايكروسوفت تسعى لشراء ٥% من قيمة فايسبوك الكلية تصل إلى مبلغ من ستة إلى عشرة مليارات، ويعد أكبر شبكة للعلاقات الإجتماعية في العالم، وهكذا تحول زوكربيرج في غضون أعوام قليلة إلى أصغر ملياردير في العالم.

يتضح أنه من طالب جامعة يهوى الإنترنت، أسس تطبيق فايسبوك الذي جعله ملياردير في وقت قصير.

- **جان كوم مخترع تطبيق واتساب:** تصدر جان الصفحات الأولى للصحف العالمية بعد بيعه تطبيق واتساب لفيسبوك بمبلغ ١٩مليار دولار، باع من خلالها خدمة واتساب التي حققت٢٠مليون دولار إيرادات في عام واحد إلى أكبر موقع تواصل إجتماعي في العالم فايسبوك. فبعد خمس سنوات من تأسيسه بلغ عدد المشاركين٤٥٠مليون مشارك وبلغت قيمتها نحو٦،٨ مليار دولار. وقد دفعت فايسبوك ١٢مليار دولار على شكل أسهم و٤مليارات دولار نقدا لشراء واتساب، وتم منح المؤسسين والموظفين ٣مليارات دولار على شكل أوراق مالية بعد إغلاق الصفقة على ١٩مليار دولار، وأكد في حسابه أن فايسبوك ستبقي تطبيق واتساب مثل ما كان في السابق ولن تلجأ إلى إضافة الإعلانات وستجعل منه خدمة منفصلة تماما كما فعلت مع إنستغرام الذي إشترته بمليار دولار. وعليه تعتبر صفقة فايسبوك مع

واتساب أغلى صفقة تدفعها شركة تقنية لمشغل مبتدىء، إذ تجاوزت صفقة سكايب التي إشترتها مايكروسوفت ب٨،٥ مليار دولار عام٢٠١١.

لذلك يتضح لنا مدى حجم الثروات التي حققها مؤسسي مواقع التواصل الإجتماعي والتي ما زالت تحظى بالعديد من الأرباح حتى أيامنا هذه، فهذه الأفكار أثمرت النجاح الباهر لهؤلاء وحققت لهم الأرباح العالمية، وبالتالي على الرغم من كل المزايا والخصائص والخدمات التي وفرتها التطبيقات هذه، إلى أنه ظهرت مؤخرة ميزة story التي تتيح من خلالها إمكانية لتنزيل الصور ومقاطع الفيديو التي لا تتجاوز الثلاثين ثانية، في إشارة إلى أنه بعد مرور ٢٤ساعة عليها تذهب هذه الصور والمقاطع، فالسؤال الذي يطرح نفسه إلى أين تذهب ولماذا المدة فقط ٢٤ساعة؟

أصبح من الواضح تماما أن الخدمات التي تقدمها وسائل التواصل الإجتماعي على الرغم من أنها مجانية، تحقق لها منافع عديدة تستفيد في التسويق من خلالها وتحقيق أرباحا عالمية بمقايس عالية، وإن عدد مستخدمي وسائل التواصل الإجتماعي إستمر في الإرتفاع بشكل مطرد، وأصبح شأن المستخدم كيفية التواصل والإتصال من خلال هذه المواقع.

المبحث الثاني: شروط وأهمية مواقع التواصل الإجتماعي عمليا

عند تنزيل أي من برامج مواقع التواصل الإجتماعي، تفرض على عاتق المستخدم شروط عديدة ومتنوعة، ولا يكون له سوى قبول أو رفض لتلك الشروط. للإستفادة من خدمات المواقع عليه فقط القبول دون أي تغيير آخر وعادة ما تكون الشروط كثيرة، وبلغة أجنبية، فيقوم معظم المستخدمين بإعطاء الموافقة على الشروط دون حتى قراءتها أو فهمها، أو حتى معرفة مضمونها ومفاعيلها، وقد قمنا بتسجيل هذه البرامج وإستخراج الشروط التي تفرضها (فقرة أولى)، كما قمنا بإعداد إستبيان عملي يمثل الواقع الحالي ويوضح مدى التأثير الذي تتركه في نفس المستخدم هذه المواقع (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: شروط التعاقد عبر مواقع التواصل الإجتماعي

من هذه الشروط ما هو مشترك بين جميع البرامج المتعلقة بهذه المواقع، ومنها ما هو خاص ببرنامج دون الآخر.

لذلك سوف نقوم بشرح الشروط المشتركة بين كافة التطبيقات (البند الأول)، على أن نطرح فيما بعد الشروط الخاصة ببعض المواقع (البند الثاني).

البند الأول: الشروط المشتركة بين كافة التطبيقات

الشرط الأول: الجهاز، لكل جهاز رقم خاص به يتم تحديده ومعرفته من خلاله، وخصوصا عند السرقة أو إستخدامه من قبل الغير. يعد هذا الشرط مشترك بين كافة المواقع، بإستثناء تطبيق إنستغرام، ومن خلاله يتم الإطلاع ومعرفة المعلومات عن كافة الانشطة التي تجري على الجهاز أو التطبيقات التي تعمل عليه، وبالتالي مراقبة كل تحركات الجهاز ومعرفة أدق التفاصيل واستغلالها. ويتمكن أيضا مشغل البرامج هذه من معرفة الجهاز وكل ما يتعلق من معلومات عن حركة المستخدم والتفاصيل الخاصة بأكملها والرقم الخاص العائد للمستخدم مما يقود للقول بأن مشغل البرامج يستطيع معرفة إذا تم تغيير الجهاز وبالتالي الدخول إلى الجهاز وخرق كل ما يتعلق بخصوصيته وجميع ما يحتويه. وهذا ما يضعه كملاحظة مثلا برنامج واتساب على الدردشات عند تغيير جهاز التلفون إذ يضع ملاحظة بالموضوع: Security code changed because reinstalled whatsApp or switched phones.

الشرط الثاني: الهوية، والذي يعتبر مفروض في كافة المواقع، فأي من التطبيقات تفرض هذا الشرط بحيث يتم من خلاله الإطلاع على الحسابات الخاصة بالجهاز وكل البيانات الخاصة بالملفات الشخصية، وبالتالي من خلاله يسمح للمشغل معرفة هوية الشخص الكاملة وتكوين ملف عن حياته الخاصة.

الشرط الثالث: جهات الاتصال، أي إستخدام معلومات جهاز الإتصال ومن خلاله يتم الحصول على كل جهات الإتصال الخاصة بالمستخدم والتي يجري الإتصال بها وتحديد مدة المكالمة ومراقبة خطوط الإتصال كافة، أي أن الأمر لا يقتصر على منزل البرنامج فقط، بل من يتعامل معه.

الشرط الرابع: الموقع، أي موقع الجهاز، حيث أن شركات المواقع على إطلاع كامل لموقع المستفيد من هذه التطبيقات ومعرفة تفاصيل مكانه وكل ما يتعلق بأموره الشخصية ومكان تواجده والأشخاص الموجودين معه، فإذا إنتقل أحد الأشخاص من منطقة سكنية إلى منطقة أخرى للزيارة فقط يطرح تطبيق فايسبوك السؤال عليه: أنت في المنطقة هذه هل أنت تأتي دائما إليها؟ إشارة إلى أنه لا يشغل كبسة

الموقعlocation. مما يوضح تماما مدى مراقبة موقع المستخدم من قبل شركات مواقع التواصل الإجتماعي، وفي كثير من التطبيقات يتم إعلام الغير بموقع المستخدم عند إستعمال مواقع التواصل الإجتماعي هذه.

الشرط الخامس: الرسائل القصيرة، أي رسائل SMS التي يتم إرسالها من وإلى الشخص بحيث أن شركات مواقع التواصل الإجتماعي على إطلاع كامل للرسائل التي يرسلها المستخدم لكل أصدقائه وبالتالي أيضا كل الرسائل التي تصل إلى المستخدم سواء أكانت للدعاية أو من معارفه مما يؤدي إلى القول بأن الجهاز مراقب بكامل تفاصيله الدقيقة.

الشرط السادس: الملفات الخاصة بالجهاز، مثل الصور، مقاطع الفيديو، أو الملفات الصوتية، وحدة التخزين الخارجية. بحيث أن شركات المواقع على إطلاع كامل لكل تفاصيل الجهاز وما يحتويه بدءا من الصور والفيديوهات وأثناء إلتقاط صورة بالجهاز فيسأل تطبيق فايسبوك المستخدم صاحب الصورة إن كان يريد مشاركة الصورة التي إلتقطها؟ وأيضا الملفات الصوتية وكل التسجيلات الصوتية وصولا إلى وحدة التخزين الخارجية أي كل المعلومات المحفظة على الجهاز، كل هذا يقود للقول أن كل معلومات الجهاز بحوزة هذه الشركات التي تراقب كل تفاصيل الحياة الخاصة للمستخدم وتحركاته.

الشرط السابع: كاميرا الجهاز، يجري الإطلاع على الكاميرا من قبل أصحاب هذه المواقع، وبالتالي يتم مراقبة الكاميرا الخاصة بالجهاز، وكل ما يتم إلتقاطه من صور، كما وينبغي الإشارة إلى أنه حتى أثناء إغلاق الكاميرا تبقى بالنسبة لأصحاب هذه البرامج مفتوحة ليتم من خلاله تحديد كل تفاصيل المستخدم.

الشرط الثامن: الميكروفون، يتم السماح بإستخدام ميكروفونات الجهاز من قبل المشغل دون إذن، وفي الوقت الذي يريده المشغل ومن خلاله يستطيع أصحاب المواقع تشغيل الميكرو الخاص بجهاز المستخدم وإستعماله ومعرفة كل تفاصيل الجهاز.

الشرط التاسع: معرف معلومات المكالمات، للسماح للتطبيق بتحديد رقم الهاتف ومعرفات الأجهزة وتحديد ما إذا كانت مكالمة ناشطة والرقم البعيد الذي تم الإتصال به بمكالمة وبالتالي معرفة تفاصيل

الجهاز والمكالمات التي يجريها المستخدم حتى لو كان الرقم غير متفاعل معه، فالمهم معرفة تفاصيل المكالمة وتحديد كل توجهات المستخدم.

البند الثاني: الشروط الخاصة ببعض المواقع

الشرط الأول: التقويم، يتيح لشركات مواقع التواصل الإجتماعي معرفة تاريخ الميلاد وأيام العمل والعطل الرسمية ويعتبر محصور فقط بتطبيق فايسبوك، ويتم إعلامه على الصفحة الخاصة بالمستخدم أمام كل الأصدقاء.

الشرط الثاني: معلومات الإتصال بشبكة الإنترنت، من خلاله يتم السماح للتطبيق بعرض معلومات حول شبكات Wi-Fi كعرض معلومات حول ما إذا تم تمكين Wi-Fi وأسماء أجهزة Wi-Fi المتصلة.

ومن خلال هذا الشرط يمكن الإطلاع على تفاصيل الجهاز وكل جهات الإتصال التي يتم تشغيلها على الجهاز وحتى لو لمرة واحدة فيتم تسجيل ماهية الإتصال الذي جرى ووضعه على الجهاز ويعتبر مجتمع مع تطبيق واتساب وفايسبوك وتويتر ولا يتوفر في تطبيق إنستغرام.

لذلك نستنتج بأن هذه الشروط تدل على مدى صوابية ودقة شركات مواقع التواصل الإجتماعي وعلمها حق العلم بأن المستخدم سيرضخ لها، ويقبلها كما هي، فالمزايا التي تقدمها ستكون بمنأى عن الشروط هذه.

الفقرة الثانية: إستبيان عن أهمية مواقع التواصل الإجتماعي من الناحية العملية الواقعية

في سياق الحديث عن مدى تأثير مواقع التواصل الإجتماعي في حياتنا اليومية وتعلق الأشخاص بها إلى درجة الإدمان وفقد السيطرة على العيش بدونها والإستغناء عنها، والذي يعد بنظر البعض من المستحيل حصوله، وفيما يلي نشير إلى مدى تأثير مواقع التواصل الإجتماعي في الحياة اليومية من خلال إستبيان[1] يمثل الواقع العملي، أعددناه عن الموضوع هذا بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٧، بحيث جرى

١- جرى الإستبيان في بيروت في تشرين الثاني ٢٠١٧، لمزيد من التفاصيل حول الإستبيان مراجعة الملحق، ص ١١٢.

توزيع عينة على مائة شخص بين الجنسين: ذكور وإناث، وضمن مراحل عمرية متفاوتة، ومستويات تعليمية ومهنية مختلفة، وفي أماكن مختلقة بين ميدان العمل والجامعة والمنازل.

بلغت نسبة الذكور٤٣% في حين بلغت نسبة الإناث٥٧%، وكانت المراحل العمرية مختلفة إن كان للذكور أو للإناث بحيث بلغت **الفئة العمرية:**

- في المرحلة الأولى (تحت الثمانية عشر٥% تتراوح بين ٢%ذكور و٣%إناث).
- في المرحلة الثانية (بين١٨و٢٥ بلغت النسبة٤١% تتراوح بين ١٩% ذكور و٢٢% إناث).
- في المرحلة الثالثة (بين٢٥و٤٥ قد بلغت النسب٢٩%موزعة على ٩%ذكور و٢٠%إناث).
- في المرحلة الرابعة (بين٤٥و٦٠بلغت النسبة٢١% موزعة بين ذكور٩%وإناث١٢%).
- في المرحلة الخامسة (فوق الستين بلغت النسبة ٤%ذكور أما إناث لم تتوفر أية حالة).

فيما يتعلق **بالمستويات التعليمية:** بلغت النسب على الشكل التالي:

- ما دون المتوسط(٦% موزعة بين ذكور٤%وإناث٢%).
- في المرحلة التي تتراوح بين متوسط وثانوي كانت النسبة ٢٠% موزعة بين ذكور٧%وإناث١٣%.
- في المرحلة الجامعية كانت النسبة الأكبر بحيث بلغت ٤٦% بين ذكور٢٠%وإناث ٢٦%.
- في مرحلة الدراسات العليا بلغت النسبة ٢٨%موزعة بين ذكور ١٢%وإناث١٦%.

على **صعيد المهن** التي تمارس من قبل هؤلاء: توزعت بين موظفين للقطاع العام كموظفي الجامعة اللبنانية والخاص وطلاب وأساتذة جامعة وربات منزل ومهن حرة كالنجار والمحامي وعاطلين عن العمل، قد بلغت النسب على الشكل التالي:

- الموظفين٤١% موزعين بين ذكور١٨% وإناث٢٣%.
- أما المهن الحرة وزعت بنسبة١٧% بين ذكور١٢% وإناث٥%.
- بالإضافة إلى مهن مختلفة والتي جرى توزيعها بين ثلاثة أشخاص إثنين منهم دكتوراه بين رجل وإمرأة وأخرى معلمة.
- أما البقية بالنسبة للأشخاص الذين لا يعملون كانت النسبة٣٩%موزعين بين ذكور١٢% وإناث٢٧%.

فإذا بعد عرض لنسبة المستبينين وبعد توضيح للفئات العمرية والمستويات التعليمية والمهنية التي جاءت مختلفة عن بعضها إن كان للذكور أم للإناث، نعرض فيما يلي، خدمة الإنترنت المتوفرة في الحياة لهؤلاء الأشخاص، وتباعا لعدد ساعات إستخدام الإنترنت يوميا، والبرامج المستخدمة عندهم(البند الأول)، ليتم الإنتقال بعدها لبيان ما مدى علم الأشخاص بالشروط المفروضة من جراء الإستفادة من خدمات البرامج هذه، وفي غضون ذلك فهل من مبرر لبقائها مع إمكانية الإستغناء عنها، أسئلة عديدة تطرح نفسها نجيب عنها فيما يلي(البند الثاني).

البند الأول: خدمة الإنترنت وساعات إستخدامها والبرامج المستخدمة

من الطبيعي وللإستفادة من الخدمات التي تمنحها البرامج لابد من توفر خدمة الإنترنت للمستخدم إما عن طريق wifi في المنزل أو خارجه عند الأقارب والأصحاب أو حتى في المقاهي إما من خلال إنترنت التلفون أو ما يعرف 4g–3g.وفي الدراسة المجراة بلغت النسب على الشكل التالي:

- بلغت نسبة الأشخاص الذين يستخدمون الwifi ٢٠% موزعين بين ذكور٩% وإناث١١%.
- أما بالنسبة لإنترنت التلفون بلغت النسبة ٥% موزعة بين ٣% ذكور و٢% إناث.
- كانت الحصة الأكبر للأشخاص الذين يستعملون الخدمتين معا بحيث بلغت النسبة ٧٠% موزعة بين ذكور٣٠% وإناث٤٠%.
- أما بالنسبة للأشخاص الذين ليس لديهم مواقع التواصل الإجتماعي وبالتالي ليسوا بحاجة لهذه الخدمات كان الجواب لا شيء وبلغت النسبة ٥% موزعة بين ذكور٣% وإناث٢%، وعلى الرغم من أنهم لا يملكون أي من هذه المواقع إلا أنهم إعتبروها ضرورية والمقصد من ذلك صحيح لا يملكونها على جهازهم ولكن بكل تأكيد يستخدمونها من أجهزة الأقارب.

أما بالنسبة **لعدد ساعات إستخدام الإنترنت جاءت النسب على الشكل التالي:**

- ما دون الساعتين بنسبة١٢%موزعة بين ذكور٤%وإناث٨%.
- عدد ساعات تتراوح بين٢و٤ ساعات بنسبة ٩%موزعة بين ذكور٤%وإناث٥%.

- كانت النسبة الأكبر للأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت لفترات متقطعة طوال اليوم حيث بلغت٧٤%موزعة بين٤٠%إناث و٣٤%ذكور.
- أما الأشخاص الذين ليس لديهم المواقع بلغت النسبة ٥%موزعة للذكور٣%وللإناث٢%، إشارة إلى أن ٣%منهم يعتبرون أن مواقع التواصل ضرورية.

على صعيد **البرامج المستخدمة** التي يملكها الأشخاص، جاءت النسب:

- بلغت نسبة إستخدام الفايسبوك٥٩% موزعة بين٣٥%إناث وذكور٢٤%.
- أما تطبيق واتساب كانت النسبة ٧٤% موزعة بين ذكور٤١% وإناث٣٣%
- في حين أن تطبيق إنستغرام كانت النسبة٢٦%موزعة بين٨%ذكور وإناث١٨%.
- تويتر كانت النسبة ضئيلة بلغت٥% موزعة بين ذكور٤% وإناث١%.
- تطبيق سناب شات بلغت النسبة٩% موزعة بين ذكور١% وإناث٨%.
- بلغت نسبة كافة المواقع ١٧%موزعة بين ذكور٧% وإناث١٠%.
- أما بالنسبة للأشخاص الذين لا يملكون أي من هذه البرامج أو حسابات عليها كانت النسبة٥% تتراوح بين٣%ذكور و٢%إناث ولكن مع الإشارة إلى أنهم من الجيل القديم بحيث أعمارهم تتراوح بين ٤٥و٦٠ وما فوق وعلى الرغم من ذلك بلغت نسبة ٣% منهم مع أن مواقع التواصل الإجتماعي ضرورية في حين أنهم لا يملكون أي حسابات عليها.

البند الثاني: إستغلال الحياة الشخصية ومدى الضرورة لمواقع التواصل الإجتماعي

عند تنزيل أي برنامج من برامج التواصل الإجتماعي وقبل الإستفادة من خدمات المواقع تفرض شروط عديدة على عاتق المستخدم الذي ليس لديه خيار سوى الرضوخ إليها للإستفادة من الخدمات التي توفرها المواقع وبالتالي كثير من الأشخاص يجهلون هذه الشروط كونهم يريدون الإستفادة من الخدمات.

وفي سياق ذلك طرحنا تساؤل عن **مدى معرفة المستخدم عند الإستفادة من الخدمات أنه يوافق على منح نسخة من رسائله الخاصة لصالح شركات مواقع التواصل الإجتماعي.**

- كانت النسبة قد بلغت٥٢% نعم موزعة بين ٣٣%إناث و١٩%ذكور.

- في حين أن نسبة الأشخاص الذين لا يعلمون وكانت الإجابة كلا قد بلغت ٤٨% موزعة بين ٢٤%ذكور و٢٤%إناث. وبالتالي صحيح أن نسبة الأشخاص الذين يعلمون مرتفعة ولكن بالمقارنة مع الأشخاص الذين لا يعلمون نجد أن الفارق فقط ٤%.

مما يدل على أن شريحة كبيرة من الأشخاص لا تعلم مدى الضرر الذي تسببه تلك المواقع كون هدف المستخدم الإستفادة من هذه البرامج دون أدنى أهمية لخطورة ذلك.

وفي تساؤل آخر تم طرحه عن **معرفة المستخدم على أنه يوافق على إستعمال وإستغلال معلوماته الشخصية:**

- بلغت النسبة التي تعلم ٤١%موزعة بين٢٥%إناث و١٦%ذكور.
- بينما بلغت نسبة الأشخاص الذين لا يعلمون في صدد ذلك٥٩% موزعة بين ٢٧% ذكور و٣٢% إناث.

تعقيبا على هذين السؤالين كتبت طالبة علم ملاحظة جاء فيها:"في هذه اللحظة شعرت تماما بأهمية هذا الموضوع وخطورته أكثر،شكرا". وبالتالي إعتبرتها بعد ذلك غير ضرورة ويمكن الإستغناء عنها.

أيضا وفي تساؤل أخير عن إعتبار **مواقع التواصل الإجتماعي ضرورية:**

- بلغت نسبة الأشخاص الذين يعتبرون أنها ضرورية ولا يمكن الإستغناء عنها ٧٦%موزعة بين ذكور٣٣%وإناث ٤٣%.
- في حين الأشخاص الذين يعتبرون أنها ليست ضرورية ويمكن الإستغناء عنها بلغت النسبة٢٤%موزعة بين ذكور ١٠%ذكور و١٤%إناث.

في إشارة إلى أن معظم الأشخاص الذي إعتبروها غير ضرورية كانت على علم بكل مخاطرها وإستمرت في ذلك.

لذلك وبعد توضيح للإستبان المبني أعلاه وتحديد كل عناصره وشرح أسبابه نستنتج أن مواقع التواصل الإجتماعي وعلى الرغم من الشروط التي تضعها، باتت حديث الناس والشغل الشاغل لهم إلى

درجة الهوس لا بل الإدمان عليها والدليل على ذلك نسبة الأشخاص الذي إعتبروها ذات أهمية وضرورة لا يمكن الإستغناء عنها والتي بلغت ٧٦%.في إشارة إلى أن هذه النسبة وإن كانت لعينة ولكن معظم الناس غير قادرين عن الإستغناء عنها.

الفصل الثاني: الطبيعة القانونية لعقود برامج التواصل الإجتماعي

نصت المادة١٦٥ من قانون الموجبات والعقود الذي إعتبر أن "الإتفاق هو كل إلتئام بين مشيئتين لإنتاج مفاعيل قانونية، وإذا كان يرمي إلى إنشاء علاقات إلزامية سمي عقدا".

يعتبر العقد مصدرا من مصادر الموجبات، والعقد وفق القانون اللبناني[١]:

فهو توافق إرادتين على إحداث روابط قانونية ملزمة، فيكون هذا التوافق مصدر موجبات يلتزم بها طرفاه اللذان أراداه في تكوينه وأثره.

وفي القانون المدني الفرنسي المعدل فإن العقد تم تعريفه بموجب المادة١١٠١على أنه[٢]:

Le contrat est un accord de volontés entre deux ou plusieurs personnes destiné à créer, modifier, transmettre ou éteindre des obligations.

أي أن العقد هو إتفاق إرادتين بين شخصين أو أكثر بقصد إنشاء إلتزامات أو تعديلها أو نقلها أو إنهاء الموجبات.

من المتعارف عليه وجود أنواع عديدة ومختلفة من العقود، ولقد إعتمد المشترع اللبناني في المادة١٦٧موجبات وعقود، تصنيفا للعقود على سبعة أقسام:

بين متبادلة وغير متبادلة.

١- **عاطف النقيب**، نظرية العقد، منشورات صادر الحقوقية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص٣٩.

٢- Ordonnance no 2016-131 du 10 fevrier2016 portant reforme du droit des contract, du regime general et de la prevue des obligations .
Code civile des francais1804, titre3, livre3, wikisource.

le code civile francais1804 definit le contrat, selon L article1101 : Le contrat est une convention par laquelle une ou plusieurs personnes s'obligent, envers une ou plusieurs autres, à donner, à faire ou à ne pas faire quelque chose.

بمعنى أنه إتفاق يلتزم فيه شخص أو عدة أشخاص تجاه شخص أو عدة أشخاص بموجب أداء أو موجب فعل أو عدم فعل. وبالتالي إن كلا النصين قد إعتمدا التفريق بين العقد والإتفاق. وإن الموقف الذي إعتمده الفقه الفرنسي فيما خص نص المادة١١٠١ من قانون١٨٠٤ إنعكس على النص المعدل لقواعد العقد في القانون المدني الفرنسي بحيث إعتمد على إلغاء التفريق بين العقد والإتفاق في القانون الجديد.

معاوضة ومجانية.

رضى ورسمية.

تراضي وموافقة (إذعان).

أفراد وجماعة.

حيازة وتأمين.

مسماة وغير مسماة.

فذكرت بأن هناك عقود موافقة أي إذعان، ووفقا للقانون اللبناني في نص المادة١٧٢ من قانون الموجبات والعقود في فقرتها الثانية عرف عقد الموافقة(الإذعان) على أنه: عندما يقتصر دور أحد الفرقاء في العقد على قبول عقد منظم بصورة مسبقة من المتعاقد الآخر دون إمكانية مناقشة بنوده، يكون العقد عقد موافقة، أي أن، المتعاقد الذي يرغب الدخول في العقد يذعن للشروط الموضوعة فيه بصورة مسبقة، فله إما القبول أو الرفض، لذلك سمي بعقد الموافقة أو الإذعان.

وبعد تحديد للشروط المطلوب توافرها للتسجيل في مواقع التواصل الإجتماعي والتي تفرض قبول أو رفض فقط، فما مدى إمكانية إعتبار هذه العقود عقود موافقة، ومدى توافر شروطها مع شروط عقد الموافقة؟ وعليه مما يستتبع منا اللجوء إلى تحديد الوصف القانوني لهذه العقود. لذلك سوف نتطرق للحديث عن ماهية عقود الموافقة وشروط تطبيقه (المبحث الأول)، ليتم بعدها الحديث عن مدى مطابقة شروط عقود الموافقة مع شروط عقود التواصل الإجتماعي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: ماهية عقود الموافقة

لقد ظهرت عقود الاذعان نتيجة للتطورات الإقتصادية، حيث إن تلك التطورات أدت إلى إختلال التوازن بين القوى الاقتصادية وبالتالي إلى تفاوت خطير بين الطرفين المتعاقدين من الناحية الإقتصادية. مما لاشك فيه أن للتطور الصناعي والتكنولوجي الهائل وما نشأ عنه من تنوع في الخدمات والسلع والمنتجات كان له الأثر الفاعل في تطور صيغ العقود وتقوية النزعة الإستهلاكية لدى الأفراد وحثهم على التعاقد دون مناقشة أو مفاوضة. وذلك بالتحديد ما ساهم في إتساع نطاق التعاقد وفق شروط موحدة عامة مجردة معدة

مسبقا من قبل أحد المتعاقدين. حيث إن واضع هذه الشروط في الأغلب هو الطرف المتمتع بالقوة التعاقدية سواء كان ذلك من الناحية القانونية أو الإقتصادية أو التقنية[١].

فإذا عقود الإذعان من العقود التي جاءت وليدة التطور الصناعي، والاقتصادي، والعولمة التي أنتجت العديد من التغيرات وأدت إلى تحرير التجارة، علاوة على تبدل العلاقات الاجتماعية، الذي اقتضى المزيد من السلع والخدمات المحتكرة للحكومة، أو للشركات الكبرى، مما انعكس على إرادة المتعاقدين، فحد من إرادة الشخص في إبرام العقود، وقيد حريته في مناقشة الشروط الواردة في العقد، التي يمليها الطرف المحتكر للسلعة أو الخدمة، فنتج عن ذلك عقود الإذعان.

ففي التعريف اللغوي: يعني الإذعان الإسراع مع الطاعة، أي الرضوخ. فالعقد: هو الربط بين طرفي الشيء، أو هو الربط بين كلامين. والإذعان معناه: الإنقياد، والرضوخ. وأذعن بالحق: أقرَّ به، فعقد الإذعان معناه: عقد الرضوخ والإنقياد[٢].

وبالتالي عقد الإذعان هو«العقد الذي يضطر فيه أحد طرفي العقد إلى قبوله جملة دون مفاوضة أو تغيير من جانبه في شروط العقد»، فهو صيغة من صيغ إبرام العقود تعتمد على إستخدام نموذج نمطي للعقد، ينفرد بصياغة شروطه وبنوده أحد المتعاقدين على شكل نظامي ولا يملك الطرف الآخر إلا قبوله جملة أو رفضه جملة دون مناقشة أو مفاوضة، فإذا قبل بهذه الشروط، تم العقد، وهو في الغالب لا يستطيع عدم قبول هذه الشروط، نظراً لحاجته الملحة والضرورية لهذه السلع والخدمات التي لا يمكنه الاستغناء عنها. ويقتصر على تقديم مشروع إتفاق منظم بصورة مسبقة من قبل فريق معين، فهذه العقود هي متعذرة التحديد، لأنها لا تجيب عن فكرة واضحة ولأن عدم المساواة الإقتصادية، وعدم المساواة الناشئة عن حالة الإستعجال والحاجة الملحة هي موجودة دائما وفي كل مكان. وإن المعضلة تأتي من عدم المساواة التي تسمح لأحد الفريقين أن يسخر الأحكام المتممة للقانون المدني والتجاري فيضع تنظيما إفراديا تكون أحكامه المغايرة للشرع والمكشوفة حاليا بصورة قائمة. فإن إختيار هذا الفريق يختصر بأن يعقد أولا

١- **خولة كاظم محمد راضي**، الإيجاب في عقد الإذعان، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد١،.٢٠١٤.

٢- **أمل المرشدي**، بحث حول عقود الإذعان، محاماة نت٢٠١٦.w.w.w.mohamet.net.law

أي يقبل العقد دون إمكانية البحث في المضمون، الذي تم وضعه سابقا وقبل زمن التعاقد. هذا المشروع يقدم للعموم بمعنى أنه يمكن لكل شخص أن يقبله، شرط قبوله كما هو أو رفضه كما هو. ولقد إنتقد عقد الإذعان بأنه ليس عقدا، بل عمل فردي لأن أحد الفريقين يصدر إرادة تنظيمية ويفرض رأيه على الفريق الآخر الذي لا يلعب في هذه العملية إلا دورا مستسلما وغير فعال. وفي الواقع فإن عقد الإذعان المتضمن الموافقة هو عقد بكل معنى الكلمة، والقانون لا يفرض في الإتفاقات التعاقدية أن تسبقها مناقشات ومساومات بل المهم هو الرضى بين الفريقين[١].

ومن ناحية أخرى، جاء تعريف الدكتور "أحمد عبد الرزاق السنهوري"[٢] لعقد الإذعان بقوله "ففي دائرة عقود الإذعان يكون القبول مجرد إذعان لما يمليه العارض فالقابل للعقد لم يصدر قبوله بعد مفاوضة ومناقشة، بل هو في موقفه من العارض لا يملك إلا أن يأخذ أو يدع. فرضائه موجود ولكنه مفروض عليه. وتصنف عقود الموافقة تحت العقود غير الخاضعة للتفاوض، إذ إن الطرف القائم بعملية إقتصادية يعرض مشروعا مهيئا مسبقا من قبله، بحيث أن من يهمه الأمر ليس لديه سوى القبول أو الرفض.

لقد إنتشر إستعمال هذا النوع من العقود، إنتشارا واسعا، إن على نطاق القانون العام، كعقود الإلتزامات الأشغال العامة، وعقود تقديم الحاجيات في دوائر الحكومة، وعقود الإلتزامات التي تجريها الإدارة بشكل عام، أو على نطاق العقود التي تجريها المصالح المستقلة، كعقود الإشتراك في المياه أو الكهرباء أو الغاز أو الهاتف ، أو على نطاق العقود المدنية أو التجارية، كعقد النقل في السفن، أو السكك الحديدية، أو الطائرات، وعقد الضمان، بالإضافة إلى العقود المصرفية، وعقود التأمين، وعقود العمل المتعلقة باستخدامات برامج الحاسوب والإنترنت، وعقود المستشفيات التي تحصر الأجهزة المهمة للعمليات الكبرى التي يحتاجها المريض [٣]. وبالتالي برزت إذا جملة من التعريفات لعقود الإذعان والتي جاءت كلها تحت

١- **سعودالعماري**، مقال عبر الإنترنت:**عقد الإذعان**، صحيفة اليوم، العدد ١٤٨٧٨، ٢٠١٤.w.w.w.alyaum.com؛ **الياس ناصيف**، موسوعة العقود المدنية والتجارية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص٤١؛ **موريس نخلة**، الكامل في شرح القانون المدني، الجزء الثالث، منشورات الحلبي، ٢٠٠١، ص١٧٨ إلى١٨٠

٢- **حلمي للمحاماة والإستشارات القانونية**، دور القاضي فس حماية المستهلك من الشروط التعسفية في عقود الإذعان مدونة قانونية، ٢٠١٣،http: helmy. lawyersblogs

٣- مقالة عبر الإنترنت: **عقود الإذعان**، ٢٠١٦،w.w.w.kantakji.com.media؛ **فادي الياس**، المرحلة السابقة للتعاقد

سقف عدم التوازن بين الأطراف المتعاقدة، بحيث الطرف القوي يملي شروطه على الطرف الضعيف، نتيجة الحاجة الملحة للسلع والخدمات.

لذلك وفي ظل التعريفات السالف ذكرها نستنتج التعريف التالي لعقود الموافقة: فهي العقود المنظمة بصورة مسبقة لقيام العقد وتكون على شكل نموذج ينفرد بإعداده أحد أطراف العقد الذي يعد الأقوى إقتصاديا أي صاحب المشروع مقارنة بالطرف الآخر الأضعف منه، الذي يكون بأمس الحاجة لقيام العقد وما عليه إلا الرضوخ لملة من الشروط ليستفيد من خدمات العقد المزعم إبرامه، وإذا لم يقبل به كما هو يكون له الخيار برفضه كما هو ومن دون إمكانية المفاوضة على هذه الشروط.

على صعيد القانون المدني الفرنسي، طرحت جملة من التعديلات على القانون المدني في فرنسا تحت لواء إعادة التوازن العقدي بين الفرقاء ومن بينها تعريف عقد الإذعان

فقد نصت المادة١١١٠ من القانون المدني الفرنسي الجديد على تحديد مفهوم عقد الإذعان بأنه[١]:

Le contrat d'adhésion est celui dont les conditions générales, soustraites à la négociation, sont déterminées à l'avance par l'une des parties.

مما يعني أن عقد الإذعان هو عقد تحدد شروطه العامة التي يتم سحبها من التفاوض وتكون مقدمة من جانب أحد الطرفين.

Et selon Georges berlioz[٢], « le contrat d adhesion est le contrat dont contenu contractuel a été fixe, totalement ou partiellement, de facon abstraite et generale avant la periode contractuelle ».

مما يعني أن عقد الإذعان هو العقد الذي تم تحديد مضمونه التعاقدي، كليا أو جزئيا، بطريقة مجردة وعمومية قبل الفترة التعاقدية.

(المفاوضات– الإتفاقات التمهيدية)، مجلة العدل، العدد٢، ٢٠١٧، ص ٦٠٨.

١- في إشارة أنه في ظل القانون القديم، لم يتطرق المشرع الفرنسي للتعريف بعقود الإذعان.

٢- François Chénedé, le contrat d adhésion dans le projet de réforme, Dalloz2015, p.1228

لذلك وفي ظل التعريفات السالف ذكرها نستنتج التعريف التالي لعقود الموافقة: فهي العقود المنظمة بصورة مسبقة لقيام العقد وتكون على شكل نموذج ينفرد بإعداده أحد أطراف العقد الذي يعد الأقوى إقتصاديا أي صاحب المشروع مقارنة بالطرف الآخر الأضعف منه، الذي يكون بأمس الحاجة لقيام العقد وما عليه إلا الرضوخ لملة من الشروط ليستفيد من خدمات العقد المزعم إبرامه، وإذا لم يقبل به كما هو يكون له الخيار برفضه كما هو ومن دون إمكانية المفاوضة على هذه الشروط.

بعد تحديد لمفهوم عقد الموافقة في لبنان وفرنسا، من المتعارف عليه أنه لتكوين أية عقد ينبغي توافر عناصره ليعتبر مكتمل البنية، بالإضافة إلى الشروط التي من الواجب توافرها في عقود الإذعان مجتمعة، أي أنها ملزمة التواجد وغياب أحدهما تزول صفة الإذعان عنها (الفقرة الأولى)، الأمر الذي يطرح مدى توافر حرية التعاقد في هذه العقود (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: عناصر وشروط عقد الموافقة

عقود الإذعان كبقية العقود متكونة من إيجاب وقبول الطرفين إلا أن القبول هو مجرد إذعان لما يمليه عليه العارض، بحيث أن من يقبل العقد إنما ينضم إليه دون أن يناقشه، ومن المتعارف عليه أنه لإنعقاد أية عقد ينبغي توافر فيه شروط محددة، فإذا لكل عقد عناصر وشروط مختلفة عن غيره. من هنا سوف نتطرق للإشارة إلى عناصر تكوين عقد الإذعان في بند أول، على أن نخصص البند الثاني لتوضيح شروط العقد هذا.

البند الأول: عناصر عقد الموافقة

لا يتم إبرام العقد من الفراغ، بل يجب أن يكون أحد فريقيه قد إتخذ خطوة نحو الفريق الآخر ترمي إلى دعوته للتعاقد حول موضوع معين، إما يحدده بكامل عناصره من خلال هذه الخطوة وإما تشكل مبادرته فقط دعوة للتفاوض. تعتبر الخطوة الرامية إلى إلتقاء الإرادتين تتمثل في إلتقاء الإيجاب بالقبول، وبالتالي لم يحدد قانون الموجبات والعقود مفهوم الإيجاب بل نصت المادة ١٧٩ على قاعدة عدم إلزاميته إلا إذا توافرت الظروف التي حددتها، وبالتالي يمكن التعريف بالإيجاب بأنه تعبير صادر عن إرادة منفردة للتعاقد مع طرف آخر حول موضوع محدد بأوصافه وشروطه. وكي تتصف أية دعوة للتعاقد بصفة الإيجاب لا بد

من إجتماع عدة شروط فيها وهي: أن تكون محددة بدقة، خالية من أي التباس حول موضوعها وشروطها، ثابتة المعالم، معبرة عن إرادة التعاقد الملزمة لمن صدرت عنه. فإذا تخلف أحد هذه الشروط فقدت الدعوة صفتها كإيجاب له مفعول قانوني وأصبحت مجرد دعوة للتفاوض.

أما فيما يتعلق بالقبول فالمبدأ القانوني هو أن من أرسل إليه العرض غير ملزم بقبوله ولا مسوؤلية عليه في رفضه، بحسب ما نصت عليه المادة١٨١من قانون الموجبات والعقود "حيث أن من يوجه إليه العرض يكون في الأساس حرا في الرفض ولا يتحمل تبعة ما بإمتناعه عن التعاقد". لذلك كي يلتئم العقد يجب أن يلقى الإيجاب قبولا ممن وجه إليه، ولا بد للقبول أن يتصف ببعض الصفات الأساسية كي يعتبر مكونا للعقد، بجيث يجب أن يكون القبول صريحا خاليا من التحفظ أو الشروط بصورة مبدئية يجب أن يكون القبول صريحا لا لبس فيه وبصورة تعبر عن إطلاع تام من قبل الموجه إليه الإيجاب على موضوعه وشروطه وقبوله بها دون تحفظ أو عرض لشروط مختلفة[١].

يتميز الإيجاب في عقود الإذعان بأنه معروض بشكل مستمر على كافة الناس بمعنى أن يكون ملزما بالنسبة للعارض لمدة أطول بكثير من المدة التي يلزم فيها الإيجاب في العقود المعتادة[٢].

البند الثاني: شروط عقد الموافقة

ولكن الأمر يختلف مع عقود الإذعان بحيث أن الإيجاب يكون موجه للعموم وعلى شكل نموذج جرى إعداده مسبقا، لا يقبل المناقشة فيه، ويتكون من طرفين غير متساويين إقتصاديا مما يعني بوجود طرف أقوى من الآخر. ويعتبر القبول مجبر عليه بحكم الإستفادة من الخدمات الاساسية التي توفرها تلك العقود التي ليس بمقدرته الإستغناء عنها والتي تعتبر من الأولويات في الحياة. فصحيح له حق الرفض ولكن في مقابل حرمانه من الخدمات وبالتالي سوف يرضخ لتلك الشروط ويكون قبوله تحت وطأة الحرمان نتيجة

١- **مصطفى العوجي**، القانون المدني: العقد مع مقدمة في الموجبات المدنية، الجزء الأول، منشورات الحلبي، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٧، ص٢٣٣-٢٣٤و٢٤٨وما يليها؛ **ريم إبراهيم فرحات**، عقد البيع بواسطة التلفزيون، منشورات صادر، ٢٠١١، لتفاصيل أكثر مراجعة ص١٠٨ وما يليها.

٢- **منير البصري- أحمد المنصوري**، حماية المستهلك من الشروط التعسفية، المرجع السابق، w.w.w.droit et entreprise

الحاجة الملحة لتلك الخدمات والسلع.

إن العلاقات التعاقدية في عقود الإذعان تقوم على أساس صيغ جاهزة للعقود تعد مسبقا ولا تتضمن إمكانية المفاوضة على الشروط المتضمنة فيها، وبما أن العقد يعني توافق إرادتين عن حرية واختيار، فهنا القبول مجرد إذعان ورضوخ وهكذا كل عقد يضطر إليه الفرد ويذعن له مع شروطه التعسفية عند عدم وجود مناقشة حرة ومفاوضة، فالقابل لمثل هذه العقود لا يملك إلا أن يأخذ أو يدع، ولما كان في حاجة إلى التعاقد على شيء ليس بإستطاعته الإستغناء عنه، فهو مضطر إلى القبول فرضاؤه موجود ولكنه مفروض عليه. فإذا، بات من المؤكد تماما أن لعقد الإذعان شروط عدة مجتمعة لا يمكن للعقد من إنعقاده إلا من خلالها. يشترط لتحقق عقد إذعان: **أن يكون موضوع العقد حاجة ماسة يحتاج إليها عموم الناس** ولا يكون لهم غنى عنها. **ويشترط أن يكون العارض محتكرا لتلك السلع**، والمرفق، أو المنافع إحتكار فعليا وأن ينفرد بوضع تفاصيل العقد وشروطه دون أن يكون للطرف الآخر أي دور في ذلك أو أي حق في مناقشتها، أو إلغاء شيء منها، أو تعديلها، فالعارض يعرض إيجابه في شكل بات نهائي لا يقبل أية مناقشة فيه والطرف الآخر لا يسعه إلا أن يذعن فيقبل، إذ لا غنى له عن التعاقد لحاجته الماسة إلى تلك السلع، واليوم باتت السلع الإلكترونية والبرمجيات جميعها تتضمن تفاصيل كثيرة يصعب أن تكون محل مساومة في كل مرة، لذا يقتضي إيجاد الوسائل العلاجية للتطور الحاصل، وذلك عن طريق تشجيع التعامل بالنماذج العقدية مع التثبت من عدم إدراج الشروط التعسفية [1].

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا بأن عقود الإذعان تتوفر فيها مجموعة من الشروط[2]:

- **إحتكار السلعة أو الخدمة أو المرفق إحتكارا فعليا أو قانونيا أو قيام منافسة محدودة النطاق بشأنها،** بمعنى سيطرة المالك أو مقدم الخدمة لتلك السلعة وإحتكارها أي لا من بديل لها بحيث أنها محصورة فقط به. بحيث يستمده إما من تمتعه بإحتكار قانوني أو فعلي، وإما من وجود تكتل أو شروط موحدة

١- **خولة كاظم محمد راضي**، الإيجاب في عقد الإذعان، المرجع السابق،. ص٣٦٨ وما يليها.

٢- **منير البصري**، **أحمد المنصوري**، حماية المستهلك من الشروط التعسفية، المرجع السابق. w.w.w.droit et entreprise

عاطف النقيب، نظرية العقد، المرجع السابق، ص ٩٤.

الياس ناصيف، موسوعة العقود المدنية والتجارية، المرجع السابق، ص٤٢-٤٣.

بين من يتاجرون في السلعة أو يؤدون الخدمة الأولية، وإما من أن المنافسة تكون محدودة في مجال تلك السلعة أو الخدمة. ويعرف الإحتكار بأنه الحالة التي يكون السوق فيها عبارة عن شركة واحدة فقط تؤمن منتج أو خدمة إلى جميع المستهلكين بمعنى آخر، هذه الشركة تكون مسيطرة على كامل السوق ولهذا تسمى الشركة حينها بالمحتكرة. إذا السوق يسمى محتكر، الشركة محتكرة، والحالة إحتكار. وفي هذه الحالة، تستطيع الشركة أن تفرض الأسعار كيفما تشاء لأنه لا يوجد شركات أخرى لمنافستها في هذا السوق. إن كل الشركات تسعى اليوم للوصول إلى هذه المرحلة لكي تتحكم بالمنتج وبسعره، وبالتالي كي تزيد من أرباحها.

- **غياب مناقشة بنود العقد**، من خلال إنفراد أحد طرفي العقد بصياغة العقد وتحديد شروطه على نحو مستمر ومتصل مع عدم جواز المساومة في الشروط الواردة بالعقد، بمعنى قبول الطرف الآخر بالعقد كما عرض عليه دون أن يكون له أن يناقش فيه أو يعدله، فالقبول يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها مقدم الخدمة أو مالك السلعة، ولا يقبل مناقشتها فإما أن يقبل الشخص المحتاج لهذه الخدمة بهذه الشروط جملة وتفصيلا دون أية مناقشة فينعقد العقد، أو يرفضها فلا ينعقد العقد.
- **عقد الإذعان غالبا ما يكون مكتوبا بصفة مسبقة وموجه للعموم**، مما يعني أن عرض التعاقد في عقد الإذعان يوجه عادة إلى الجمهور، بإعتبار أنه على شكل نموذج جرى إعداده مسبقا وما على الطرف الآخر إلا قبوله كما هو أو رفضه كما هو، فهو صيغة جرى إعدادها مسبقا وبصفة عامة أي أن يكون الإيجاب واحداً بالنسبة للجميع أو بالنسبة لقطاعات معينة وإن إختلف بالنسبة لقطاعات أخرى. فالعارض يعرض إيجابه للكافة عموما دون تمييز بينهم، وشروطه واحدة للجميع التي يكون لها طابعا نموذجيا أو نظاميا، وعادة ما تكون تلك الشروط مطبوعة، وهذه الشروط تراعي في الغالب مصلحة العارض إما تخفف من مسؤوليته التعاقدية أو تشدد من مسؤولية الطرف الآخر.
- **إرتباط موضوع العقد بسلع أو خدمات أو مرافق من الضروريات بالنسبة لجمهور المستهلكين**، بحيث لا يكون بمقدورهم الإستغناء عنها، فيجب أن يتعلق العقد بسلع أو خدمات تعد من الأوليات، ولهذا لا يعد التعاقد مع المحلات التي تتعامل بأسعار محددة لا تقبل المساومة فيها من قبيل عقود الموافقة ما دامت السلع التي يرد التعاقد عليها لا تعد من الأوليات، ولا تنعدم فيها المنافسة أو تقل إلى حد كبير، وخلافا لذلك يعد التعاقد مع شركة المياه أو الكهرباء أو الغاز أو الهاتف تعاقدا بطريقة

الموافقة لأن المياه أو الكهرباء تعد من الأوليات التي تنعدم المنافسة بشأنها مما يحمل الأفراد على التسليم بالشروط العامة المقررة التي تضعها الشركة ولا تقبل المناقشة فيها.

- **عدم التساوي إقتصاديا أو إجتماعيا بين المتعاقدين،** فالطرف الذي يعد العقد يكون الأقوى وكأن للعقد الذي يعده صفة النظام، بمعنى قوة المركز الإقتصادي لأحد المتعاقدين، بحيث يجب أن يكون أحد طرفي العقد في مركز إقتصادي قوي. **لذلك، يتضح لنا مدى قساوة شروط عقد الموافقة، والتي تؤثر في نفس الطرف الأضعف الذي لا يمكنه إلا قبولها كما هي، نتيجة الحاجة الملحة الذي ليس بمقدوره الإستغناء عنها، وبالتالي ينبغي التدخل في مثل هذه العقود حماية لمصالح الطرف الضعيف.**

الفقرة الثانية: حرية التعاقد وعقود الموافقة

أساس قيام أي عقد توافر الإرادة الكاملة والحرة، وللأفراد حرية التعاقد بملء إرادتهم. فالإرادة تكون مستقلة في التعاقد، وهي تقرر الإلتزام أو عدمه بمنأى عن أي عامل آخر يمكن أن يؤثر في إستقلاليتها. هي إذا مصدر الإلتزام كما هي مصدر الشروط التعاقدية، تلتزم بما تشاء وترفض ما تشاء تجاه من تشاء. هذه النظرة المجردة تعتبر بالأحرى مثالية أكثر منها واقعية، إذ عمليا هنالك عوامل كثيرة، شخصية وخارجية تحد من إستقلالية الإرادة. فحاجة الإنسان لدواء مثلا تفرض عليه التعاقد مع الصيدلي الوحيد في القرية وإن كرهه.

الإستقلالية المحضة غير موجودة بالمطلق، إنما توجد ضمن الظروف التي تضع خيارات أمام الإنسان فيختار ما يراه مناسبا له، وهذا ما يجب أن يفهم بإستقلالية الإرادة. فالإنسان يختار نوع العقد، أي موضوع العقد والشخص الذي يرغب في التعاقد معه، ويحدد آجل العقد ووسائل التنفيذ. ولكن هذه الإستقلالية تلتقي مع إستقلالية الطرف الآخر في العقد، ولا بد من التوفيق بين الإستقلاليتين ليحصل الإتفاق، الأمر الذي يتم عادة نتيجة تنازلات متبادلة، وربما كانت متعادلة أم غير متعادلة وفقا لظروف كل عقد. يرضخ المسافر لإرادة شركة الطيران في تسيير طائراتها بمواعيد معينة. فهو مستقل الإرادة في تقرير السفر ولكنه غير مستقل الإرادة في تحديد موعد إقلاع الطائرة، وإن رغب في تحديده. كما أن شركة الطيران مستقلة في هذا التحديد، ولكن إذا وجدت أن حسن سير عملياتها يفرض عليها تسيير طائراتها ليلا أو نهارا حددت ذلك وإن

كرهت ضمنا هذا التوقيت. فالتعاقد إذا، نتيجة إلتقاء مشيئتين بعد أن تكون كل منهما إستعملت إستقلاليتها ولكنها توصلت إلى إلتقاء مع الأخرى بعد تنازلات متبادلة. ونتج عن إستقلالية الإرادة ما سمي بسلطانها المطلق أي بقدرتها على الإلتزام وتحديد إطاره ومداه. من هنا سوف نتطرق للحديث عن قاعدة حرية التعاقد بين لبنان في بند أول، وفرنسا في بند ثاني.

البند الأول: حرية التعاقد وفق القانون اللبناني

إن مواصفات سلطان الإرادة هي في حرية الإنسان بالتعاقد وتحديد شروط وموضوع تعاقده. فالإرادة مصدر الموجبات، وبما أن أداء الموجبات إلزامي في التعاقد، يكون العقد مصدرا للموجبات وللإلتزام بها. من هنا جاءت المادة ١٦٦ موجبات وعقود لتنص على أن قانون العقود خاضع لمبدأ حرية التعاقد، فللأفراد أن يرتبوا علاقاتهم كما يشاؤون شرط أن يراعوا مقتضيات النظام العام والآداب العامة والأحكام القانونية التي لها صفة إلزامية. فالمشرع لا يتدخل في علاقات الفرقاء ليحل محلهم، لذلك فهم يحددون موضوع العلاقات التي يريدون الإلتزام بها، حتى إذا حددوها وتوافقوا عليها إلتزموا بها، على ما نصت عليه المادة ٢٢١ من قانون الموجبات والعقود من أن العقود المنشأة على وجه قانوني تلزم المتعاقدين ويجب أن تفهم وتفسر وتنفذ وفقا لحسن النية والإنصاف والعرف.

فالإرادة هي التي تنشئ وتعدل وتنقل وتنهي وتنفذ الإلتزامات والحقوق التي قررتها إتفاقا مع إرادة أخرى. ولذلك إعتبر القانون اللبناني في المادة ١٧٦ موجبات وعقود أن رضى المتعاقدين هو الصلب والركن لكل عقد بل لكل إتفاق على وجه أعم. والرضى كما هو معلوم صادر عن إرادة حرة. وإن أصل هذه النظرية يعود إلى أن الإنسان حر في تصرفاته وفي تقرير ما يعتبره مناسبا له. فمن يلتزم بشيء وكان حرا في إلتزامه، لم يظلم نفسه، لأن الإنسان لا يظلم نفسه ولا يلتزم إلا بما يجده نافعا وصحيحا وعادلا. أما تدخل المشترع فيكون لوضع ضوابط لحرية التعاقد، أي قواعد آمرة، بحيث لا تمس حرية الفرقاء في العقد بما هو أسمى من مصلحتهم، أي ما يعرف بالنظام العام والآداب العامة، وكذلك لحماية الطرف الضعيف في العقد الذي يحتاج للحماية وللمحافظة على الفائدة الإقتصادية من العقد وعلى حرية المنافسة والحوؤل دون الإستغلال والإحتكار، فيعتبر المشترع البنود المعطلة للحقوق الأساسية للأطراف في العقد أو المناهضة للسياسة الإقتصادية التي يقوم عليها مجتمع معين باطلة أصلا ولا مفعول لها. كما أن تدخل المشترع في

بعض العقود بالنص على نظامها يكون على سبيل الإحتياط بمعنى أن القواعد التي يسنها لا تحد من حرية الفرقاء، ولكنها تكمل ما لم يلحظوه في إتفاقاتهم فهي قواعد مكملة وليست آمرة. وبالتالي يتبين إذا لا سيما في تدخل المشترع منظما لبعض العقود بصورة إلزامية أو فارضا البعض الآخر، تقلص سلطان الإرادة كمصدر للإلتزام التعاقدي. إلا أن هذا التقلص لا يمس بجوهره وثوابته وهي أن حرية التعاقد هي الأصل وإن الرضى يعتبر الركن الأساسي في العقد. فمن الإرادة ينبثق الإلتزام وبالإرادة تحدد معالمه وموضوعه وشرطه وآجاله وطرق تنفيذه. إذا كان كل متعاقد يتمتع بسلطان الإرادة يفرضه على رقعة صغيرة هي العقد، فكيف يمكن لسلطانين حكم هذه الرقعة إن لم يكن بتنازلات متبادلة وحرة ومتوازنة وعادلة؟ وهل أعدل من الإنسان مع نفسه إن عدل؟ فإن حدود الحرية تقف عند حرية وحقوق الآخر. ولا بد لعقد متوازن أن يأخذ هذا الواقع في الإعتبار فينبثق عنه التوافق الحر[١].

تعقيبا على قاعدة حرية التعاقد ومدى توافرها في عقود برامج التواصل الإجتماعي، والتي كونها ينبغي أن تتوفر في العقد من خلال تحديد مكان وزمان إنعقاد العقد ومواصفاته، فالمتعاقد الذي يتعاقد بملء إرادته من خلال مبدأ سلطان الإرادة، وكل ما يتعلق به يكون من قبل الطرفين وليس من جانب أحد الأطراف ضد طرف آخر، مما يوضح لنا بغياب تام لقاعدة حرية التعاقد بحيث ينفرد بتحديد مواصفات العقد أحد أطراف العقد أي الأقوى إقتصاديا من الطرف الآخر وما على الطرف الآخر إلا الرضوخ لهذه الشروط للإستفادة من الخدمات التي توفرها مواقع التواصل الإجتماعي.

البند الثاني: حرية التعاقد وفق القانون الفرنسي

في فرنسا، أكد التعديل على قاعدة حرية التعاقد في الفصل الأول منه الذي تناول القواعد الأساسية التي تحكم العقد وذلك في المادة١١٠٢ التي تنص على:

Chacun est libre de contracter ou de ne pas contracter, de choisir son cocontractant et de déterminer le contenu et la forme du contrat dans les limites fixées par la loi. La liberté contractuelle ne permet pas de déroger aux règles qui intéressent l'ordre public.

١- **مصطفى العوجي**، المرجع السابق، ص١٠٩وما يليها.

مما يعني أن كل شخص حر في أن يتعاقد أو لا يتعاقد، في أن يختار معاقده ومضمون وشكل العقد في الحدود المعينة في القانون.

إن هذا المفهوم للحرية التعاقدية الذي جرى تحديده أخذ به في النص الجديد مستندا على ما إعتمد في الفقه والإجتهاد في فهم الحرية التعاقدية. ولقد جرى التأكيد على قاعدة معتمدة لها قيمة دستورية كرست في قرارات المجلس الدستوري. وبعد أن أكدت الفقرة الأولى من المادة١١٠٢ على الحرية التعاقدية في مفهومها الواضح، جاءت الفقرة الثانية لضبط الحرية التعاقدية بالنظام العام، بحيث إعتبرت أن الأخذ بالحرية التعاقدية لا يسمح بأن يخالف المتعاقدين في عقودهم القواعد الخاصة بالنظام العام. وهو الموقف الذي أخذ به في قانون الموجبات والعقود اللبناني في المادة١٦٦ منه وكانت حرية التعاقد الفكرة الأساسية التي كانت معتمدة في القرن التاسع عشر فيما خص الحقوق الطبيعية وحرية الإنسان في إطار السياسة والإقتصاد والإجتماع ولكن جرى بلورة النظرية في أعمال الفقهاء الفرنسيين في القرنين التاسع عشر والعشرين، بإعتبارها قاعدة مرتبطة بالنظام الإقتصادي الحر وبحرية الأفراد أن يختاروا تعاقداتهم كما يشاؤون. وبالتالي إرتباطا بقاعدة الحرية التعاقدية وهي المصدر الأساسي للإلتزام العقدي، فإن الإلتزام ينتج عن الإرادة وحريتها. وقد جرى التأكيد على ذلك في المادة ١١٠٣ من التعديل التي نصت على:

Les contrats légalement formés tiennent lieu de loi à ceux qui les ont faits.

مما يعني أن العقود المنشأة قانونا تمثل القانون بالنسبة للفرقاء. وبالتالي فهي العقود الملزمة بقوة سلطان الإرادة وهي القاعدة التي لا زالت أساس الإلزام العقدي. لقد تم التأكيد على حرية الإرادة وسلطانها كمصدر للقوة الملزمة للعقد، على الرغم مما جرى من نقاشات قانونية حول جدوى هذه القاعدة بعد ما عرفه القانون من ضبط للحرية ليس فقط بقواعد النظام العام وحسن النية ولكن أيضا بتدخل المشرع والقضاء في العقود[١].

١- **هلا العريس**، التعديلات الرئيسية في قانون العقد الفرنسي الجديد، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني عشر،١١\٢٠١٧، ص ١٥٨حتى١٦٠. وأيضا القانون الفرنسي المعدلOrdonnance n 131-2016

لذلك وعطفا عن ما سبق بيانه، يتبين لنا مدى تقلص حرية التعاقد في مثل هذه العقود، كونها معدة مسبقا وما على المستخدم إلا القبول ليستفيد من الخدمات المتاحة له، ولكن في منحى آخر تعتبر حرية التعاقد متواجدة كون الفرد له حق التعاقد أو حق رفض التعاقد، ونسبة لحق الرفض لمثل هذه البرامج ولكن سوف يكون بمعزل عن الخدمات الممنوحة من قبلها نتيجة الحاجة الملحة لها.

المبحث الثاني: التوصيف القانوني لعقود برامج التواصل الإجتماعي

مما لا شك فيه أن لكل عقد طبيعته القانونية الخاصة به، حيث أن كل عقد ينفرد بمميزاته التي قد لا توجد في غيره من العقود، أصبح من الواضح تماما أن لعقود برامج التواصل الإجتماعي ميزة خاصة عن غيرها من العقود نسبة للخدمات المميزة التي تمنحها، ومن خلالها يفرض على عاتق المستخدم شروط عديدة تكون معدة مسبقا، وعلى وجه العموم كما هو الحال في عقود الموافقة تماما، وبالتالي من هنا يثار التساؤل الآتي عن مدى مطابقة شروط الإذعان مع شروط مواقع التواصل الإجتماعي في فقرة أولى، على أن نخصص الفقرة الثانية للحديث عن قاعدة البنود التعسفية بين لبنان وفرنسا والتي قد تتضمنها هذه العقود والتي لا يكون للمعروض عليه دور في معارضتها.

الفقرة الأولى: عقود برامج التواصل الإجتماعي- عقود موافقة

كما رأينا سابقا، أنه للإستفادة من خدمات البرامج هذه ينبغي فقط القبول والرضوخ لمجموعة من الشروط التي يجري فرضها مسبقا وبحيث أنها موجهة للعموم ولا يمكن الإستغناء عنها كما هو الحال في عقود الإذعان، وبالتالي من هنا يثار التساؤل الآتي، ما مدى مطابقة شروط عقود الإذعان مع شروط مواقع التواصل الإجتماعي؟

بالعودة إلى شروط عقود الإذعان :

الشرط الأول: إحتكار السلعة أو الخدمة إحتكارا فعليا أو قانونيا:

كما سبق وأشرنا بأن إحتكار السلعة يعني سيطرة المالك عليها واحتكارها في ظل عدم وجود منافس لهذه السلعة بحيث أنه ينفرد بها المحتكر ويعمل على إحتكارها.

ينبغي الإشارة إلى أن شركات مواقع التواصل الإجتماعي تشكل نقطة إحتكار لخدماتها التي تمنحها لمستخدميها، بحيث أنه تعمد هذه الشركات إلى إحتكار خدماتها إن كان تطبيق فايسبوك أو واتساب أو إنستغرام أو تويتر، فجمعيها على هيئة شركات إحتكارية، وبالتالي يتبين لنا مدى توافر الإحتكار لمثل هذه البرامج من قبل شركاتها.

وتعقيبا عن ما ورد أعلاه يتبين بأن شركات مواقع التواصل الإجتماعي تسمى بالشركات الإحتكارية التي تسعى إلى إحتكار الخدمات التي تقدمها لمستخدميها.

بالتالي مما يوضح تماما مدى تطابق الشرط هذا مع شروط برامج التواصل الإجتماعي.

فيما يتعلق بالشرط الثاني: غياب مناقشة بنود العقد:

بحيث أن الطرف الأقوى يعمد على طرح بنود العقد من دون أن يكون بمقدرة الطرف الآخر مناقشتها، إما قبولها كما هي أو رفضها كما هي، بمعنى آخر أحد الأطراف ينفرد بتحديد العقد وصياغته، مع عدم الأخذ برأي الطرف الثاني، وحتى من دون جواز المساومة في شروط العقد.

كذلك الحال بالنسبة لشروط برامج التواصل الإجتماعي، كما رأينا سابقا ينفرد بتحديد شروط العقد الشركات هذه، ولا يكون بمقدرة الطرف الثاني أي المستخدم من مناقشة بنود العقد وما عليه سوى قبول العقد كما هو أو رفضه كما هو، مع عدم إمكانية إجراء المفاوضات أيضا.

مما يتيح للقول بتطابق هذا الشرط مع برامج التواصل الإجتماعي.

أما الشرط الثالث المتعلق بإعداد العقد بصورة مسبقة وموجه للعموم:

إن عقود الموافقة محددة بصورة مسبقة لقيام العقد، بحيث أنها أعدت سلفا إعدادها وتكون موجهة للجميع على شكل نماذج جرى طرحها، أي مسبق إعدادها.

وحيث أنه تم عرض هذه البرامج عبر تطبيق Google Play وهي متاحة للجمهور، بحيث يمكن لأي شخص تحميلها وهي ليست متخصصة لأحد.

تعتبر الشروط المحددة في برامج التواصل الإجتماعي معدة مسبقا، وعلى وجه العموم، وما على المستخدم إلا القبول بالشروط هذه للإستفادة من خدماتها أو رفضها كما هي وحرمانه من الخدمات.

من هنا يتبين لنا مدى تطابق هذا الشرط مع برامج التواصل الإجتماعي.

فيما يتعلق بالشرط الرابع: إرتباط العقد بسلع أو خدمات تعتبر من الضروريات التي لا يمكن الإستغناء عنها:

أي أنه يجب أن يتعلق العقد بسلع وخدمات من الضروريات، كما هو الحال لدى الخدمات العامة كالهاتف والكهرباء والمياه، بحيث ينفرد الطرف القوي أي صاحب هذه الشركات بإعداد العقد.

فيما يتعلق ببرامج التواصل الإجتماعي، السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما مدى إعتبار هذه المواقع ضرورية؟

عندما طرحنا الإستبيان[1] وفي الإجابة على السؤال المتعلق بهل تعتبر برامج التواصل الإجتماعي ضرورية لا يمكن الإستغناء عنها، كانت إجابة حوالي ٧٦% أنها ضرورية لا يمكن الإستغناء عنها. لذلك تعتبر وسائل الإعلام الإجتماعية سوق كبير إجتاح العالم بالكامل، حيث يوجد٧١%من البالغين على الإنترنت يستخدمون فايسبوك. ويعتبر غوغل وتويتر أبرز منافسي فايسبوك، ولكن فايسبوك لديه حوالي٩٠٠مليون زائر شهريا، مقارنة مع ٣١٠ مليون في تويتر وغوغل، وفايسبوك لديه صافي الدخل السنوي ١،٥ مليار دولار.

لذا حاجة الناس لبرامج التواصل الإجتماعي على الرغم من خطورتها وشروطها المضرة بحق المستخدم جعلتها ضرورية وبالتالي لا يمكن الإستغناء عنها.

ما يبين لنا من تطابق هذا الشرط مع برامج التواصل الإجتماعي.

١- مراجعة الملحق، ص١١٢.

أما الشرط الخامس عدم التساوي إقتصاديا بين أطراف العقد، حيث أن أحد الأطراف يعتبر أقوى من الفريق الآخر: بالتالي هناك طرفين صاحب الشركات هذه والذي يعد الأقوى واليد العليا في العقد، في حين أن الطرف الآخر أي المستهلك أو المستخدم يعتبر الطرف الضعيف نوعا ما والمغلوب على أمره.

وبالعودة لبرامج التواصل الإجتماعي فهي تحتوي طرفين أصحاب المواقع والمستخدم، أي طرف قوي وطرف ضعيف، ولا إمكانية أيضا لمناقشة بنود العقد التي تم وضعها من أصحاب هذه الشركات. ما يبين لنا مدى تطابق هذا الشرط مع شروط البرامج هذه.

لذلك، وتعقيبا على ما سبق بيانه من توضيح لشروط الموافقة ومدى تطابقها مع شروط برامج التواصل الإجتماعي نستنتج التطابق التام بينهما وتوافق شروط الموافقة مع شروط البرامج مما يتيح القول بأن عقود برامج التواصل الإجتماعي هي عقود ملحة نتيجة الحاجة الضرورية التي لا يمكن الإستغناء عنها، فإذا هي عقود موافقة.

الفقرة الثانية: تطور قاعدة البنود التعسفية بين لبنان وفرنسا وأثرها على عقود الموافقة

بات من الواضح تماما أن المستخدم(المستهلك)، في أغلب الأحيان يوقع على نماذج عقود تكون معدة مسبقا من قبل المنتج أو التاجر أو الموزع أو أصحاب مواقع التواصل الإجتماعي، وبالتالي تكون العقود متضمنة بنودا تعسفية ومضرة بحق المستخدم، ولكن واقع الحال يفرض عليه القبول لحاجته لها، مما يثير التساؤل حول تأثير هذه البنود على المستخدم وما هو مصيرها؟ وبحيث أن رضى المستهلك يكون غائب عن هذه العقود، لكن الأمر مختلف في لبنان مع صدور قانون حماية المستهلك عام ٢٠٠٥ عما هو في فرنسا وخاصة في ظل التعديل الذي طرأ على قاعدة البنود التعسفية بإعتبار أنه لم يكن منصوص عنها في النظام القانوني للعقد عام ١٨٠٤ الذي عدل فيما بعد بموجب المرسوم رقم١٣١-٢٠١٦. من هنا سوف نلجأ للحديث عن البنود التعسفية على الصعيدين اللبناني والفرنسي في بند أول، والبند الثاني لتحديد البنود التعسفية في عقود برامج التواصل الإجتماعي.

البند الأول: البنود التعسفية في لبنان وفرنسا

أولا- في لبنان، إختلف الوضع في لبنان أثناء صدور قانون حماية المستهلك في ٢٠٠٥ نسبة لما كان عليه قبل صدور القانون هذا، خاصة مع غياب لقانون ينظم الحماية القانونية للمستهلك، أو يحدد مفهوم البنود التعسفية، وفي ظل صدور قانون٢٠٠٥ تبدل الوضع الذي منح من خلاله المستهلك الحماية بوجه أي من البنود المعتبرة تعسفية التي يتم وضعها من قبل الطرف الأقوى تحديدا.

من هنا وقبل الحديث عن الحالات التي حددتها المادة٢٦ من قانون حماية المستهلك، لا بد لنا من تحديد مفهوم البنود التعسفية، حيث عرف قانون حماية المستهلك الصادر عام ٢٠٠٥ وتحديدا منه المادة٢٦ البنود التعسفية: بأنها البنود التي ترمي أو قد تؤدي إلى الإخلال بالتوازن فيما بين حقوق وموجبات المحترف والمستهلك لغير مصلحة هذا الأخير. وأشار القانون إلى أن الطابع التعسفي للبند يقدر بتاريخ التعاقد وبالرجوع إلى أحكام العقد وملاحقه باستثناء تلك المتعلقة بالثمن[١].

ويمكن أن نعرف البند التعسفي بأنه البند الذي يدرج في العقد من قبل أحد أطرافه وقد أملى إرادته على الفريق الآخر تحقيقا لمنفعة ذاتية غير مألوفة ومفرطة منتقصا من حقوق الطرف وقد أملى إرادته على الفريق الآخر تحقيقا لمنفعة ذاتية غير مألوفة ومفرطة منتقصا من حقوق الطرف الآخر الذي أذعن له لتسلط من فرضه على العقد[٢].

تنص المادة ٢٦ من قانون حماية المستهلك على أنه: تعتبر بنودا تعسفية، على سبيل المثال لا الحصر، أي من البنود التالية:

- البنود النافية لمسؤولية المحترف.
- تنازل المستهلك عن أي من حقوقه المنصوص عليها في القوانين والأنظمة.
- وضع عبء الإثبات على عاتق المستهلك في غير الحالات التي نص عليها القانون.

١- قانون رقم ٦٥٩|٢٠٠٥ المتعلق بحماية المستهلك والمعدل بموجب القانون رقم٢٦٥تاريخ١٥|٤|٢٠١٤.

٢- **مصطفى العوجي،** القانون المدني: العقد مع مقدمة في الموجبات المدنية، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، منشورات الحلبي، ٢٠٠٧.

- منح المحترف، بصورة منفردة، صلاحية تعديل، كل أو بعض أحكام العقد لا سيما تلك المتعلقة بالثمن أو تاريخ أو مكان التسليم .
- منح المحترف حق إنهاء العقد غير المحدد المدة دون إبلاغ المستهلك عن رغبته بذلك ضمن مهلة معقولة.
- إلزام المستهلك، في حال عدم إنفاذه أيا من موجباته التعاقدية، بتسديد المحترف تعويضا لا يتناسب مع الأضرار الناتجة عن ذلك.
- منح المحترف حق تفسير أحكام العقد.
- إلزام المستهلك بإنفاذ موجباته في حال إمتناع المحترف عن إنفاذ ما تعهد القيام به .
- عدم جواز اللجوء للوساطة أو التحكيم لحل الخالفات وفقا لأحكام هذا القانون، أو تحميل المستهلك المصاريف التي قد تترتب على اتباع الإجراءات المذكورة.

تعتبر البنود التعسفية باطلة بطلانا مطلقا، على أن تنتج أحكام العقد الأخرى كافة مفاعيلها، مما يعني أن البطلان يطال فقط البنود التعسفية من دون أن يمس العقد الأساسي. ولكن بإعتبار أن هذا القانون وضع لحماية المستهلك ولمصلحته كونه الحلقة الأضعف في التعاقد، من الواجب أن يلحظ المشرع مسألة الخصوصية للمستخدم في برامج التواصل الإجتماعي بحيث أنها مهددة بالإنتهاك، نتيجة الشروط المسبق إعدادها من قبل شركات المواقع هذه. من المفترض إضافة هذه المسألة كبند من البنود المعتبرة تعسفية بحق المستخدم، والذي سوف نتطرق للحديث عنه لاحقا.

من هذه الزاوية، نرى أن إرادة الطرف الضعيف، وهو المستهلك، ليست إرادة حرة كاملة، لأنه لا يمكنه مناقشة بنود العقد بل هي مفروضة عليه مسبقاً، وتحت ضغط الحاجة إلى هذه الخدمة فإنه يقوم بالموافقة والتوقيع دون رضى كامل بشروط العقد، وفي مثل هذه الحالات على القاضي مراعاة هذه الظروف التي تحت تأثيرها قبل المستهلك ببعض الشروط التي قد تكون تعسفية، إذ أن المشرع يبيح له التدخل إذا تضمن العقد شروطاً تعسفية بأن يعدل من هذه الشروط بما يرفع عن الطرف الضعيف (المستهلك) الإجحاف أو يعفيه من تلك الشروط. وللقاضي حق التدخل حتى لو تم الاتفاق على خلاف ما ورد سابقاً،

أي عدم جواز تعديل بنود العقد، حيث أن مثل هذا الشرط يعتبر باطلاً في عقود الإذعان، كما أن المحكمة دائماً تفسر الشك في مصلحة الطرف الضعيف، وعلى وزارة التجارة الوقوف إلى جانب المستهلك والتدخل للتخفيف من حدة هذه الشروط وجعلها في مصلحة المستهلك قدر الإمكان. كما يجب على المستهلك مقاومة العقود المجحفة وما فيها من شروط تعسفية بمقاطعتها والبحث عن البديل[١].

ثانيا– في فرنسا، تم تعريف البنود التعسفية بحسب نص المادة١٣٢-١التي نصت على ما يلي[٢] :

L 132-1 du code de la consommation dispose que : " Dans les contrats L'article conclus entre professionnels et non-professionnels ou consommateurs, sont abusives les clauses qui ont pour objet ou pour effet de créer au détriment du non-professionnel ou du consommateur, un déséquilibre significatif entre les droits et obligations des parties au contrat". En annexe de cet article figure une liste indicative et non exhaustive de clauses qui peuvent être regardées comme abusives. Des recommandations émises par la Commission des clauses abusives en vue de la suppression de certaines clauses dans les contrats sont par ailleurs publiées. Ces recommandations n'ont toutefois pas valeur contraignante. Les consommateurs qui contestent une clause doivent en conséquence saisir la justice et démontrer le caractère abusif de celle-ci. Ils peuvent s'appuyer pour cela sur les jurisprudences et sur les recommandations de la commission.

مما يعني أنه في العقود المبرمة بين المهنيين وغير المهنيين أو المستهلكين، تكون الأحكام التي يكون الغرض منها أو تأثيرها على حساب غير المهنيين أو المستهلك، اختلال كبير بين حقوق والتزامات الأطراف في العقد. مرفق بهذه المادة قائمة إرشادية وغير حصرية للبنود التي يمكن اعتبارها غير عادلة. كما يتم نشر التوصيات الصادرة عن لجنة العقود غير العادلة لإلغاء بعض البنود في العقود. غير أن هذه التوصيات ليست ملزمة. ولذلك يجب على المستهلكين الذين يتحدون شرطا أن يتخذوا إجراءات قانونية وأن يثبتوا أنها مسيئة. ويمكنهم الاعتماد على السوابق القضائية وتوصيات اللجنة.

١- **عبد الرزاق عبد الله،** مقال عبر الإنترنت: الشروط التعسفية في عقود الإذعان، جريدة القبس الإلكتروني، ٢٠١٦ w.w.w.alqabas.com.

٢- Les clauses abusives, Cours de droit, 2016, w.w.w. cours de droit.net

وبالإضافة إلى أنه وفي ظل القانون القديم كانت البنود التعسفية تعرف على أنها[١]، هذا فيما يتعلق بقاعدة البنود التعسفية في ظل القانون القديم، ولكن مؤخرا جرى التعديل على القانون المدني الفرنسي عام ٢٠١٦. فعملية التوازن هذه نظمت في التعديل الجديد بحيث حفظت الإرادة وحريتها وسلطتها وحفظت المصالح العامة والخاصة. إن إعتماد قاعدة البند التعسفية في القانون المدني من التعديلات الأساسية في القانون الجديد ومن أهمها، المادة١١٧١من التعديل التي نصت على ما يلي:

١- Les clauses abusives sont des clauses qui, dans les contrats conclus entre professionnels et non professionnels ou consommateurs, ont pour objet ou pour effet de créer, au détriment du non professionnel ou du consommateur, un déséquilibre significatif entre les droits et obligations des parties au contrat. Elles sont dérivées d'une directive européenne. Les clauses abusives sont définies dans l'article L. 132-1 du code de la consommation. En outre, une clause abusive l'est toujours au détriment du non-professionnel ou du consommateur. Avant la loi du 1er février 1995, une clause était reconnue abusive si elle procurait un avantage excessif en raison de sa puissance économique au professionnel. Aussi, il était reconnu que l'avantage économique et la puissance économique étaient liés et cumulatifs. Par la suite, on parle alors de clauses abusives lorsqu'une partie plus forte impose à une partie, foncièrement plus faible, sa volonté. On notera donc qu'une clause abusive crée un déséquilibre dans le contrat, à la charge du non-professionnel ou du consommateur. Par ailleurs, la dénonciation de clauses abusives se fait par voie juridique, ainsi un particulier peut saisir le tribunal d'instance afin que le juge puisse prendre connaissance du contrat et de ses clauses, et ainsi déterminer si celles-ci sont abusives ou non. Les clauses abusives, cours de droit, 2016, w.w.w.cours de droit. net.
مما يعني أن الشروط غير العادلة فهي بنود تكون، في العقود المبرمة بين المهنيين وغير المهنيين أو المستهلكين، الغرض منها أو إحداثها، على حساب غير مهني أو مستهلك، خللا كبيرا بين حقوق والتزامات الأطراف في العقد وهي مشتقة من توجيه أوروبي. وتحدد المادة ١٣٢-١ من قانون المستهلك شروطا غير عادلة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن شرط إساءة الاستخدام هو دائما على حساب غير المهنية أو المستهلك. وقبل قانون ١ شباط / ١٩٩٥، اعتبرت الفقرة "مسيئة" إذا كانت توفر ميزة مفرطة بسبب قوتها الاقتصادية للمهنيين. واعترف أيضا بأن الميزة الإقتصادية والقوة الاقتصادية ترتبط وتتراكم. وفي وقت لاحق، نتحدث عن شروط غير عادلة عندما يفرض حزب أقوى على حزب، أضعف أساسا، إرادته. ولذلك ينبغي ملاحظة أن شرطا ينطوي على إساءة استخدام يخلق اختلالا في العقد يتحمله غير المهنيين أو المستهلك. وعلاوة على ذلك، فإن النقض بشروط غير عادلة يتم عن طريق الوسائل القانونية، بحيث يمكن للفرد التقدم بطلب إلى المحكمة الابتدائية حتى يتمكن القاضي من رؤية العقد وبنوده، وبالتالي تحديد ما إذا كانت مضرة أم لا.

Dans un contrat d'adhésion, toute clause qui crée un déséquilibre significatif entre les droits et obligations des parties au contrat est réputée non écrite. L'appréciation du déséquilibre significatif ne porte ni sur l'objet principal du contrat ni sur l'adéquation du prix à la prestation.

أي أنه في عقد الإذعان، يعتبر أي شرط يخلق خللا كبيرا بين حقوق وإلتزامات أطراف العقد غير مسجل. فإن تقييم الإختلال الكبير لا يتعلق بالغرض الرئيسي من العقد أو مدى كفاية السعر للخدمة. فأدخل القانون التعديلي على القانون المدني نظرية البنود التعسفية بإعتبار أنها لم تكن منصوص عليها سابقا في النظام القانوني للعقد، وقد جاء إدخالها بعد أن كانت هذه النظرية معتمدة في قانون حماية المستهلك في فرنسا وذلك في العلاقة بين الممتهن والمستهلك، وكذلك إعتمدت في وقت لاحق في قانون التجارة الفرنسي في العلاقة بين التجار الممتهنين. من هنا فإن الأشخاص الذين يطبق عليهم هذا النص هم ممن لا تشملهم القوانين الخاصة من المستهلكين والممتهنين، من يكونون في عقود خاضعون فيها لشروط المتعاقد الآخر، ويكونون ممتهنين ولكنهم في حالة مشابهة للمستهلكين، إلا أنهم لا يستطيعون الخضوع لقانون حماية المستهلكين لأنه لا يطبق عليهم بإعتباره قانونا خاصا، وذلك إنفاذا للقاعدة القانونية المتعلقة بإختصاص القوانين العامة والخاصة والتي جرى التأكيد عليها في المادة١١٠٥من القانون التعديلي التي نصت على:

Les contrats, qu'ils aient ou non une dénomination propre, sont soumis à des règles générales, qui sont l'objet du présent sous-titre. Les règles particulières à certains contrats sont établies dans les dispositions propres à chacun d'eux. Les règles générales s'appliquent sous réserve de ces règles particulieres .

مما يعني أنه تخضع العقود، سواء كانت أو لم تكن لها أسماء خاصة بها، لقواعد عامة، والتي هي موضوع هذا العنوان الفرعي. تحدد القواعد الخاصة بعقود معينة في الأحكام الخاصة بكل منها. تطبق القواعد العامة رهنا بهذه القواعد الخاصة.

فهذه المادة هي القاعدة العامة التي تخضع لها جميع العقود التي تتضمن بنودا تعسفية ولكنها غير خاضعة لقانون حماية المستهلك الفرنسي أو قانون التجارة، وذلك فيما خص الإختلال المؤثر بين الموجبات المتقابلة. لقد تضمنت المادة١١٧١نصا جاء تفصيليا فيما خص الشروط المطلوبة لإعتبار البند التعسفي غير مكتوب وساقط والتي حدد المشرع فيها:

- نوع العقد الذي يخضع لهذه القاعدة.
- طبيعة البند الموصوف بالتعسفي.
- الحالات التي يطبق فيها.

فهذه الشروط سنتناولها وفقا للترتيب الذي جاء فيه النص. ولم يطبق المشرع الفرنسي في التعديل قاعدة البنود التعسفية في العقود عامة بل إقتصرها على عقود الإذعان، وهي العقود التي حددتها المادة١١١٠ من القانون التعديلي التي سبق وأشرنا إليها. فإعتبرت أنها العقود التي لم تخضع شروطها العامة للتفاوض وهي محددة من طرف واحد في العقد.

أما الإشتراط الثاني لإعتبار البند تعسفيا هو أن يحدث هذا البند إختلالا مؤثرا في التوازن بين الموجبات والحقوق المحددة للطرفين في العقد، وهو نفس المعيار الذي إعتمد في قانون حماية المستهلك في تحديده للبند التعسفي. ولتعيين المقصود بالإختلال المؤثر في نص المادة١١٧١ من القانون التعديلي تؤخذ من تطبيقات قانون حماية المستهلك في إعماله لمفهوم البند التعسفي الذي يؤدي لإختلال مؤثر بين حقوق وموجبات طرفي العقد. هذا فيما يتعلق بمعايير الإختلال في التوازن المؤثر، فإن تحديد إطار تطبيق نص المادة١١٧١ تناول ايضا شروطا خاصة بموضوع الموجب في عقد الإذعان، فقد حدد مجال تطبيقه بحيث يستثنى الإختلال في موضوع الموجب الرئيسي للعقد وكذلك الثمن في العقد، فيكون الإختلال المؤدي لإعتبار البند تعسفيا هو الذي يطال الشروط العامة غير الاساسية. فالثمن وموضوع الموجب لا علاقة لهما بالبنود التعسفية[١].

نستنتج مدى وعي المشترع في إصداره لقوانين الهدف الأسمى منها توفير الحماية للمستهلك، ولكن في المقابل يتبين لنا مدى خلو القوانين هذه من الحماية للمستخدم في إستخداماته لبرامج التواصل الإجتماعي التي كان من المفترض أن يلحظ هذه المسألة وتؤخذ بعين الإعتبار.

١- **هلا العريس**، المرجع السابق، ص١٨٠وما يليها؛ وأيضا القانون المدني الفرنسي المعدل ORDONNANCE 131-2016

البند الثاني: البنود التعسفية في برامج التواصل الإجتماعي

بات واضحا بالنسبة لنا أنه للإستفادة من خدمات برامج التواصل الإجتماعي، ينبغي الرضوخ لشروط عدة والتي صح إطلاق عليه تسمية البنود التعسفية نظرا لكونها توصف بقائمة البنود العديدة وتكون باللغة الأجنبية يصعب على كثير من المستخدمين تفسيرها ومعرفة مدى تأثيرها الشخصي في الحياة الخاصة للمستخدم، لذلك كان من واجب المشرع أن يلحظ مسألة شروط برامج التواصل الإجتماعي ووضعها ضمنخانة البنود المعتبرة تعسفية، بإعتبارها مضرة بحق المستخدم ولكون القوانين التي يتم وضعها يبقى الهدف الأسمى منها حماية المستهلك أي المستخدم والحفاظ على حقوقه، وبالتالي العمل المطلوب هو إدخال الشروط هذه ضمن قائمة البنود التعسفية.

فشروط إستخدام الكاميرا والبيانات الشخصية تعتبر بنود تعسفية بحيث أنها تفرض على عاتق المستخدم بمنح نسخة من صوره وبياناته الشخصية في سبيل الإستفادة من خدمات برامج التواصل الإجتماعي، وبالطبع هذا التصرف سوف ينعكس سلبا على المستخدم. فإذا توصف هذه الشروط بالبنود التي تؤدي إلى إختلال التوازن في العلاقة التعاقدية بين الأطراف تماما كما هو الحال في شروط برامج التواصل بحيث أنها عقود إذعان تحوى طرفين قوي وضعيف، تعمل إلى سيطرة الأول على الثاني بحكم السلطة المطلقة بيده وتسلمه زمام الأمور كلها بمعزل عن الطرف الثاني الأضعف منه.

لذلك ينبغي على المشرع معالجة هذه الثغرة عبر تدخله بسن قوانين تحمي من هذه البنود التعسفية في برامج التواصل الإجتماعي وتحافظ على الهدف المراد من إبرام العقد ألا وهو تحقيق التوازن العقدي وحمايته القانونية.

يتضح لنا بأن مسألة البنود التعسفية تعتبر مرهقة ومضرة بحق المستخدم أي الطرف الضعيف في العقد، فالمطلوب هو السعي إلى توفير أبسط الحماية القانونية للحفاظ على حياة المستخدم في سبيل مواجهة سلطة وتعسف الطرف الأقوى منه والعمل على تحقيق التوازن العقدي بين الأطراف.

من المتعارف أنه يفرض الرضى في العقد لتكوينه وتتجلى معاني الحقوق من أبسط ما يمكن أن يقال في مجال حقوق الإنسان هو الحفاظ على حياته الخاصة والعمل على حمايتها، الأمر الذي يصطدم في برامج التواصل الإجتماعي التي تسعى إلى التعرض للخصوصية ولحياة المستخدم الخاصة على شكل شروط تفرض عليه قبل توقيع العقد، فيقدم المستخدم على قبولها تحت تأثير الضغط من جراء الحرمان منها في حال رفضه لها.

فالركن لغة ما يقوم عليه الشيء، وركن العقد هو ما يقوم عليه العقد بمقوماته، فالمشرع اللبناني حدد في قانون الموجبات والعقود أركان العقد تحت عنوان له دلالته، وقد ورد العنوان بالصيغة التالية: العناصر الأساسية للعقود وشروط صحتها. وهذا العنوان هو تعريب للصيغة الواردة في النص الفرنسي للقانون على الشكل الآتي[١]: Des elements constitutifs ou conditions de validite des contrats.

لطالما أن الموضوع المطلوب مناقشته مبني على أساس طبيعة الرضى في ظل عقود التواصل الإجتماعي مما يستدعي منا التطرق إلى العلاقة القائمة بين الرضى وبرامج التواصل الإجتماعي، على إعتبار أن الإرادة قد سلبت ووقعت تحت وطأة عدم الإستفادة من خدمات مواقع التواصل الإجتماعي وبالتالي ما عليه سوى الرضوخ للواقع ليستفيد من خدماتها، فالسؤال الذي يطرح نفسه هل الإرادة إختارت أم لم تختار وكانت متعيبة؟ وبإعتبار أن موضوع برامج التواصل الإجتماعي وما تثيره من إشكاليات عديدة ولعل أهمها أنها تصطدم بحق خاص بكيان الإنسان وحياته الخاصة ألا وهو الحق في الخصوصية.

تعتبر الحريات العامة من ركائز المجتمعات الديمقراطية وتكرسها معظم الدول في دساتيرها وفي قوانينها الوضعية مثلما تكرسها الإتفاقيات والمواثيق الدولية. والحريات العامة على أنواع متعددة: منها حرية التعليم وحرية السكن والحرية الدينية وحرية المعتقد وحرية التعبير عن الرأي والقول وحرية التجمع وتأليف الجمعيات والحريات الإقتصادية والحق في الخصوصية وتدخل جميعها في إطار الحقوق الشخصية للفرد وتندرج تحت عنوان الحياة الخاصة[٢].

١- **عاطف النقيب**، نظرية العقد، المرجع السابق، ص٩٠.

٢- **طوني عيسى**، التنظيم القانوني لشبكة الإنترنت، الطبعة الأولى، منشورات صادر،٢٠٠١، ص١٥٠.

يعتبر هذا الحق من الحقوق الشخصية المحمية في إطار الحريات العامة. فالخصوصية تعني بشكل أساسي المحافظة على سرية أو على محدودية إنتشار البيانات الشخصية التي تسمح بتحديد الشخص ونشاطه ومكان تواجده وعلاقاته الشخصية كما تمنع التدخل في ما يعتبره أمورا حميمة أو حتى أسرارا يمكنها أن تعرض إستقراره وسلامته المادية والمعنوية ويأتي في مقدمات هذه البيانات: الإسم الشخصي، عنوان السكن، تاريخ الميلاد، ورقم الهاتف. يتجسد الحق في الخصوصية في عدم الكشف عن المعلومات الخاصة بشخص معين سواء ما يتعلق بالوضع المادي أو المالي أو الصحي أو الإجتماعي. ويرتبط به الحق في الحفاظ على الصورة وعلى السمعة. وعلى الرغم من الإعتراف بهذا الحق من قبل العديد من الدول والشرع والقوانين يبقى عرضة للإعتداء ليس فقط من قبل الجهات الرسمية في بعض البلدان وإنما أيضا من قبل مستخدمي الإنترنت أنفسهم[١].

بناء على ما سبق بيانه، سوف نكرس الحديث عن الرضى والخصوصية عموما (الفصل الأول)، على أن نطرح فيما يلي الرضى والخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي (الفصل الثاني).

في الفصل الأول: ماهية الرضى والخصوصية في العقود.

في الفصل الثاني: الرضى والخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي.

١- **منى الأشقر جبور**، الشباب والإنترنت: الحق في الخصوصية، مجلة العدل، العدد٤|٢٠١١، ص١٥٥٥.

الفصل الأول: ماهية الرضى والخصوصية في العقود

من المسلم به أن للعقد أركان لا يمكن تصوره خاليا منها مهما كان السبب وليعتبر ناجزا بين طرفيه لا بد من توافرها وهذه الأركان كانت قد حددتها المادة ١٧٧ من قانون الموجبات والعقود حيث ورد فيها: أنه لا مندوحة عن توفر الأركان التالية:

أولا– الرضى

ثانيا– شمول الرضى موضوعا أو عدة مواضيع

ثالثا– وجود سبب يحمل عليه

رابعا– خلو الرضى من بعض العيوب

خامسا– ثبوت الرضى في بعض الأحوال بشكل معين.

فالملاحظ أن نص المادة لم يلحظ الأهلية كشرط من شروط إنعقاد العقد وكركن أساسي فيه، بينما جاء في تعداد عيوب الرضى على أن فقدان الأهلية يجعل تصرفات الشخص المجرد كل التجرد من قوة التمييز كالصغير والمجنون، كأنها لم تكن المادة ٢١٦م ع، وكما أن المادة ٢٠٢ إعتبرت أن الرضى يكون معيوبا بل معدوما تماما في بعض الأحوال إذا أعطي عن غلط أو أخذ بالخدعة أو إنتزع بالتخويف أو كان ثمة غبن فاحش أو عدم أهلية. وبالفعل نصت المادة ١١٠٨ من القانون المدني الفرنسي على أن أربعة شروط أساسية لصحة الإتفاق: رضى الطرف الذي يلتزم، وأهليته للتعاقد، وموضوع أكيد يشكل مادة الإلتزام، وسبب مشروع في الإلتزام.

يعتبر الرضى الركن الأول والأساسي لتكوين العقد: إذ بتخلفه ينتفي وجود العقد وكانت المادة ١٨٧ من قانون الموجبات والعقود قد عرفت الرضى في العقود بأنه إجتماع مشيئتين أو أكثر وتوافقهما على إنشاء علاقات إلزامية بين المتعاقدين.

- يتألف الرضى من عنصرين: الإيجاب والقبول. وكما للإيجاب شروط خاصة يجب توافرها حتى يكون له الكيان القانوني، فالأمر ذاته في القبول حيث يجب أن يتمتع بشروط خاصة حتى يعتد به كعنصر مكون للرضى، وبعد توافر الشروط اللازمة لقيام الإيجاب والقبول، فإن العقد يتم، غير أن لحظة التقاء الإرادتين تختلف بإختلاف الطريقة والظروف التي تم بها التواصل بين الإرادتين.
- **فالقبول** هو التعبير، الذي يصدر عن شخص وجه إليه إيجاب بموضوع معين، بالموافقة. ولهذا التعبير أهمية كبيرة وموقع مهم في تكوين العقد. إذ بمجرد صدور لفظ القبول تترتب الإلتزامات التي تقع على عاتق كل من الفريقين على حد سواء. فنحن أمام فعل هو تعبير صادر من أحد الأشخاص متضمن الشروط الأساسية للتعاقد وموجه إلى شخص آخر محددا كان أم غير محدد، وهو ما يطلق عليه الإيجاب. هذا الفعل يجب أن يقابله في الجهة الأخرى ردة فعل من الشخص المتلقي تطابق هذا الفعل وتساويه بالشروط المحددة، غير أنها مضادة له في التعبير، بمعنى أنه إذا قال الأول بعت قال الثاني إشتريت. وكما أن للتعبير الذي يسمى إيجابا شروطا خاصة ومحددة، فإن الأمر كذلك في التعبير الذي سوف يطلق عليه تسمية القبول. إذ يجب أن يتوافر في هذا التعبير بعض الشروط وهي:

صدور التعبير بشكل صريح أو ضمني عن الشخص الذي وجه إليه الإيجاب أثناء قيام الإيجاب وأن يكون هذا التعبير مطابقا للإيجاب.

تتجلى أهمية الرضى في العقود بالإستناد إلى المادة ١٧٦ من قانون الموجبات والعقود التي نصت على: أن الرضى هو الصلب والركن لكل عقد بل لكل إتفاق على وجه أعم، فكان في قوله قد إعتبر الرضى دعامة العقد وروحه، على ما جاء في الصيغة الفرنسية للمادة المذكورة: Ame et armature. فالعقد لا يكتسب وجوده إلا من خلال توافر رضى أطرافه على موضوعه والموجبات المتبادلة. وبما أن الرضى هو إلتقاء إرادتين فلا كيان للعقد إلا بوجوده بصورة فعلية، مما يعني أن ميزته هي في قيام علاقة ثنائية[١].

١- **مصطفى العوجي**، القانون المدني، المرجع السابق، ص٢٧٥ وما يليها؛ **ريم إبراهيم فرحات**، عقد البيع بواسطة التلفزيون، منشورات صادر، ٢٠١١، ص١٠٨وما يليها؛ **ريم إبراهيم فرحات**، المبسط في مبادئ قانون الأعمال، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص٣٠ وما يليها.

- إذا لأجل تكوين أي عقد يجب أن يتوافر الرضى، مع خلو هذا الرضى من أية عيب قد يشوبه، رأينا في ما مضى أن العقد يفترض إلتقاء إرادتين سليمتين لإنشاء علاقات قانونية يلتزم بها أطرافه وأنه عند حصول إختلاف بينهم حول مضمون العقد يعمد القاضي إلى البحث عن الإرادة الحقيقية وما شاءت أن تلتزم به فعليا. قد يحدث أثناء إنعقاد العقد أن يحصل غلط من قبل أحد طرفيه أو من كليهما حول موضوع العقد أو موضوع الموجب نتيجة لتصور خاطئ لهما أو لإكتشاف صفات غير التي بعثت على التعاقد أو لعدم توفر مواصفات أساسية عول عليها احد طرفي العقد عند إنشاء العلاقة الإلزامية بشأنها فتأتي الإرادة معابة.
- يرتبط مفهوم الخصوصية بكيان الإنسان أو بحيزه الخاص الذي يسعى من خلاله إلى حماية مشاعره وأفكاره وأسراره الخاصة تجسيدا لكينونته الفردية ويمكن تعريف الخصوصية على أنها حيز خاص يسمح للفرد بأن يتفاعل أو لا يتفاعل مع الآخرين، دون تدخل أو تطفل أي شخص غير مرغوب به. كما يعطي للفرد حرية تحديد لما يريد، ومع من يريد، أن يشارك معلوماته التفصيلية أو الثانوية أو حتى الإجازة لإستثمارها لغايات تجارية أو غير تجارية، وبالتالي لكل فرد من أفراد المجتمع حيز عام يتشارك به مع الآخرين وحيز خاص يحتفظ به لنفسه أو يتشارك به مع من يريد وفق أهوائه ورغباته، يتمثل الحيز العام في نشاطات الفرد العامة وحرفته ومهنته التي قد تكون ذات طابع وظيفي إداري أو سياسي أو ثقافي أو فني، أما الحيز الخاص فيتمثل في الدائرة الضيقة أو ما يسمى بالحياة الخاصة كالحالة الصحية أو الجسدية أو المالية أو العاطفية أو الزوجية أو العائلية[1].

وفي سياق ما تقدم سوف نعالج مفهوم الرضى والعيوب التي تطرأ عليه (المبحث الأول)، على أن نطرح بعدها لمفهوم الخصوصية ووسائل الحماية لها (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم الرضى وعيوبه

الرضى هو تعبير عن الإرادة، كونه يشكل موافقة على إقتراحات الطرف الآخر بشأن إجراء عقد معين. وبالتالي فإن توافق الإرادتين يؤدي إلى إنشاء العقد. وهذا الرضى هو الذي يترجم الطابع الإرادي للعقد

١- **سارة علي رمال**، الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧، ص ٣وما يليها.

ويعمل الحرية العقدية التي تستند إلى مبدأ سلطان الإرادة، إلا أن هذا المبدأ قد وضعت له بعض الحدود مع تطور فكرة النظام العام والمبادئ الأساسية تحت شعار الفائدة الإجتماعية للعقد، مما حد من الحرية العقدية. (فإذا مبدأ سلطان الإرادة، حدوده النظام العام والمبادئ الأساسية) إلا أن الرضى يبقى أمرا مهما جدا نظرا لكونه يعبر عن مبدأ الحرية العقدية لجهة حرية إبداء الموافقة أو عدمها(القبول أو عدم القبول).

كما أنه يؤدي إلى أعمال الفائدة الإجتماعية للعقد، نظرا لأن قوته الملزمة تنبع من رضى الفرقاء، التي هي في الوقت نفسه تعبير عن الإرادة وتنازل عن الحرية الشخصية للطرف الذي يلتزم من خلال الإلتزام الذي عبر عنه. إن مبدأ العدالة العقدية يتوافق مع مبدأ الحرية العقدية، هذا التوافق الضروري يترجم بآلية توافق الإرادات وحماية الرضى من أي عيب قد يلحق به[١].

- من الواضح جليا أنه لتكوين وإنشاء أي عقد نتيجة توافق إرادتين على تكوينه بحاجة لرضى لكي يعتبر ناجزا بين طرفيه، وبدوره المشرع اللبناني كان قد حدد في قانون الموجبات والعقود الأحكام العامة التي تحكم العقود، وذلك في الجزء الأول من الفصل الثاني منه حيث خصص الجزء الثاني لتحديد العناصر الأساسية للعقود وشروط صحتها. وسندا لإعتبار أن الرضى هو الركن الأساسي لتكوين العقد كما ذكرنا سابقا، فقد إستهل المشرع ذلك ونص في المادة ١٧٦ منه إذ إن رضى المتعاقدين هو الصلب والركن لكل عقد بل لكل إتفاق على وجه أعم، مما يوضح تماما مدى الأهمية القصوى للرضى. وبدورها نصت المادة١٧٧ لتؤكد على هذا الأمر أن لا مندوحة عن وجود الرضى فعلا. فهذا الرضى يجب أن يكون على الموضوع والسبب والشكل وكل الخصائص الواجبة من أجل قيام العقد. فالرضى هو أصل وأساس سائر العناصر شرط خلوه من أي عيب قد يصيبه والتي سوف نعالجها تباعا. لكي يكون للرضى كيان قانوني يجب أن يصدر عن إرادة حرة وعاقلة ومدركة، فالحرية هي الأساس في التعاقد، فإذا أكره الإنسان على التعاقد كان تعاقده باطلا لأنه صادر عن إرادة مشلولة أو غائبة، فيفقد صفة أساسية من صفاتها وهي حرية إتخاذ القرار.

أما الإرادة العاقلة، فهي تلك الصادرة عن شخص مميز، أي متمتع بكامل قواه العقلية، مما يجعله مدركا لطبيعة الإلتزام الذي سيقدم عليه من خلال العقد ولنتائج هذا الإلتزام وما سيترتب عليه من عمل أو أداء

١- **فادي الياس**، المرحلة السابقة للتعاقد(المفاوضات-الإتفاقات التمهيدية)، مجلة العدل ٢٠١٧، العدد٢، ص٦٠٧.

يجب أن يقوم به، فإذا إفتقد الإنسان التمييز والإدراك أصبح فاقدا لأهلية الإلتزام. فالمجنون والصغير والسكران لا يدركون معنى الإلتزام لتعطل موهبة التفكير لديهم مما يجعلهم غير مسؤولين عن الأعمال التي تصدر عنهم نتيجة لعدم إدراكهم لها.

مبدئيا لا يحتاج التعبير عن الرضى لشكليات معينة إلا ما فرضها القانون بصورة إلزامية بالنظر إلى موضوعها أو لوجوب علنيتها ومعرفتها من الملأ كعقد الزواج أو عقد البيع أو التأمين العقاري أو عقد التمثيل التجاري الحصري حيث لا بد من إشهار العقد بصورة يمكن للجمهور معها أن يطلع عليه. وما إثبات الرضى كتابة إلا بغية توفير وسيلة لأثباته دفعا لكل إلتباس أو إنكار لمضمونه أو إختلاف في تفسيره. فقد نصت المادة ١٧١ موجبات وعقود على أنه في عقود الرضى يكفي أن يتجلى فيها رضى المتعاقدين بحرية تامة وبأي شكل كان. وتضيف الفقرة الأخيرة لهذه المادة أنه في الأساس تتكون العقود بمجرد رضى المتعاقدين الإختياري فلا يتحتم إبرازها في أية صيغة رسمية إلا بمقتضى نص في القانون يوجب إستعمالها. يترتب على مبدأ التعبير الحر عن الرضى بأن مجرد التقاء الإرادتين على إنشاء علاقات إلزامية حول موضوع وموجبات معينة من شأنه أن يكون العقد. وقد أشارت إلى ذلك المادة٣٧٦ من قانون الموجبات والعقود عندما نصت على أنه يجوز أن يكون خطيا أو شفهيا[١].

إنطلاقا مما سبق بيانه لمفهوم الرضى الواجب توافره في العقود بشكل عام، وبيان خصائصه، فكيف يمكن التعبير عنه فيما خص عقود الإذعان تحديدا؟ من هنا سوف نخصص الحديث عن مفهوم الرضى في عقود الإذعان (الفقرة الأولى)، لننتقل بعدها للحديث عن العيوب التي تصيب العقود بشكل عام وتؤثر على الرضى (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مفهوم الرضى في عقود الإذعان

في البداية، لا بد لنا من الإشارة إلى مفهوم عقد الإذعان فهو العقد الذي يقبل فيه المعروض عليه، دون مناقشة، بشروط مقررة يضعها الموجب، وعادة ما يتعلق، هذا العقد، بسلعة أو حاجة أو مرفق ضروري، يكون محل إحتكار قانوني أو فعلي، أو تكون المنافسة محدودة النطاق في شأنه. وهذا العقد هو وليد

١- **مصطفى العوجي**، المرجع السابق، ص٢٧٨ وما يليها.

التطور في الحياة الإقتصادية الحديثة، أوجبه النشاط المتزايد، الذي أدى إلى زيادة هائلة، في عدد ما يجب أن يبرم من عقود. وإذا كان الإيجاب، في هذه العقود، يصدر بصورة قاطعة، مشتملا على جميع شروط العقد، الجوهرية منها والتفصيلية، فإن القبول فيها، يكون رضوخا وتسليما بالشروط التي وردت في الإيجاب، وهو أقرب إلى معنى التسليم منه إلى معنى الإرادة، ومع ذلك، فهو قبول حقيقي يتم به العقد، لأن القابل لا يفقد حريته، وإن كان في الغالب ضعيفا، بالنسبة للفريق الآخر، فرضوخه لشروط العقد، المفروضة عليه، هو في الواقع قبول بها، وعدم المناقشة، بهذه الشروط، التي تنزل منزلة أنظمة قانونية تطبق على الجميع، لا يعدم حرية التعاقد.

ولكن إذا كان الموجب يتمتع بإحتكار قانوني، فلا يجوز له أن يرفض القبول، لأنه يلتزم، بمقتضى العقد، بالإستجابة لطلبات الجمهور، ولذلك لا يستطيع أن يرفض القبول، إلا لسبب مشروع، وإلا كان متعسفا في إستعمال حقه، ومسؤولا عن كل عطل وضرر، ينزل بالمعروض عليه. وعلى كل فقد ترد في الإيجاب تحفظات ضمنية، تتعلق بمصالح العمل، الذي وجه من أجله، كما لو تحفظ رب العمل، في إيجابه، من أجل المصلحة العامة المهنية، بالنسبة لتشغيل العمال النقابيين، ولكن لا يجوز له التحفظ، إذا كانت الغاية منه، الإضرار بمصالح النقابة. ويتمتع قاضي الأساس بسلطة واسعة، دون أن يخضع لرقابة محكمة التمييز، في تقدير، ما إذا كانت الشروط والتحفظات الواردة في العقد تعسفية أم لا، فإذا تبين له، في عقد الإذعان، شرطا تعسفيا، فله أن يزيل أثره، وحتى أن يلغيه، ويعفى الطرف المذعن من تنفيذه، ولا يجوز للمتعاقدين، بإتفاق خاص، أن ينزعا من القاضي سلطته في تقدير الشروط، لأن هذا الإتفاق يكون باطلا لمخالفته للنظام العام، ولولا ذلك لقامت شركات الإحتكار في وضع شروط تعسفية في العقود التي تجريها.

نصت المادة١٨١من قانون الموجبات والعقود على ما يلي: من يوجه إليه العرض، يكون، في الأساس، حرا في الرفض، ولا يتحمل تبعة ما، بإمتناعه عن التعاقد. بيد أن الأمر يكون على خلاف ذلك، إذا أوجد، هو نفسه، حالة من شأنها أن تستدرج العرض كالتاجر تجاه الجمهور، أو صاحب الفندق وصاحب المطعم، أو رب العمل تجاه العمال، ففي هذه الحالة، يجب أن يسند إمتناعه عن التعاقد، إلى أسباب حرية بالقبول. وإلا كان إمتناعه إستبداديا، وجاز أن تلزمه التبعة من هذا الوجه. ويتبين من هذا النص ما يلي:

في المبدأ يتمتع المعروض عليه بحرية قبول الإيجاب أو رفضه، ما دام أن المدة التي يصح فيها القبول لم تنقض بعد. ولا يتحمل الموجب له أية مسؤولية، من جراء رفضه الإيجاب، وبالتالي، إمتناعه عن التعاقد.

إلزامية القبول: إذا كان الموجب له حرا في قبول الإيجاب أو رفضه، فإن حريته، هذه، ليست مطلقة، في جميع الأحوال، وإنما هي مقيدة بعدم التعسف في إستعمال حق الرفض، وخاصة عندما يوجد الموجب له حالة من شأنها أن تستدرج العرض، فعندئذ، لا يستطيع رفض القبول إلا إذا أثبت أسباب جدية، وإلا إعتبر مسؤولا عن رفضه القبول. والتطبيقات العملية في هذا المجال كثيرة، وحتى أن نص المادة ١٨١ المذكورة، وضع بعضا منها، ومن هذه التطبيقات: التجار الذين يدعون الجمهور للإيجاب، ويستحثونهم عليه، في النشرات والإعلانات وقوائم الأسعار، وأصحاب الفنادق والمطاعم، الذين يفتحون أبوابهم للزبائن، وأرباب العمل الذين يدعون العمال للعمل في مصانعهم ومؤسساتهم، فالإستجابة لهذه الدعوات، تعتبر، إيجابا، ولكنه يمتاز عن غيره بأن من وجه إليه لا يجوز أن يرفضه إلا لسبب مشروع، وذلك لأنه نتيجة للحالة التي أوجدها صاحب الدعوة، وإحدى تطبيقات مبدأ إساءة إستعمال الحق. ومسؤولية الموجب له الذي رفض الإيجاب، قد تكون تعويضا ماليا معادلا لقيمة الضرر، كما قد يكون التعويض المستحق هو إعتبار العقد تاما وواجب التنفيذ[١].

بدورها نصت المادة١٨٢ من قانون الموجبات والعقود على ما يلي: لا يكون القبول فعليا منشئا للعقد، إلا إذا كان مطابقا، كل المطابقة، للعرض، إذ أنه جواب له. أما الجواب المعلق بشرط أو بقيد، فيعد بمثابة رفض للعرض، مع إقتراح عرض جديد.

الفقرة الثانية: العيوب التي تؤثر على سلامة الرضى

إن العقد يتكون، كما رأينا سابقا، بإلتقاء إرادتين وتطابقهما من أجل إنشاء علاقات إلزامية. لكن يجب أن تكون الإرادة سليمة خالية من أي عيب قد يشوبها مما يؤدي إلى خلل في تكوين العقد، وبالتالي لا يمكن

١- **الياس ناصيف**، موسوعة العقود المدنية والتجارية، الجزء الأول: أركان العقد، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص ٨٤ وما يليها.

أن ينتج هذا العقد الإلتزامات المعولة عليه. إن معظم القوانين التي عالجت موضوع الرضى في نصوصها فرضت سلامة هذا الرضى وخلوه من أي عيب يصيبه أثناء تكوين العقد وذلك لأجل صحة التعاقد. ومن هذه القوانين: القانون اللبناني في المواد من ٢٠٢ إلى٢١٩من قانون الموجبات والعقود، والقانون المدني المصري في المواد من ١١٤وما يليها، والقانون المدني الفرنسي في المواد١١٠٩وما يليها. إن العيوب التي تصيب الرضى تنقسم إلى عدة أنواع وفقا للنتائج المترتبة على كل عيب، وذلك وفقا لأحكام المادة٢٠٢ من قانون الموجبات والعقود حيث: يكون الرضى متعيبا بل معدوما تماما في بعض الأحوال إذا أعطي عن غلط أو أخذ بالخدعة أو أنتزع بالتخويف أو كان ثمة غبن فاحش أو عدم أهلية. فهناك بعض العيوب تؤدي إلى إنعدام العقد تماما ومنها ما يؤدي إلى إبطاله، وذلك في الأحوال الآتية[1]:

العيوب التي تؤدي إلى إنعدام العقد:

- **الغلط المانع:** المادة٢٠٣موجبات وعقود: هو الذي يقع على ماهية العقد–موضوع أو نوع العقد، أو على حقيقة موضوع الموجب. إن وقوع الإرادة بهذا الغلط يحول ذلك دون إنشاء العقد فيكون كأنه لم يكن.
- **إنعدام الأهلية:** المادة٢١٦ موجبات وعقود: إن أعمال فاقد التمييز كالصغير والمجنون تعد وكأنها لم تكن.

العيوب التي تؤدي إلى إبطال العقد:

- **الغلط:** الذي يتناول الصفات الجوهرية للشيء موضوع العقد، أو الغلط الذي يتناول هوية الشخص أو صفاته الجوهرية في العقود المنظور في إنشائها إلى شخص العاقد حيث تكون هوية الشخص أو صفاته هي محور العقد، أو الغلط الذي يتناول فاعلية سبب الموجب كإنشاء عقد من أجل موجب سابق كان يظن أنه مدني مع أنه كان طبيعيا، المادة٢٠٤ موجبات وعقود.

١– **ريم إبراهيم فرحات**، المرجع السابق، ص١٤٢ وما يليها.

- **الخداع:** هو تصرف صادر عن أحد طرفي التعاقد أو عن شخص ثالث ويعلم به أحد الأطراف، يؤدي إلى خلق غلط في ذهن المتعاقد الآخر مما يحمله على التعاقد، ويسبب له ضررا أيضا، المواد٢٠٨و ٢٠٩موجبات وعقود.
- **الخوف:** الخوف الجدي سواء أكان عنفا جسمانيا أو تهديدا على شخص المتعاقد أو ماله أو زوجه أو أصوله أو فروعه، والذي يشكل خطورة ويؤثر على حرية الإرادة فيعطلها أو يفسدها، ويكون هذا الخوف هو الباعث على التعاقد، المواد٢١٠إلى ٢١٢موجبات وعقود.
- **الغبن:** هو التفاوت وإنتفاء التوازن بين الموجبات التي توضع لمصلحة فريق والموجبات التي تفرض على الفريق الآخر في العقود ذات العوض. إن إنتفاء التوازن بالموجبات فقط يؤدي إلى إبطال العقد إذا كان المتعاقد قاصرا. أما إذا كان المتعاقد راشدا فيشترط أيضا أن يكون الطرف الآخر قد إستغل ضيق أو طيش أو عدم خبرة هذا الطرف الراشد مما يؤدي إلى إمكانية إبطال العقد، المواد ٢١٣و ٢١٤موجبات وعقود.
- **الأهلية:** يجب أن يكون المتعاقد قد أتم الثامنة عشر من عمره حتى يكون أهلا للتعاقد ما لم يصرح عن عدم أهليته بنص قانوني، المادة ٢١٥ موجبات وعقود. أما إذا كان قاصرا مميزا فإن كان العقد يستوجب شكلا معينا، يبطل العقد إذا لم تتوفر الصيغة الشكلية له، وإذا لا يتطلب الشكل، فإن العقد يعد قابلا للإبطال إذا توافر شرط الغبن، المادة٢١٦ موجبات وعقود. أما القاصر المأذون له بمزاولة مهنة التجارة، فيعامل معاملة الراشد في تجارته، المادة ٢١٧موجبات وعقود.

هذه الأوضاع تشكل العيوب التي يمكن أن تطرأ في مرحلة إنشاء العقد فتفسد الرضى. وطالما أن القاعدة الأساسية في التعامل بين الأفراد هي أن تكون إرادتهم سليمة عند إنشاء الإلتزامات بحيث يعبر العقد عن هذه الإرادة، فقد وضع المشرع قواعد لحماية هذه الإرادة من الطوارئ المفسدة لها وهي الغلط والخداع والخوف والغبن. كما جعل بطلان العقد الجزاء الذي يزيل آثار هذه الطوارئ ويعيد الحال إلى ما كانت عليه قبل التعاقد الذي أفسدت هذه الطوارئ صحته[١].

١- **مصطفى العوجي**، المرجع السابق، ص ٣٣٨.

إن عيوب الرضى التقليدية بعد عوامل التطور التي أصابت العقود لم تعد كافية لتأمين سلامة الرضى، مما يجعل البحث في العيوب المستحدثة والتطور الذي أصاب العيوب القديمة ولاسيما الإكراه الذي له خصوصية ودور كبير في تأمين سلامة الرضى وبالتالي قيام العقد على نحو ما سوف يتم مناقشته في الفصل الثاني من هذا القسم.

المبحث الثاني: في الخصوصية ووسائل الحماية لها

من الصعب وضع تعريف دقيق للخصوصية بكونها تتأثر وتتغير بالعادات والتقاليد والتطورات التي تحصل، فمفهوم الخصوصية مرن يتأثر بالمحيط من حوله، من المتعارف عليه أننا في صدد التطورات التكنولوجية وما صاحبها من تأثيرات عميقة خلفتها الثورات التكنولوجية وظهور العولمة وتطور وسائل الإتصال والتواصل من الرسائل في البريد إلى تنزيل برامج التواصل الإجتماعي والتواصل من خلالها مع الأقارب والأصحاب إن كان داخل البلاد أم خارجها. وعلى الرغم من كل المزايا والفوائد التي تحظى بها هذه البرامج إلا أنها محفوفة بالعديد من الإنتهاكات التي تطال وتؤثر في خصوصية المستخدم وتجعلها عرضة للإنتهاك والتعدي. فما هو المقصود بالخصوصية هذه؟ هل هي حديثة أم كانت سابقا وجرى العمل على تطورها؟ كيف يمكن العمل على حمايتها؟ هل من نظام قانوني يحميها؟ تساؤلات عديدة تطرح نفسها نجيب عنها تباعا، سوف نخصص الحديث عن مفهوم الخصوصية ونطاق تطبيقها في الفقرة الأولى، على أن نعالج بعدها لمدى كفاية الحماية لها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: ماهية الخصوصية ونطاق تطبيقها

مع بزوغ الإنترنت وظهور مواقع التواصل الإجتماعي بدأت مسألة الخصوصية تلوح في الأفق أكثر وباتت تشكل نقطة مهمة في مجال حياة الإنسان الخاصة، وتحديدا في مسألة برامج التواصل حيث يجري العمل على قبول إتفاقية تكون مكتوبة بصورة مسبقة والتي لا من خيار سوى القبول بها تحت تأثير عدم الإستفادة من خدماتها وبالتالي يرضخ المستخدم لتلك الشروط التي تؤثر في حياته الخاصة وتتدخل في نمطها وكامل تفاصيلها. فالمطلوب هو التفتيش عن ما يكفل حماية الخصوصية في ضوء التكنولوجيا والإنتشار الكثيف للإنترنت الذي أنتج معه مواقع التواصل الإجتماعي وخاصة في ظل غياب النص

المباشر الذي يوفر الحماية القانونية للخصوصية، وسن قوانين خاصة ومباشرة للحق في الخصوصية وليس كما هو الحال اليوم في قوانين ليست بالمباشرة عن الخصوصية بل يستنتج أنها تتعلق بالخصوصية.

من هنا سوف نطرح لمفاهيم الخصوصية التي تم التعريف بها من قبل الفقهاء في بند أول، على أن نطرح بعدها لتطور الخصوصية ونطاقها المعني بها في بند ثاني.

البند الأول: مفهوم الخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي

في التعريف اللغوي: إن الخصوصية لغة يقصد بها حالة الخصوص. والخصوص نقيض العموم، ويقال خصه الشيء يخصه خصاً وخصوصية، والفتح أفصح وخاصة الشيء ما يختص به دون غيره أي ينمو به، ويقال اختص فلان بالأمر وتخصص له اذا انفرد وخص غيره ببره، ويقال فلان يخص بفلان أي خاص به وله به خصيصة، والخاصة ما تخصه لنفسك.

بالرجوع الى المحاولات الفقهية المبذولة في هذا المضمار، نجد ان بعضها قام بوضع تعريف وصفي عام للحق في الخصوصية، والبعض الآخر إعتمد على بيان العناصر الداخلة في نطاق هذا الحق.

في التعريف الفقهي: هناك محاولات عديدة على صعيد الفقه من أجل وضع تعريف لفكرة الحق في الخصوصية، وربما من أشهر تعريفات هذا الحق، التعريف الذي وضعه معهد القانون الامريكي، وقد أصبح يتمتع بقيمة هامة في الولايات المتحدة الامريكية وهو يشير إلى الخصوصية من زاوية المساس بها قائلا: كل شخص ينتهك بصورة جدية وبدون وجه حق، حق شخص آخر في أن تصل أموره وأحواله إلى علم الغير، وتكون صورته عرضة لأنظار الجمهور يعتبر مسؤولا أمام المعتدى عليه. وقد ورد في التعليق على هذا التعريف إن التمييز بين ما يجب إعلانه للناس وبين ما يجب ان يظل خفياً عنهم مازال من الامور الدقيقة التي يصعب وجود معيار حاسم وواضح لها. وفي إطار هذا المنهج العلمي ذهب مؤتمر رجال القانون المنعقد في أستكهولم في أيار سنة ١٩٧٦ إلى أن الحق في الحياة الخاصة يعني حق الفرد في أن يعيش حياته بمنأى عن الأفعال الآتية: التدخل في حياة أسرته أو منزله؟ التدخل في كيانه البدني أو العقلي أو حريته الأخلاقية أو العقلية، الاعتداء على شرفه أو سمعته، وضعه تحت الأضواء الكاذبة، إذاعة

وقائع تتصل بحياته الخاصة، استعمال اسمه أو صورته، للتجسس والتلصص التدخل في المراسلات، سوء إستعمال الاتصالات الخاصة المكتوبة أو الشفوية، إفشاء المعلومات التي تصل إليه بحكم الثقة في المهنة.

ولعل أول ما يمكن ملاحظته في هذا التعريف انه يصادر على المطلوب، فهو يحدد أحوال الاعتداء على هذا الحق قبل تحديد مضمون هذا الحق، كما انه لا يتضمن ماهية هذا الحق بصوره جامعة.

كما إن جانبا من الفقه المصري قد ذهب الى حد القول بأن الحق الأصولي في الخصوصية هو جوهر الحرية بل يمكن ان يكون مرادفا في معناه للحرية باعتبار إن الحرية مكنة المطالبة بالامتناع عن التدخل، ويفترض الحق في الخصوصية هذه المكنة أيضا ولهذا يتلاقى مفهوما الحرية والخصوصية إلى حد بعيد باعتبار انه يمنع على الآخرين بمقتضى الحق في الحياة الخاصة ملاحقة الفرد في حياته الخاصة، فإن هذا الحق يتفق ومفهوم الحرية. كما لم يغب الارتباط عن فكر بعض الفقهاء الفرنسيين، ووفقاً لرأي الفقيه Carbonierان الحق في الحياة الخاصة هو القطاع السري الذي يمتلك فيه الفرد القدرة على الابتعاد عن الغير، والحق في الحياة الهادئة وتلك الفكرة التي انطلق منها القضاة تحديدهم لفكرة الحياة الخاصة[1].

بناء عن ما سبق بيانه، يمكن تعريف الخصوصية بأنها حق شخصي مرتبط بحياة الفرد الخاصة وأسراره بعيدا عن المجتمع والناس وكل ما يتعلق بنشاطه ومكان تواجده وعلاقاته الخاصة ويأتي في مقدمتها الهوية ورقم الهاتف ومكان الإقامة.

البند الثاني: الخصوصية بين التطور ونطاق التطبيق

لقد تم الإعتراف بالخصوصية كأحد الحقوق الأساسية للإنسان في عدة إتفاقيات ومعاهدات دولية. بداية، كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٤٨ أول من يكرس الحق في الخصوصية. وتنص المادة١٢ منه على أنه لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو شؤون أسرته أو مسكنته أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات. ثم تبعه العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان في العام ١٩٦٦ وغيرها من

١- **كوثر عبد الهادي محمود الجاف**، التنظيم الدستوري لعلاقة الدولة بالفرد، تعريف ومفهوم الحق بالخصوصية وتنظيمه في القانون الدستوري، نشر بواسطة محاماة نت، ٢٠١٨، .w.w.w.mohamet.net

المعاهدات والمواثيق الإقليمية والدولية. تنص المادة ١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته، وأنه من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس.

وفي ١٨-١٢-٢٠١٣ إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار حول الحق في الخصوصية في العصر الرقمي تحت الرقم١٦٧\٦٨ مقدم من قبل دولتي ألمانيا والبرازيل. وفي٢٠١٤\١٢\١٨عادت الجمعية العامة للأمم المتحدة وإعتمدت مشروع قرار جديد بالموضوع والعنوان ذاته تحت الرقم١٦٦\٦٩، وقد جاء مكررا ومكملا لمضمون القرار السابق، ولقد تناول قيام الشركات بتعزيز قدرة السلطات الرسمية على مراقبة خصوصية الأفراد. ولكن قانونا لا تعتبر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ملزمة للدول وإنما تتمتع بالقيمة المعنوية المعبرة عن إرادة المجتمع الدولي في القضايا ذات الإهتمام المشترك والتي هي بحاجة لجهود مشتركة لمعالجة مخاطرها وآثارها[١].

تبقى الخصوصية تمتاز بما هو خاص بالفرد وحده بعيدا عن أعين الناس والمجتمع وهي حق له يكفله الدستور اللبناني، وأيضا للبيانات الشخصية العديد من التساؤلات التي تبدأ عبر الخصوصية ومن خلالها، من هنا نسعى إلى تحديد مفهوم الخصوصية ومدى العلاقة مع البيانات الشخصية.

تتجلى الخصوصية بالحق بالسرية أي عدم إفشاء البيانات الشخصية للغير، وبالحق بالغفلية أي عدم مشاهدته من قبل الغير والتعرف عليه في وضع معين، والحق بالوحدة أي إختيار صحبته. ويشمل الحق بالخصوصية الحق بالحميمية بين شخصين والحق بسرية المراسلات الخاصة المكتوبة والإلكترونية والحق بحماية صورة الشخص الخاصة، كما تشمل الخصوصية العلاقات العائلية والحياة العاطفية والجنسية والصحة، ولقد أقرت مواقع التواصل الإجتماعي بحاجة المستخدمين لديها بالخصوصية ووضعت آليات لها، تسمح لكل مستخدم بوصف مستخدمين معينين آخرين كأصدقاء وبالتالي إعطائهم إمتياز رؤية معلومات معينة دون باقي المستخدمين، والسماح لمن يرى المعلومات المنشورة. وللتخفيف من الخوف من إنتهاك الخصوصية، توفر وسائل التواصل الإجتماعي للمستخدمين إعدادات للتحكم بالوصول إلى البيانات

١- **وسيم الحجار**، المرجع السابق، ص٣٨وما يليها.

لوضع قيود على من يستطيع رؤية بياناتهم الشخصية. وتجدر الإشارة إلى أن المستخدمين يرون سيرتهم وبياناتهم الشخصية كشكل من التعبير عن الذات، لكن لهذه البيانات أيضا قيمة تجارية[1].

الفقرة الثانية: وسائل الحماية القانونية للخصوصية

من الطبيعي أن يتم السعي قدر المستطاع للتفتيش عن ما يضمن الحماية القانونية لشتى مناحي الحياة، فكيف إذا كان الموضوع مرتبط بخصوصية وحياة الفرد الخاصة؟ مما لا شك فيه أن وسائل الحماية تتوزع بين الحماية الدستورية والحماية القانونية التي يتعلق بعضها بالقوانين النافذة وبعضها يتعلق بمشاريع القوانين التي من المفترض السريان بها.

تعتبر الحماية من أبرز ما يمكن أن تمتاز به كل مراحل الحياة فكل موضوع يحظى بحماية يشكل ضمانة خاصة للحياة وفي غياب الحماية يجعل الفرد عرضة للإنتهاك والتعدي. تمتاز الحياة الخاصة بالفرد بحماية دستورية وقانونية وإن كان لم ينص بشكل مباشر على ذلك ولكن يستنتج منها أنها تعنى بالخصوصية. من هنا سوف نسلط الضوء للحديث عن الحماية الدستورية للحق في الخصوصية، على أن نخصص بعدها الحديث عن الحماية القانونية أي من خلال دور القانون في حماية الخصوصية والقوانين التي تعنى بها.

من هنا وللإجابة عن ما سبق بيانه سوف نكرس الحديث عن الضمانات التي تتوزع بين الدستورية في بند أول، والقانونية وتحديدا دور القانون في توفير الحماية للخصوصية إن كان على صعيد الدستور أم القوانين الوضعية في بند ثان.

البند الأول: الحماية الدستورية

إن الأساس لحماية البيانات الشخصية في لبنان هو دستوري فالدستور اللبناني يعلن في مقدمته عن إلتزام الشرع الدولية والإتفاقات العالمية الخاصة بحقوق الإنسان، وذلك دون أي تمييز بين أبنائه. كما يعتبر إحترام الحريات العامة والحقوق من ركائز الجمهورية الديمقراطية البرلمانية وفي مقدمها حرية المعتقد والرأي والعدالة الإجتماعية والمساواة. يبدو واضحا أن الدستور اللبناني يتعامل مع الخصوصية ببعدها المادي من

١- **وسيم الحجار**، المرجع السابق، ص٣٧-٣٨.

خلال إقراره حرمة المنزل والحرية الشخصية وإحترام الملكية. إلا أنه يتعامل معها أيضا ببعدها غير المادي عندما يقر حرية الرأي والمعتقد وحرية التعبير عن الرأي مع العلم أنه يضع حدود لهذه الحريات التي هي النظام العام والآداب وإحترام حقوق الآخرين. ويمثل ذلك على مستوى البيانات الشخصية إقرارا بحق المواطن في الحفاظ على بياناته الشخصية بما يضمن حماية حقه في الخصوصية من جهة أولى كما يعني إقرارا بحق الدولة في الإطلاع عليها ومعالجتها بما يسمح للسلطات المختصة بمنع وقوع أعمال مخلة بالأمن والنظام أو بملاحقة ومعاقبة مرتكبيها من جهة ثانية[١].

- فالحق في الحياة الشخصية والخاصة[٢]، يتطلب تأمين سلامة الكيان المعنوي للشخص، والذي يشمل حق الإنسان بحسن سمعته وإحترام شخصه ومنع الإعتداء المعنوي والتهكم عليه، وحقه بالخصوصية والسرية، هذا الحق إعترفت به المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث: لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.
- وعاد وتأكد في المادة ١٧ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث نصت على أنه:

١) لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته.

٢) من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس.

- بدورها نصت المادة ١٤ من الدستور اللبناني: على حرمة المنزل وإعتبرت أن للمنزل حرمة ولا يسوغ لأحد الدخول إليه إلا في الأحوال والطرق المبنية في القانون. وفي حين لا ينص الدستور اللبناني صراحة على الحق في الخصوصية، إلا أن المادة ١٤ تشكل أساسا سليما، إن لم يكن كافيا، لحماية الحق في الخصوصية. لاسيما وإن المنزل يشكل مجالا جغرافيا خاصا يسمح للأفراد التصرف بحرية وممارسة ما يريدون من أفعال أو أقوال دون حسيب أو رقيب ودون تطفل أو تدخل أشخاص آخرين غير مرغوب بوجودهم. فالمنزل أو المسكن هو سكن الشخص، ومن معناه فهو السكينة والراحة التي يجب أن يتمتع بها الإنسان، هو مكان الحماية الذي يجب أن ينعم به. لذلك وجب تأمين كل المقومات

١- **منى جبور**، المرجع السابق، ص١٥٦٥.

٢- **ريم إبراهيم فرحات**، المبسط في شرح حقوق الإنسان، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص٦٢.

التي تساعد الوصول إلى هذا المعنى، فيمنع خرق هذه السكينة والراحة سواء كان من قبل الأشخاص أو السلطة. ويعتبر منزلا كل مكان مقفل يحتوي على بعض الاشياء من أثاث وحاجيات، يعده الإنسان لسكنه الشخصي أو العائلي أو لحياته الخصة ولا يكون مفتوحا للعموم، سواء أكان هذا المكان معدا للسكن بصورة دائمة أو مؤقتة. وتمتد الحماية على المنزل وتوابعه القائمة ضمن حرمه (حديقة، مرآب) شرط أن تكون مسورة[١].

تشكل الضمانة الدستورية أهم الضمانات على مستوى المنظومة القانونية في الدولة، فالإعتراف بالحقوق والحريات في نص دستوري يشكل أقوى الضمانات لهذه الحقوق. إلا أن هذه الضمانة الدستورية تتطلب قوانين وضعية داخلية تكرس المبادئ الدستورية الحامية للحقوق والحريات الاساسية، كما تتطلب جهازا قضائيا مستقلا يتحقق من دستورية القوانين والفصل في صحتها، وهي رقابة يمارسها القضاء الدستوري اللبناني، وهي خاضعة لإجتهاداته[٢].

البند الثاني: الحماية القانونية

أولا– على الرغم من أن مقدمة الدستور اللبناني تشكل الضمانة الدستورية الحامية للحق في الخصوصية المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حد سواء. إلا أن الحاجة إلى إصدار تشريعات وطنية تحدد تفاصيل ودقائق حماية هذا الحق وتطبيقه على الصعيد الوطني، كما أن إنشاء هيئات رقابية مستقلة من شأنها التحقق من مدى الإحترام الفعلي لجوهر هذا الحق، حقيقة واقعية حملت المشترع اللبناني إلى حماية الحق في الخصوصية والبيانات الشخصية في أحكام مبعثرة في أكثر من قانون، وأخيرا إلى إصدار القانون رقم١٤٠عام١٩٩٩ بشأن صون سرية المخابرات التي تجري بواسطة أية وسيلة من وسائل الإتصال، وحيث أنه يتألف النظام القانوني اللبناني المتعلق بحماية الحق في الخصوصية من القانون رقم ١٤٠ لعام ١٩٩٩ بشأن صون سرية المخابرات، الداخلية والخارجية، التي تمارس بكافة وسائل الإتصال، سواء السلكية أو اللاسلكية (الهواتف

١– **ريم إبراهيم فرحات**، المرجع السابق، ص٦٦.

٢– **عصام سليمان**، دراسة بعنوان الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية من منظور دستوري، الكتاب السنوي للمجلس الدستوري اللبناني، المجلد الرابع، ٢٠٠٩\٢٠١٠، ص٤١٢–٤١٣.

الأرضية والمحمولة، بما في ذلك الهاتف، والفاكس، والبريد الإلكتروني، إلخ..)، والذي يهدف إلى حماية الحق في الخصوصية المكرس في المواثيق الدولية والدستور اللبناني. وفي حين لا يوجد إطار قانوني موحد لحماية البيانات الشخصية، إلا أن نطاق هذه الحماية يجد مرتكزه من أحكام قانونية مبعثرة. تتمثل هذه الأحكام في نص المادة ٢ من قانون السرية المصرفية للعام ١٩٥٦، والمواد٥٧٩ و٥٨٠ و٥٨١ من قانون العقوبات لعام ١٩٤٣ بموجب النبذة الرابعة حول إفشاء الأسرار، والمادة ٧ من قانون الآداب الطبية لعام ١٩٩٤، والمادتين٥١ و٥٨ من قانون حماية المستهلك لعام ٢٠٠٥، والمادة ٩٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني لعام ٢٠٠١ المتعلقة بنظام الإنتقال والتفتيش وضبط الأدلة[١].

ثانيا– مما لا شك فيه[٢] أن الإعتماد على إمكانات وكفاءات وقدرات الشباب ومستخدمي الإنترنت في حماية حرياتهم وحقوقهم وسلامتهم الشخصية خطر أكيد لا سيما أن أهم برامج الحماية لا تستطيع إجتناب أثر جميع أدوات إقتحام المواقع وإختراق الأنظمة والأجهزة، حتى في حال إستعمالها بشكل سليم من قبل المستخدم. إضافة إلى عدم قدرته على ضبط ما يتسرب من بيانات ومعلومات شخصية عنه وعن المرتبطين به. من هنا يبدو دور القانون أساسيا، ليس فقط في ردع الإعمال الجرمية، وإنما أيضا في حماية الحقوق بعد حصول الإعتداء. وإذا كانت بعض الدول ومنها لبنان ترعى الحق في الخصوصية وتضمن الحقوق والحريات المدنية إلا أن العديد منها لا سيما على مستوى العالم العربي ما زال يفتقد تشريعا خاصا وواضحا لحماية البيانات الشخصية.

أما الدليل على أهمية الإطار التشريعي، فهو مرور عملية التوعية وسياستها بالإطار التشريعي في الدول التي تعتبر رائدة في مجال التشريع الخاص بالحماية في مجتمع المعلومات. فقد أعلنت اللجنة الوطنية الخاصة بالحريات والمعلوماتية، في فرنسا مثلا، عن ضم جهودها إلى جهود "المدافعة عن حقوق الشباب" وذلك من خلال حملة توعية تستهدف الشباب كما الأهل والمربين وتهدف إلى تسهيل فهم القانون الخاص بالحريات والمعلوماتية، لاسيما فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية والحياة الخاصة. في لبنان تسعى عدد من الهيئات المدنية والحكومية حيث برز دور الجمعية اللبنانية لتكنولوجيا المعلومات حيث أعدت دراسة

١– **سارة رمال**، المرجع السابق، ص٩٠–٩١.

٢– **منى جبور**، المرجع السابق، ص ١٥٦٣ وما يليها.

إحصائية في هذا المجال عرضت خلال مؤتمر حول الثقافة العربية في العصر الرقمي، نظمته بالإشتراك مع وزارة الثقافة الأردنية، على صعيد آخر برز دور وزارة الشؤون الإجتماعية حيث شكلت لجنة متخصصة لإعداد مشاريع قوانين وتعديلات، وأيضا لجنة تكنولوجيا المعلومات في المجلس النيابي تعمل على إقرار قانون المعاملات الإلكترونية وفيه جزء خاص بحماية البيانات. كان الهدف من هذه الهيئات إدخال بعض التعديلات على قانون العقوبات وإقرار قوانين جديدة بما يضمن سلامة الشباب والأطفال عبر حماية البيانات الشخصية أولا وعبر تجريم بعض الأعمال الخاصة بالمحتوى المؤذي بالشباب والأطفال. لا يوجد في لبنان نص خاص لحماية المعلومات الشخصية ولكن يسجل للبنان أنه يؤمن سندا دستوريا للحقوق والحريات الأساسية التي يمكن أن يمس بها الإعتداء على الحريات الفردية وفي مقدمها الحق في الخصوصية. وتتوزع الأحكام ذات العلاقة من جهة للدستور على نحو ما سبق بيانه مسبقا ومن جهة أخرى للقوانين الوضعية اللبنانية.

ثالثا– لجهة القوانين الوضعية اللبنانية: قد تضمنت ذلك من خلال التالي، في لبنان، لا يوجد نص يحكم مباشرة حماية البيانات الشخصية، ذلك أن مشروعي القانون المتعلق أحدهم بالبيانات الشخصية الذي أعدته وزارة التجارة والصناعة ما زالا حتى اليوم وبالرغم من الوعي لأهميتهما في أدراج المجلس النيابي. لكن المشرع اللبناني لم يتوان عن إقرار قانون خاص بحماية الحق في الخصوصية في مجال الإتصالات بعد أن تعالت الأصوات مطالبة بحماية الحق في الخصوصية وحماية الحريات وبعد سلسلة من الإحتجاجات والإعتراضات من أكثر من جهة وطرف. فبيانات الإتصالات نوعان الأول خاص بعمليات الإتصال والثاني خاص بالأشخاص الذين يجرون الإتصال وفي النوعين يمكن حصول إعتداء على الخصوصية حيث تسمح الأولى بتحديد الأشخاص من خلال أرقام الهواتف التي تتم متابعة حركتها بينما تسمح الثانية بمعالجة بيانات شخصية والإطلاع على أمور شخصية. وقد عرف هذا القانون بقانون "صون الحق بسرية المخابرات التي تجري بواسطة أية وسيلة من وسائل الإتصال" قانون ١٤٠ تاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٩ معدل بالقانون ١٥٨ تاريخ ٢٧ كانون الأول١٩٩٩.

وفي السياق عينه تنص مواد من قانون العقوبات اللبناني على أحكام خاصة بالجرائم الواقعة على الحرية والشرف وتلحظ عقوبات تطال الأعمال التي تقع ضمن دائرة إفشاء الأسرار كإتلاف أو كشف رسالة

أو برقية أو كالإطلاع بالخدعة على مخابرة هاتفية من المواد ٥٧٩ لغاية ٥٨١. في ظل غياب القوانين الخاصة، تتم معظم الملاحقات المتعلقة بالجرائم أمام المحاكم اللبنانية إستنادا إلى القوانين التقليدية ومنها قانون العقوبات وقانون المطبوعات والإعلام.

ففي سنة ٢٠٠٠ عرضت على القضاء اللبناني قضية تتعلق ببث ونشر صور إباحية للأطفال عبر الإنترنت جرى فيها توقيف المشتبه به سندا للمواد ٥٣١ و٥٣٢ و٥٣٣ عقوبات التي تجرم التعرض للآداب العامة والأخلاق.

وفي قضية أخرى في العام ٢٠٠٨، تم توقيف بعض الطلاب الجامعيين ووضعهم قيد الحجز لمدة أسبوع في قضية تشهير وتشويه سمعة نتيجة نشرهم صورا لإحدى الزميلات دون موافقتها والتعليق عليها بطريقة مسيئة وكان قانون العقوبات في مادتيه ٥٣١ و٥٨٢ هو المعتمد كأساس للتوقيف. وحرصا على حماية مجتمع المعلومات ومستخدمي الإنترنت أنشئ في لبنان مكتب تابع للشرطة القضائية في قوى الأمن الداخلي أسندت إليه مهمة مكافحة الجرائم المعلوماتية والإعتداءات على الملكية الفكرية.

وفي إطار ما تقدم وبالرغم من عدم الوضوح الذي يشوب الإطارين التشريعي والتنظيمي في الكثير من الدول العربية ومنها لبنان أصبح هنالك حاجة ماسة إلى توعية وتدريب مستخدمي الإنترنت عموما والشباب خصوصا على أهمية وكيفية حماية البيانات الشخصية والتعامل مع المحتوى بحيث لا تتعرض سلامتهم الشخصية أو سلامة محيطهم للأخطار نتيجة قلة إدراكهم أو إهمالهم لأصول حمايتها.

فالقوانين المعنية بالموضوع تتعلق بقانون سرية المخابرات التي تجري بأية وسيلة من وسائل الإتصال والرقابة القضائية المستقلة٩٩١١٤٠، إضافة إلى مسودة مشروع قانون معجل وإقتراح قانون معجل مكرر لتعديل أحكام القانون٩٩١١٤٠، بالإضافة إلى مشروع قانون تكنولوجيا المعلومات وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي مرسوم رقم٢٠١٢١٩٣٤١.

رابعا– للإنسان الحق بسرية الإتصالات، سواء عبر الهاتف أو الرسائل أو الإنترنت، يجب أن تتمتع بالسرية، إذ للإنسان حرية التحدث مع من يشاء وبالموضوع الذي يشاء. ويجب أن تشمل الخصوصية جميع المراسلات والإتصالات التي تتم عبر وسائل التواصل الإجتماعي (فايسبوك، تويتر، إنستغرام...)،

لذلك لا بد من أن تحمى هذه الإتصالات، وبالتالي يمنع التنصت والإطلاع على مضمون هذه الإتصالات سواء من قبل الدولة أو من قبل الأفراد[1].

لذلك، وعطفا على ما سبق بيانه يتضح لنا مدى الضعف الذي تعاني منه الخصوصية وخاصة أن القوانين والأنظمة التي تحميها لم تنص مباشرة على الخصوصية إنما يستنتج من قراءة النص أن تتعلق بها، فالمطلوب هو التفتيش عن ما يضمن الحياة الخاصة ويسعى لحمايتها بالقدر المستطاع ولكونها حق شخصي مرتبط بالفرد وحياته الخاصة التي من الواجب بسط الحماية القانونية لها وردع أي عمل مخالف لها.

في إطار ما تقدم ينبغي الإشارة إلى أنه ثمة علاقة تربط بين الرضى والخصوصية، فالرضى هو تعبير عن الإرادة وتعتبر لصيقة بالشخص المعني، تماما كما هو الحال بالنسبة للخصوصية التي هي حق شخصي مرتبط بالشخص ذاته ومن حق كل شخص أن يعيش حياته الخاصة دون تدخل أو تطفل من أحد وعلى القانون بسط الحماية لها. يتضح لنا أن كلا الموضوعين يعنى بشخص الفرد سواء أكان الرضى أم الخصوصية فكلاهما يعبر عن الوثيقة الخاصة المرتبطة بالفرد ذاته.

١- **ريم إبراهيم فرحات**، المبسط في شرح حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص٦٧.

الفصل الثاني: الرضى والخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي

يعتبر الرضى موجود في برامج التواصل الإجتماعي ولكن مفروض عليه وليس صادر عنه كون الضغط الذي مورس عليه جعله يقبل بمثل هذه الشروط ولو على حساب حياته الخاصة وإنتهاكها. فالرضى موجود ولكن الغالبية العظمى تواجه صعوبة في تفسير أو فهم الشروط التي تفرضها شركات المواقع هذه، مما يعني قلة المعرفة بها وكذلك الحال بالنسبة لأشخاص تكون لديهم قلة مبالاة لخطورة الموضوع وإهمال له. فالرضى موجود ولكن مضطر للقبول للإستفادة من الخدمات، لأن الضرورة فرضت عليه القبول بهذه الشروط. تصطدم برامج التواصل الإجتماعي بالخصوصية للمستخدم وتجعل منها عرضة للإنتهاك والتعدي كون كل مستخدم لهذه البرامج تكون حياته الخاصة مراقبة وعلى إطلاع من قبل أصحاب هذه المواقع. وأحيانا يعمل إلى إستغلالها من قبل أطراف أخرى، فالموافقة على الشروط بشكل عام لصالح الشركات والعمل على أن لا تستغل لصالح أشخاص آخرين إلا بموافقة شخصية وخاصة من صاحب العلاقة، فكما يوضع بند بالتنازل عن الخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي لصالح أصحابها، المفروض العمل على وضع بند يفيد بعدم التدخل من قبل أشخاص آخرين وإستغلالها. من هنا سوف نتطرق للحديث عن العوامل المستحدثة المؤثرة على سلامة الرضى (المبحث الأول)، على أن نخصص بعده الحديث عن طرق الإنتهاك التي تطال الخصوصية وتؤثر عليها والإقبال الكثيف لها لا بل الإدمان عليها (المبحث الثاني).

المبحث الأول: العوامل المستحدثة المؤثرة على سلامة الرضى

مما لا ريب فيه أنه بات الرضى يتأثر بعوامل عديدة تؤدي إلى إعتباره غير موجود، فعندما يقتصر دور أحد الفرقاء على قبول العقد أو رفضه دون مساومة، يكون الرضى مفروض عليه وليس صادر عنه، فأساس قيام أية عقد توافر الرضى فيه أي رضى الطرفين وليس أحد الأطراف. فبرامج التواصل الإجتماعي تعتبر من قبيل عقود الإذعان والرضى فيها يكون ضمن شروط عديدة تفرضها شركات المواقع على عاتق المستخدمين، الذي ليس من خيار له إلا قبول العقد كما هو أو رفضه ولكن في حال الرفض سوف يؤدي إلى الحرمان من خدماتها. فالعوامل التي تؤثر في سلامة الرضى تتأرج بين الإكراه على قبول العقد أي

تحت الضغط بنتيجة عدم الإستفادة من الخدمات، وبين تأثير الإعلانات الخادعة التي يقع ضحيتها المستخدم عبر برامج التواصل الإجتماعي. من هنا للتصدي لذلك ينبغي علينا مناقشة الإكراه وشروطه (الفقرة الأولى)، ليتم بعدها الحديث عن مصادر الإكراه بين التقليدية والحديثة التي خلفتها الثورة التكنولوجية وما صاحبها من تطورات عديدة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: ماهية الإكراه وشروط تطبيقه

إعتبر المشرع اللبناني في المادة ٢١٠ من قانون الموجبات والعقود أن الخوف عيب من عيوب الرضى وكان الأصح أن ينص على العنف أو الإكراه المولد للخوف، إذ إن الخوف نتيجة لهما وليس مستقلا عنهما. للوقوف على مفهوم الإكراه وكيفية التحديد له في القوانين لا بد لنا من طرح مفهوم الإكراه في بند أول، على أن نخصص البند الثاني للحديث عن شروط الإكراه وتطابق الشروط هذه مع برامج التواصل الإجتماعي.

البند الأول: مفهوم الإكراه

الإكراه هو ضغط مادي أو معنوي يقع على الشخص فيولد لديه رهبة أو خوفا تحمله على التعاقد، والإكراه يعيب الإرادة فيجعل رضى الشخص غير سليم حيث يفقده الحرية والإختيار، فالمكره لا يريد أن يتعاقد ولكن تحت تأثير الخوف والرهبة التي يولدها الإكراه يندفع إلى إبرام العقد ولا بد من الإشارة إلى أن الإكراه ليس بذاته هو الذي يفسد الرضى ويعيب الإرادة إنما يفسدها ويعيبها ما يولده في نفس المتعاقدين من رهبة أو خوف.

فالخوف بمفرده ملازم لكل إنسان في حياته ولا يصح كسبب لابطال الأعمال التي يقوم بها، بينما يكون عكس ذلك إذا تولد عن العنف أو الإكراه وقد أدى مباشرة إلى حمله على الدخول في عقد لم يكن ليدخل فيه لو لم يمارس عليه. وبالتالي فالعنف والإكراه يشكلان مصدرا للخوف الذي يحدث في نفس المكره أو ضحية العنف، فتقدم على التعاقد والإلتزام بما لم تكن لتلتزم به لو كانت حرة الإرادة[١].

١- مقال عبر الإنترنت: **ماهية العقد وتسمياته**، w.w.w.Kau, edu, sa,PPT.

إذا كل فعل غير مباح موصوف بالتعدي والترهيب غير مقبول قانونا وقد يكون تحت طائلة جرائم العقوبات لأنه وقع تحت تأثير الرهبة من خطأ جسيم بشخص المتعاقد أو أحد أفراد عائلته[1].

في ضوء القانون الفرنسي الجديد، نص في المواد١١٤٠ إلى١١٤٣، على الإكراه كعيب من العيوب التي تطرأ على العقد. بحيث جاءت كلها متضمنة لعيب الإكراه سواء في القانون القديم أم الجديد المعدل. نستنتج من مجمل هذه المواد أن الإكراه هو من العيوب الطارئة على إنشاء العقد، ومعناه يتمثل عندما يقع الفرد ضحية خوف ورهبة تخلقه في نفس المتعاقد تجعله يتعاقد نتيجة الخوف الممارس عليه، وبالتالي عند توافر هذا العيب يؤدي إلى بطلان العقد نتيجة الخوف الذي دفعه للتعاقد.

وبالتالي السؤال الذي يطرح نفسه هل الإرادة إختارت أم لم تختار في عقود الإذعان؟ وبالتالي كانت متعيبة؟ من هنا وللتصدي لهذا الموضوع ينبغي منا مناقشة الإكراه لشروطه في فقرة أولى، لننتقل بعدها للحديث عن مصادر الإكراه بين التقليدية والحديثة التي أفرزها التطور التكنولوجي في فقرة ثانية.

البند الثاني: شروط الإكراه

يستند إلى شروط محددة تكون مجتمعة لا يمكن توافر الإكراه بدونها، فكل شخص يسعى للوصول لهدفه سواء كان مشروع أم لا. ولعل شروط الإكراه تتوزع بين الوسائل التي يسعى إليها المكره المادية منها والمعنوية، وبين الرهبة التي تتولد في نفس الطرف الثاني وتجعله يرضخ للمكره وصولا للغاية غير المشروعة. لذلك سوف نناقش أولا في الوسائل المستخدمة للإكراه، وثانيا للنتيجة التي سوف تحدثها هذه الوسائل.

أولا- إستعمال وسيلة الإكراه للوصول إلى غرض غير مشروع:

يقصد بذلك أن تستعمل وسيلة للاكراه تهدد بخطر محدق على شخص المتعاقد، وأن يكون الهدف من ذلك هو الوصول الى غرض غير مشروع وهو التعاقد مع هذا الشخص تحت الاكراه. وغالبا ما يكون هذا العقد لصالح من قام بالاكراه مضر لمن وقع عليه الاكراه.

١- **هلا العريس**، محاضرات في القانون المدني، سنة ثانية حقوق، ٢٠١٢.

تختلف الطرق التي يلجأ إليها المكره بحيث أنه يعتمد وسائل عديدة تتمحور بين المادية التي تكمن في التهديد المادي والذي يكون مخالفا للقانون، والمعنوية عندما تطال سلامة الشخص المعنوية، وسواء أكان التهديد ماديا أم معنويا تكون الوسيلة غير مشروعة.

- **التهديد المادي:** بقي التهديد بالعمل الذي يشكل جرما مدنيا وجزائيا، النموذج المثالي لفترة طويلة من الزمن. وهو يكمن في أعمال عنف مادية أو تهديدات بالقتل، أو الضرب، أو الإحتجاز، أو التخلي عن شخص مسن أو معاق وتركه دون عناية، أو المساس المادي بأموال شريك التعاقد أو أقربائه. بكل تأكيد تعتبر هذه الأعمال غير مشروعة وترتب إضافة إلى ذلك مسؤولية مدنية، وعند اللزوم تكون جزائية على عاتق مرتكبيها. فالإكراه لا يمس صحة الإلتزام إلا إذا كان غير مشروع. ويكون هذا الشرط متوفرا بالتأكيد في كافة الحالات التي يتم فيها الحصول على الإلتزام، حتى وإن كان شرعيا بحد ذاته، وذلك من خلال التهديد بأعمال غير مشروعة سواء قمعها القانون الجزائي أم لم يقمعها، كما ذكرنا أعلاه. فليس من الضروري أن يعتبر التهديد عملا جزائيا حتى يتمكن القاضي المدني من إعتباره غير مشروع. فجميع هذه الأعمال تعتبر غير مشروعة لأنها لا تتطابق مع أي قانون وتعتبر خروجا فاضحا على أحكامه.
- **التهديد المعنوي:** يمكن أن يطال التهديد سلامة الشخص المعنوية. وهذا النوع من التهديد يأخذ عدة أشكال: فيمكنه أن يطال مشاعر الشخص العاطفية أو معتقداته الدينية أو شرفه وسمعته، وفي هذه الحالة يمكن أن تضاعف جريمة الإكراه المدنية بجريمة الإبتزاز الجزائية. ويدخل ضمن هذا النوع من التهديد، التهديد بمباشرة إجراءات التفليسة مثلا والتهديد الحاصل للمالك بقبض البدل، وقد جاء في قرار محكمة إستئناف جبل لبنان، الغرفة الخامسة[1]: إن التهديد ولو حصل للمالك مرة واحدة، إلا أن آثاره وهو الخوف المستمر الناجم عنه متجدد بدوره لأنه ينشأ بمجرد عدم توقيع الإيصالات بالقبض، فإرادة المالك في معرض التوقيع على الإيصالات وقبض البدل كانت إرادة معيوبة لأن الخوف والرهبة كانا الدافع إلى مثل هذا التوقيع. ويمكن أن ينتج التهديد عن التوقف عن دفع الرواتب للإجراء، أو التهديد بحرمان أرملة من أي مورد أو التهديد بالسعي إلى إقفال المؤسسة التجارية التي يستثمرها الضحية، أو الخوف الناتج عن الصرف من الخدمة، كما أن توقيف الأشخاص بصورة غير قانونية أو غير شرعية يعتبر من قبيل الإكراه المعنوي، كما يعتبر من هذا القبيل عمل أو قوة سلطة فعلية لا يمكن مقاومتها. وكذلك من يقدم على توقيع عمل له نتائج قانونية وهو تحت ضغط الإكراه يستطيع أن يطعن بهذا

١- محكمة إستئناف جبل لبنان، الغرفة الخامسة، قرار رقم٩٣١٨، تاريخ١٩٩٣\١١\٢٦،العدل، قسم الإجتهاد، العدد١، السنة٢٧، ١٩٩٣، ص٢١١.

العمل لأن سبب الإكراه يمكن أن يكون عملا إيجابيا أو سلبيا. وعليه يعتبر إكراها، كل تصرف قانوني حاصل تحت ضغط ما، سواء كان هذا الضغط ماديا، كما في حالة التهديد المادي، أم كان هذا الضغط معنويا، لأنه في كلتا الحالتين يعتبر التهديد عملا غير مشروع يشكل خطأ مدنيا ويرتب مسؤولية مدنية على عاتق المكره[١].

ولا حاجة للتمييز بين أن يكون هذا الضغط صادرا عن أحد المتعاقدين أو عن شخص ثالث أو عن أحوال خارجة عن دائرة التعاقد. فالوسيلة المستخدمة كفيلة لتحديد الإكراه وتوافره في العقد المبرم والتأثير على الضحية وإلحاق الأذى بها. فالأهم أن يكون بعدم مشروعية الوسيلة المستخدمة بمعنى أن يصار إلى القيام بعمل يؤثر في نفس المتعاقد أو ماله أو أقربائه والذي يكون غير مشروع من خلال اللجوء إلى إستعمال وسائل غير مشروعة تعتبر مخالفة للقانون بحد ذاتها. على ضوء ما جاء في المادة٢١٠ موجبات وعقود، وفي المواد١١١٢و١١١٣من القانون المدني الفرنسي، بالإضافة إلى المواد ١١٤٠حتى١١٤٣من القانون الجديد الذي تم تعديله. إذا عدنا إلى القضايا المعروضة على القضاء حيث يستند أحد المتداعين إلى الخوف كسبب من أسباب بطلان العقد لوجدنا أن حالات العنف الجسدي نادرة جدا بينما حالات العنف المعنوي هي الأكثر حدوثا في علاقات الناس فيما بينهم[٢].

يتجسد الإكراه المعنوي إذا في الضغط النفسي الذي يطال حياة الطرف الثاني الذي وقع العقد تحت وطأة الضغط والخوف من الأعظم وتجنبا للنتائج السلبية التي قد تطاله شخصيا أو تطال عائلته فيقبل بها درءا للمخاطر. ولطالما أن برامج التواصل الإجتماعي تكون نتيجة شروط عديدة تفرض على عاتق المستخدم وما عليه إلا الرضوخ لها للإستفادة من خدماتها فنجد أن هذا النوع من البرامج ينطبق تحت مفهوم الإكراه فإذا راجعنا مفهوم الإكراه يتبين لنا أنه ضرب من ضروب الضغط الممارس على إرادة الشخص فسلبت منه وتعرضت للإنتهاك ولم يكن ليقدم على توقيع العقد لولا الرهبة التي طالت إرادته وقضت عليها لا بل وعطلتها فجعلت الإرادة غير سليمة فقدت معها الحرية والإختيار الذين من المفترض أن يكونوا عنوان الحديث عن وجود الرضى السليم. كذلك الحال بالنسبة لبرامج التواصل الإجتماعي حيث أنه – بالرغم من توافر عقد إلكتروني وللمستخدم قبول العقد كما هو أو رفضه كما هو – ليس بمقدوره الغوص في تفاصيل العقد وإتمام المفاوضات التي من الواجب تواجدها في كل عقد رضائي. وبالتالي نجد بأن نتيجة الحاجة الملحة والتي هي للإستفادة من الخدمات التي تمنحها تلك المواقع يقبل تحت وطأة

١– مقال عبر الإنترنت: **ماهية العقد وتسمياته**، المرجع السابق؛ **أحمد حجال، القواسم المشتركة لعيوب الرضى**، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في الحقوق، بيروت٢٠٠٤، ص٥٣ وما يليها.

٢– **مصطفى العوجي**، القانون المدني، المرجع السابق، ص٤٠١.

الضغط والخوف من الحرمان من الخدمات في حالة الرفض لها. فالخوف على مواقع التواصل الإجتماعي هو خوف من عدم إستخدام هذه البرامج وعدم المقدرة عن الإستغناء عنها.

ثانيا- أن يتولد عن الاكراه رهبة في نفس المتعاقد تجبره على التعاقد:

لا يكفي أن يلجأ الشخص إلى وسائل غير مشروعة حتى يتحقق الإكراه بل لا بد وأن يتولد عن هذه الوسائل رهبة في نفس المتعاقد تدفعه إلى التعاقد فلا يتحقق الإكراه إلا إذا تعاقد الشخص تحت تأثير هذه الرهبة أو ذلك الخوف. أما مع عدم تأثير الرهبة على المتعاقد في التعاقد، وكانت له مصلحة في هذا العقد وسيبرم بغض النظر عن الإكراه الواقع عليه، فإن العقد لا يكون قابلا للابطال نتيجة للإكراه. أيضا لا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى قدرة من قام بالتهديد أو الإكراه على تنفيذ ما توعد به، حيث أنه مع عدم قدرة من قام بالتهديد على تنفيذ ما توعد به فإنه لا يمكن القول بوقوع الرهبة في نفس المتعاقد[1].

بدورها نصت المادة ٢١١ من قانون الموجبات والعقود على: أن الخوف لا يفسد الرضى إلا إذا كان هو الحامل عليه. وللوقوف على ماهيته وتأثيره، يجدر الإعتداد بشخصية المكره، كالنظر إلى سنه، أو إلى كونه إمرأة أو رجلا، وإلى درجة تعليمه ومنزلته الإجتماعية. وبهذا النص، يكون المشرع اللبناني تبنى النظرية الحديثة، التي تأخذ بالعيوب عندما تكون متصفة بخاصة تجعل منها عاملا رئيسيا، يحمل المتعاقد على إبرام العقد.

إن المعيار المعتمد في الإكراه، هو المعيار الذاتي، بإعتبار أن الإكراه، كسائر عيوب الرضى، يقوم على حالة نفسية، لا يجوز الأخذ فيها بغير المعيار الذاتي. وهذه الحالة هي وليدة الرهبة التي حملت المتعاقد على التعاقد، ودفعته إليه دفعا. والرهبة هي السبب في إفساد الرضى، وإليها ترد المسألة الجوهرية في الإكراه. والمعيار في شأن الرهبة، هو معيار ذاتي، تراعى في تقديره جميع العوامل الشخصية المتصلة بشخص المكره. وعلى ذلك يعتبر تأثير الرهبة في النفس، وما إذا كانت هي التي حملت على التعاقد، مسألة واقعية غير خاضعة لرقابة محكمة التمييز. يشترط في الرهبة، حتى تفسد الرضى أن تكون منذرة بوجود خطر جسيم محدق وشيك الوقوع. على أن يكون هذا الخطر محددا لأن مجرد التهديد العام دون بيان نوع الخطر الذي قد يصيب المكره لا يعتبر إكراها مفسدا للرضى، إلا إذا كانت العلاقة السابقة بين

١- مقال عبر الإنترنت: **ماهية العقد وتسمياته**، المرجع السابق.

المكره والمكره من شأنها أن تكشف عن نوع هذا الخطر. ويرجع في تقدير جسامة الخطر إلى حالة المكره النفسية، أي إلى معيار ذاتي وليس موضوعي[1].

وبالتالي الأهم أن يكون الخوف موجود بغض النظر عن الضرر الذي سوف ينجم عن ذلك الخوف، ولكن العبرة بالخوف الذي يقع ضحيته المتعاقد. ولقد كانت المواد السالف ذكرها قد حددت الوسائل التي يلجأ إليها أحد الأطراف في سبيل الضغط لوقوعه ضحية الخوف لتوقيع العقد.

يعتبر الرضى الركن الأساسي لكل عقد كما سبق وأشرنا ولا بد من توافره كي ينعقد العقد ويعتبر صحيحا وناجزا بين طرفيه، على أن يكون خال من أي عيب قد يشوبه ويؤثر عليه، فالرضى المطلوب توافره في العقود، هل يعتبر متواجد في عقود برامج التواصل الإجتماعي؟ وفي منحى آخر، أين يكمن دور المستخدم عند الموافقة على صيغة العقد المعدة مسبقا؟ وهل كانت سليمة وخالية من أي عيب؟

من هنا وإنطلاقا مما سبق بيانه يتضح لنا بأن برامج التواصل الإجتماعي تكون تحت خانة عقود الإذعان كما سبق وأشرنا وبالتالي الرضى يكون مفروض على المتعاقد وليس صادر عنه بحيث أنه نتيجة الحاجة لمثل هذه البرامج تتم الموافقة ولو على حساب خصوصية المستخدم، بمعنى أنه نتيجة للضغط الممارس عليه حصلت الموافقة.

- من المؤكد بات أن للإكراه شروط لا بد من توافرها ليعتبر موجود والتي تقسم إلى: إستعمال وسيلة الإكراه للوصول إلى غرض غير مشروع قد تكون مادية أومعنوية، وأن يتولد عن الإكراه رهبة في نفس المتعاقد تجبره على التعاقد.

بالنسبة للشرط الأول، المتعلق بإستعمال الوسيلة يتضح لنا بأن برامج التواصل الإجتماعي توصف بالوسيلة المستعملة والتي هي وسيلة التواصل بين فايسبوك، واتساب، إنستغرام، والتي تكون غير مشروعة تهدف إلى إستغلال الحياة الشخصية للمستخدم من خلال التأثير على الخصوصية وإنتهاكها. والوسيلة التي تستعمل تتعلق بالمعنوية أكثر من المادية.

١- **الياس ناصيف**، موسوعة العقود المدنية والتجارية، الجزء الأول: أركان العقد، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص٢٠٢ وما يليها.

أما الشرط الثاني، متعلق بالرهبة التي يخلفها الإكراه وتجبره على التعاقد، فالرهبة المقصودة ليس العنف والخوف الجسماني التي كانت تمارس سابقا بل أصبحت الرهبة هي الحاجة الملحة لمثل هذه البرامج والإقدام عليها نتيجة الإدمان المفرط بها والحاجة إليها على رغم عيوبها إلا أنها أصبحت ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها، فالمفروض إتخاذ رؤية محددة وحديثة تواكب ذلك. مع الإشارة إلى أن الرضى ليس بالسليم فلقد كان تحت تأثير الخوف والضغط من جراء عدم الإستفادة من خدمات البرامج وبالتالي الحرمان منها لذلك جاءت الموافقة.

فإذا من الواضح جليا بأن برامج التواصل الإجتماعي تفتقد لعنصر الرضى لأنه وبالرغم من وجود عقد وإرادة تختار في ملء حريتها إلا أنها مرغمة بالقبول تحت التهديد من الحرمان للخدمات.

لذلك وتعقيبا على ما سبق بيانه فالإكراه لا يعتبر قائما إلا بتوافر شروطه والقيام بإحدى الوسائل المادية كانت أو المعنوية التي تؤثر في نفس المتعاقد، فالعبرة تكمن في الرهبة والخوف من الأذى الذي سوف يتعرض له من عدم إبرام العقد، وبغض النظر عن الخطر الناتج عن التهديد، يؤدي هذا الأمر إلى إستغلال الخوف الذي خلق في نفس المتعاقد لحمله على خيار لا بديل عنه. فالخوف في برامج التواصل الإجتماعي يتجسد في الخوف من عدم إستخدامها في حال رفض القبول بالشروط المفروضة مسبقا وبالتالي سوف يؤدي ذلك إلى الحرمان من خدماتها، والخوف الآخر يتجسد في عدم المقدرة على الإستغناء عنها وبل على العيش بدونها. لذلك يتبين لنا بأن شروط الإكراه تتطابق على برامج التواصل الإجتماعي، فالمستخدم يقع تحت الضغط الذي يفرض عليه قبول هذه العقود نتيجة الحاجة الملحة إليها. فنلحظ تطابق تام للشرطين على برامج التواصل الإجتماعي وبالتالي الإكراه موجود في مثل هذه البرامج.

الفقرة الثانية: مصادر الإكراه بين التقليدية والحديثة

تتنوع مصادر الإكراه التي تمارس على الأشخاص وتتوزع بين التقليدية التي تتعلق بالخوف الناشىء عن إحترام الوالدين، أو التهديد بإستعمال الوسائل القانونية، أو الخوف الناشئ من الحروب، وأيضا لم يشترط المشترع من حدوث الإكراه من أحد المتعاقدين، فمن الممكن صدوره عن أحوال خارجة عن التعاقد أو عن

شخص ثالث أي من قبل الغير على حد تعبير نص المادة ٢١٠موجبات وعقود بحيث نصت بأنه لا حاجة للتمييز بين أن يكون هذا الضغط صادرا عن أحد المتعاقدين أو عن شخص ثالث أو عن أحوال خارجة عن دائرة التعاقد. من هنا سوف يتم الحديث عن المصادر التقليدية للإكراه في البند الأول، على أن نطرح بعدها للمصادر الحديثة التي خلفتها الثورة التكنولوجية في البند الثاني.

البند الأول: المصادر التقليدية

تتوزع المصادر التقليدية للإكراه بين الإكراه الصادر عن أحد أطراف التعاقد، أو عن أشخاص خارجين من دائرة التعاقد أي من قبل الغير الذي يكون خارج التعاقد، بالإضافة إلى صدور الإكراه من خلال إستعمال الوسائل القانونية، مع العلم أنه يعتبر من قبيل الممارسة المشروعة كونه حق مشروع. هذا بالإضافة إلى الخوف الإحترامي كخوف الأولاد من الأهل أو الزوجة من زوجها أو التلاميذ من الاستاذ.

- يعتبر الإكراه متشعب المصادر كونه يصدر عن عدة جهات، ولكن الأبرز صدوره عن أحد أطراف العقد، كونها تعتبر الحالة الأكثر شيوعا. حيث أن صدوره عن أحد أطراف العقد لتحقيق غاية غير مشروعة من العقد لم يكن ليلزم من مورس عليه الإكراه أو العنف لو لم يتولد لديه الخوف الذي حمله على الإلتزام.
- صدور الإكراه عن شخص ثالث: يمكن أن يصدر الإكراه عن شخص غريب عن العقد فأثر في أحد طرفيه محدثا الخوف لديه، مما حمله على التعاقد.
- صدور الإكراه من قبل أحوال خارجة من دائرة التعاقد: يقتضي أن تتصف هذه الأحوال بالأهمية والخطورة المهددة للإنسان في نفسه وذويه وماله بحيث أقدم على التعاقد تحت وطأة الخوف الذي ولدته في نفسه، كما يجب أن تكون متصلة بصلة وثيقة بموضوع العقد.
- الإكراه الناشئ عن إحترام الوالدين: يحدث أحيانا أن يقوم الوالدان أو إحدهما أو غيرهما من الأصول بحمل الولد على القيام بعمل قانوني مستعملين السلطة الوالدية أو المهابة ولم يكن ليقدم عليه لولا الخوف الذي ولدته تلك الممارسة عليه[١].

١- **مصطفى العوجي**، المرجع السابق، لتفاصيل أكثر ص٤١٠ وما يليها.

البند الثاني: المصادر الحديثة الناتجة عن التطور التكنولوجي

مع بذوغ الحداثة والتطور التكنولوجي وما صاحبه من تطورات طالت كافة نواحي الحياة وظهور العولمة والثورات التكنولوجية التي خلفتها، أصبح التعاقد إلكترونيا وأصبحت أغلب الأشياء ترتكز على الصيغة الإلكترونية تماشيا مع عصر العولمة والتكنولوجيا. من هنا نتجت المصادر الحديثة للإكراه، بحيث يعمد أصحاب التعاقد الإلكتروني إلى فرض شروط مضرة بحق أحد الأطراف تمكينا منهم في إجباره على التعاقد تحت طائلة الخسارة من الإستفادة من الخدمات المتوفرة من قبلها سيما فيما يتعلق ببرامج التواصل الإجتماعي الأمر الذي يسمى الإكراه في العقد الإلكتروني.

تعتبر المسائل القانونية التي يمكن أن تنشأ عن إستعمال برنامج الإنترنت كثيرة منها مدى صحة المعلومات وأثرها في التعاقد وهل يقبل الإدعاء بالإكراه أو الغلط لإبطال العقود التي نشأت بواسطته وكم درجة موجب الإعلام والإستعلام في المفاوضات التي تتم بواسطة برنامج الإنترنت. وتجدر الإشارة إلى أن المحاكم تعتبر أحيانا إذعان موزعي بعض المواد الإستهلاكية لإرادة الشركات الكبرى التي تزودهم بمواد توزيعهم كالبترول ناتجا عن خوف إذ إن قطع هذه الشركات لتموينهم يؤدي إلى توقف تجارتهم فتبطل بعض البنود في عقود التوزيع لأنها حصلت بتأثير الخوف أو على الأقل لأن الرضى لم يكن حرا[1].

- تجدر الإشارة إلى أن المستخدم قد يقع ضحية إعلانات خادعة تؤثر على صحة الرضى وسلامته، فموجب الإعلام الملقى على عاتق البائع المحترف، يتجلى في تقديم معلومات كافية عن المبيع وثمنه وطرق إستعماله ومخاطره وجميع شروط التعاقد التي تؤدي إلى توضيح الصورة لدى الطرف الآخر ليتخذ رأيه بالشراء بوضوح وعلم ومعرفة ورضى. لذلك أوجب القانون هذا الموجب على البائع المحترف. ولم يكتف قانون حماية المستهلك بذلك، بل أوجب في المادة٤٨منه على المحترف أو المصنع الإمتناع عن القيام بخداع المستهلك، أيا كانت الوسيلة المعتمدة لذلك، كإغفال أو كتم معلومات أو تزويده بمعلومات خاطئة تتناول طبيعة أو نوع أو مصدر السلعة أو الخدمة أو صفات كل منها الجوهرية أو تركيبتها ومكوناتها أو كيفية إستعمالها ومدة إنتهاء صلاحيتها. فالخداع هو الإلتجاء إلى الحيلة والغش بقصد إيهام المتعاقد بغير الحقيقة لحمله على التعاقد. فقوام الخداع التضليل والتمويه،

١- **مصطفى العوجي**، المرجع السابق، ص٢٦٨-٢٦٩.

وهو بهذه المثابة يعيب الإرادة إذ إنه يدفع على التعاقد لما كان الشخص لا يقبله لو كان مدركا للحقيقة. ويجب أن يكون المخدوع دون أي خبرة بحيث تؤثر عليه مناورات الخداع. والخداع يعبر عن سوء نية الخادع وعدم إلتزامه بمبدأ حسن النية، ويعتبر جرما قائما دوما على القصد ونية التضليل. وكان قانون الموجبات والعقود قد عالج موضوع الخداع في المادتين٢٠٨و٢٠٩بشكله العام. أما المادة٤٨ من قانون حماية المستهلك، قد عالجت الخداع كوجهة سلبية لموجب الإعلام، وهذا الخداع يتم عن طريق كتمان المعلومات أو إعطاء معلومات كاذبة.

فالإعلان الخادع وفقا لتعريف المادة١١ من قانون حماية المستهلك اللبناني هو الإعلان الذي يتم بأية وسيلة كانت ويتناول سلعة أو خدمة، ويتضمن عرضا أو بيانا أو إدعاء كاذبا أو أنه مصاغ بعبارات من شأنها أن تؤدي، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلى خداع أو تضليل المستهلك.

ويهدف الإعلان الخادع إلى التأثير على إرادة المشاهد وحثه على شراء السلعة موضوع الإعلان. ويستخدم المعلن لأجل ذلك وسائل مختلفة من صوت وصورة، وأحيانا الإستعانة ببعض المشاهير من الفنانين، والتلاعب بالكاميرات والمونتاج من أجل إظهار السلعة بشكل مميز ولافت وترغيب المشاهد بها للقيام بشرائها.

من أجل ذلك، لابد من تنظيم الإعلانات، حتى يتم التوفيق بين ضرورة إستخدام الإعلانات من أجل ترويج أكبر من جهة، وبين مصلحة المشاهد المشتري من جهة أخرى. وهناك وسائل وأساليب وحتى تعابير قد تستخدم في الإعلان تكون منافية للحقيقة تماما، وإن إستخدام مثل هذه الأعمال أو التعابير في الإعلان تؤدي إلى تضليل المشاهد عبر خداعه بصفات أو أمور غير صحيحة في السلعة تؤدي إلى وقوعه تحت تأثير الخداع.

أما التضليل يشمل كل الوسائل التي من شأنها خداع المتلقي أو التأثير في سلوكه الإنفاقي. لكن علينا التوقف عند نقطة مهمة، ألا وهي إعتماد المبالغة في بيان أوصاف السلعة المعتمدة في الإعلانات. فيجب التفرقة بين الكذب والتضليل وبين المبالغة والإثارة، وهي كيان الإعلان التجاري وسبب وجودها وتدخل ضمن الهامش المسموح به للتسويق والترويج. إن تواجد الأعمال الخداعية سواء الإيحابية منها أو السلبية

يجب أن تؤدي إلى تضليل المشاهد عن طريق حرف تفكيره عن مساره الحقيقي والصحيح، إلى إتجاه مغاير تماما منافي للواقع. فيقع المستهلك المتلقي ضحية لهذا الخداع. لكن يجب أن يتعلق التضليل بعنصر من العناصر المحددة في القانون، مثال ذلك: طبيعة المكونات، صفات جوهرية، النوع، المصدر[١].

يتضح لنا أن المستهلك المستخدم قد يقع ضحية إعلانات خادعة تؤثر في صحة التعاقد، فالعرض شيء والواقع شيء آخر مما ينعكس سلبا على صحة التعاقد والتي تعتبر من قبيل المصادر الحديثة التي تؤثر في رضى الطرف الآخر وتحمله على التعاقد تحت وطأة الإعلان الخادع، وبالتالي يمكن إعتبار الإعلان والبيع عبر البرامج من الوسائل المستحدثة التي تعد من مصادر الإكراه الحديثة.

- تتجلى المصادر الحديثة في بروز ظاهرة العقد الإلكتروني الذي يتم في أغلب الأحيان عن بعد، وهو يأخذ شكلين: إما عبر تبادل رسائل بالبريد الإلكتروني بين التجار والأفراد العاديين، وإما في عقود الإذعان خصوصا تلك الموجهة للمستهلكين، وبالتالي يقتضي إيجاد آلية معينة لإعطاء الموافقة على هذه العقود الإلكترونية عبر الإنترنت لحماية نفسه من الخطأ أو الغلط، حيث تتم الموافقة بمفتاح معين ثم تؤكد بمفتاح آخر كما يقتضي القبول بجميع البنود التعاقدية[٢].

فالعقد الإلكتروني هو العقد الذي صمم وأبرم في بنية إلكترونية كما في حالة الإنترنت وذلك بوجود وثيقة العقد مطبوعة على موقع الإنترنت متضمنة حقوق وإلتزامات الأطراف، ومتضمنة بمكان معين عبارة القبول أو الضغط عبر إحدى العبارتين أقبل أو لا أقبل أو عبارة شبيهة، ويستخدم هذا العقد لكافة التصرفات محلا لإتفاقات على الشبكة، كإنزال البرامج أو الملفات على الشبكة والدخول إلى خدمات الموقع وخاصة التي تتطلب إشتراكا خاصا وإبرام بوليصة التأمين ودفع الثمن وغيرها[٣].

- يعتبر الإكراه الحديث من المصادر الحديثة على المستخدم التي ظهرت حديثا وباتت منتشرة كثيرا نتيجة الحاجة لها. كما ذكرنا بات الإكراه التقليدي كالخوف الإحترامي أو الصادر عن شخص ثالث يتملص ليحل مكانه الإكراه الحديث. فالإكراه الحديث ظهر نتيجة التطور التكنولوجي والحداثة والتعاقد من خلال

١- **ريم إبراهيم فرحات**، المرجع السابق، لتفاصيل أكثر مراجعة ص١٥٥ وما يليها.

٢- **وسيم الحجار**، الإثبات الإلكتروني، منشورات صادر، بيروت٢٠٠١، ص٣٦.

٣- **نصار الحلالمة**، التجارة الإلكترونية في القانون، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان٢٠١٢، ص٢٥٧.

الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي وإنتشر الإكراه الحديث أكثر فأكثر. فالمصادر الحديثة التي من المفترض إتخاذ رؤية محددة لها من خلال القوانين مع العمل على تحديثها بما يتلاءم معها سينعكس إيجابا على الإكراه الحديث. وكما ذكرنا بأن الخوف الحديث بات يشمل الحاجة لمثل هذه البرامج، أي الحاجة الضرورية لها وبات الإستغناء عنها من الصعوبات أو من المستحيلات. فالخوف التقليدي لم يعد موجود الآن بقدر ما كان متواجد سابقا ليحل مكانه الإكراه الحديث. لكن بالطبع المسائل تثار أكثر في ظل مدى قانونية التعاقد وصحته وهل كان تحت وطأة الضغط أم أن الغاية تبرر الوسيلة وبالتالي لا من وجود للمشاكل. فالتعاقد الإلكتروني يرتكز على الصيغة التعاقدية تماشيا مع عصر العولمة والتكنولوجيا. من هنا نتجت المصادر الحديثة، التي عمد أصحابها إلى إستغلال لا بل التأثير أي الضغط بفعل الحاجة ليتم القبول بالعقد.

لذلك، يتبين لنا أن الحاجة لمثل هذه البرامج أدت إلى ظهور الإكراه الحديث نتيجة التطور التكنولوجي فالمطلوب التفتيش عن ما يواكب الإكراه الحديث.

كما سبق وأشرنا إن كل من موضوعي الرضى والخصوصية يرتبطان ببعضهما البعض، فالرضى موجود ببرامج التواصل الإجتماعي ولكن مفروض عليه، والقبول جاء نتيجة الخوف من جراء عدم القبول بالشروط الذي سيؤدي إلى عدم الإستفادة من الخدمات هذه التي بدورها تبيح خرق الخصوصية. من هنا العلاقة القائمة بين الرضى والخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي كون الرضى الصادر عن المستخدم كان رضى إكراهي مما يتيح القول أن الرضى هنا يبيح خرق الخصوصية للمستخدم. إن المطلوب العمل على توفير الحماية القانونية اللازمة للخصوصية والعمل على محاربة أي إنتهاك قد يطالها، فصحيح أنها محمية بإطار الدستور إلا أنها غير كافية.

المبحث الثاني: إنتهاك الخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي وتأثيرها في حياتنا

إن الخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي تكون عرضة للإنتهاك والتعدي نتيجة الشروط التي تفرضها شركات المواقع هذه، وعلى الرغم من الإنتهاكات العديدة التي تطال حياة المستخدم الخاصة إلا أن الأغلبية تواجه إدمان مفرط في إستخدامها وأصبح من الصعب الإستغناء عنها. من هنا سوف نطرح لطرق

الإنتهاك التي تطال الخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي في الفقرة الأولى، على أن نطرح بعدها التأثيرات التي خلفتها هذه البرامج على حياتنا(الإدمان)، ونقدم بعض الإعدادات لضبط الخصوصية في سبيل مواجهة المستخدم الآخر، ومواجهة أصحاب مواقع برامج التواصل الإجتماعي في الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: الأساليب المتبعة لخرق الخصوصية والتعدي عليها

إن طرق خرق الخصوصية على برامج التواصل الإجتماعي عديدة ومتنوعة وغير محصورة بفعل معين من هنا سوف نتحدث عن الطرق المعتمدة لإنتهاك الخصوصية في بند أول، على أن نخصص البند الثاني للحديث عن البيانات الشخصية في برامج التواصل الإجتماعي.

البند الأول: الطرق المعتمدة لإنتهاك الخصوصية

تتعدد طرق إنتهاك الخصوصية في وسائل التواصل الإجتماعي بدءا من سوء سلوك المستخدم ذاته، إلى سياسة هذه الوسائل ذاتها التي تغلب المصلحة التجارية، إلى طبيعة هذه الوسائل التي تسمح بإنشاء شبكات إجتماعية مترابطة بحيث يتم النشر ضمن شبكة أولى وإعادة النشر والإفشاء على شبكة ثانية، إلى قدرة الغير على التحايل على إعدادات الخصوصية من خلال إستعمال حساب مستخدم آخر بشكل غير مشروع للوصول إلى المعلومات المنشورة من قبل أصدقاء الأخير والمفتوحة لهم فقط، إلى الوسائل التقنية التي يلجأ إليها الغير للإختراق. وما يشكل أيضا تعرض للخصوصية، تدمج وسائل التواصل الإجتماعي المحتوى العائد لأشخاص ثالثين في مواقع إلكترونية أخرى وتعطي أشخاص ثالثين أيضا حق الوصول إلى معلومات المستخدمين. إن الأفعال التي تتعرض للخصوصية على مواقع التواصل الإجتماعي تتضمن المضايقة والتحرش وجمع المعلومات والقدح والذم والقذف والتهديد والإساءة إلى السمعة وإفشاء الأسرار والأمور الحميمة والعائلية والإحتيال. بالإضافة إلى إنتحال هوية الشخص، وإنتحال الصفة، وإختراق أنظمة المعلومات، والوصول إلى الأسرار المهنية والتجارية. يضاف إلى ما تقدم الرصد غير المشروع لحركة الأشخاص والأموال، والتمييز العنصري أو العقائدي أو الديني[1].

١- **وسيم الحجار**، المرجع السابق، ص ٤٨وما يليها. **منى جبور**، المرجع السابق، ص١٥٥٦.

أثبتت دراسة جرى إعدادها في جامعة فرجينا شارلوت[١]، بأن المعلومات المتوفرة للمبرمج تشمل مسقط الرأس، وأماكن المفضلة للمواعدة، وأذواق الموسيقى. وقد اشارت حول حسابات الطلاب على موقع فايسبوك أن٨٨،٨% يقومون بإفشاء معلومات عن تاريخ ولادتهم وجنسهم لوسيلة التواصل الإجتماعي، وأيضا٤٥،٨% يقومون بنشر عنوان السكن الخاص بهم. وهذه المعلومات كافية لتحديد هوية الشخص حتى ولو تم إزالة الإسم. وإن التعرض للخصوصية يؤثر على المستخدمين ولكنه يؤثر ايضا على مشغلي مواقع التواصل الإجتماعي، ففي حال إستطاع المعلنون بشكل مستقل تحدي المستخدمين المرغوبين من قبلهم، فستضعف أهمية دور وسيلة التواصل الإجتماعي كوسيط.

لقد جرى إتهام فايسبوك بإستغلال الرسائل الشخصية لمستخدميه في أميركا[٢]، حيث قدم متصفحان أميركيان للانترنت شكوى ضد فايسبوك واتهما الموقع بتحليل رسائلهما الشخصية من دون علمهما لنقل بيانات الى جهات معلنة، وأعلن المدعيان ماثيو كامبل ومايكل هورلي اللذان أكدا انتسابهما الى فايسبوك بالتوالي في ٢٠٠٩ و٢٠٠٨ عكس ما يؤكد موقع فايسبوك، فإن الشركة تعترض تلقائيا وبانتظام الرسائل الشخصية التي يتم تبادلها عبر الموقع لمعرفة مضمون أحاديث مستخدميه، على عكس الرسائل التي تدون على حائط المستخدمين ويمكن ان يراها مجمل الاصدقاء، فإن الرسائل الشخصية موجهة حصرا الى حساب معين، ورفع كامبل وهورلي شكواهما أمام محكمة كاليفورنيا حيث تتخذ شركة فيسبوك مقرا، واتهما شبكة التواصل الاجتماعي بجمع بيانات المستخدمين بغير علم هؤلاء وشاطرتهما جهات ثالثة هي جهات إعلانات وشركات تسويق وغيرها من الهيئات التي تحلل البيانات، واعتبرا ان هذه الممارسات تنتهك قوانين حماية خصوصية تبادل الرسائل الالكترونية، وتشكل معايير الخصوصية على موقع فايسبوك واحترام الحياة الخاصة في صلب مخاوف ١,٢ مليار مستخدم لشبكة التواصل حول العالم.

في تويتر مثلا، تتجلى مظاهر عدم الخصوصية أن تغريدة أي تويت صادرة عن مستخدم معين لمستخدم آخر قد يعيد توجيهها أي ريتويت الأخير إلى متابعيه مما يسمح برؤيتها من قبلهم، وهكذا دواليك ترسل من

١- Adrienne Felt, David Evans, Privacy Protection for social Networking APIS, University of Virginia Charlottesville, VA,

http;www.cs.virginia.edu.evans,pubs,proxy,privacybyproxy,pdf.p1

٢- موقع القوات اللبنانية، **إتهام فايسبوك بإستغلال الرسائل الشخصية لمستخدميه في أميركا**، متوفر عبر: https://www.lebanese-forces.com،٢٠١٤.

قبل المتابعين المذكورين لعدد كبير آخر من المستخدمين، إلى درجة أن تغريدة لعدد صغير من المستخدمين قد تنتهي بكونها ظاهرة لعدد كبير من الناس، وإلى أن تصبح متكررة وشائعة فيدرجها تويتر في لائحة التوجهات الظاهرة لجميع مستخدمي تويتر[١].

البند الثاني: البيانات الشخصية في برامج التواصل الإجتماعي

تبرز إشكالية البيانات الشخصية على برامج التواصل الإجتماعي[٢]، كون ترتكز آلية حماية البيانات الشخصية، في معظم القوانين، على عدد من المبادئ، يأتي في مقدمها: حظر جمع المعلومات ومعالجتها، إلا لهدف شرعي محدد ومعلن، لا يجوز الحيد عنه، إلا بموافقة صاحب المعلومات. وعليه تطرح البيانات الشخصية على برامج التواصل الإجتماعي إشكالية خاصة، تتمثل في قيام صاحب البيانات شخصيا بتحميلها على الموقع، ويعرضها على الإنترنت، مع موافقته على سياسة أو قواعد الخصوصية التي يعتمدها الموقع. وهذا يستدعي أولا، الإنتباه إلى أن الغالبية العظمى من مستخدمي المواقع، لا يقرأون الإتفاقيات التي يوقعون عليها، أو لا يفهمونها تماما. وبالتالي، فإن معالجة المعلومات وحفظها، إستنادا إلى موافقة صاحب العلاقة، تثير الشكوك حول مشروعيتها، طالما لم يتمكن المستخدم من إستيعاب إمكانات وأساليب وأهداف المعالجة، التي يمكنها أن تتعدد وتتشعب بما يخرج عن سيطرته، وربما عن سيطرة الموقع نفسه. أما ثانيا، فيفترض البحث، عن مدى إمكانية معرفة الهدف، الذي تجمع لأجله المعلومات، وتحديد شرعيته، وآلية ضبط الإلتزام به. على مستوى آخر، وبالعودة إلى النصوص القانونية، نتوقف عند غياب الأحكام القانونية الخاصة بحماية المعلومات الشخصية على برامج التواصل الإجتماعي، حتى في دول الإتحاد الأوروبي، بالرغم من ريادة هذه الأخيرة، في مجال حماية المعلومات الشخصية، والحياة الخاصة. فقد إهتم القانون بحماية الخصوصية، والبيانات الشخصية، ضد مستغليها من مجرمين، أو تجار، أو مستثمري معلومات، أو إدارة تميل إلى إساءة إستعمال حقها وسلطتها، بما يعرض الحقوق والحريات. إلا أنه لم يهتم أبدا بحمايتها ضمن إطار العلاقات الإجتماعية، وفي سياق نشرها من قبل المعني بها، وإغفاله تدابير الحيطة التي يستدعيها الحفاظ على حقه في الخصوصية وسلامته. ويندرج في هذا الإطار أيضا، عدم إكتراث الشباب للنتائج القانونية أو المادية، لما يعطون موافقتهم عليه، عبر الإنترنت، كشروط إستخدام بعض المواقع والبرامج والتطبيقات. والمثال الأوضح على ذلك، عدم التوقف عند قراءة الإتفاقية، بين الموقع الذي تحمل عليه المعلومات والمستخدم. ويعتبر ذلك، من الأمور الشائعة، ليس لدى الشباب فقط، وإنما

١- Peter Coe, op.cit, p15

٢- **منى جبور**، الشباب والإنترنت: الحق في الخصوصية، المرجع السابق، ص١٥٥٦وما يليها.

لدى معظم مستخدمي الإنترنت الذين يوافقون على الشروط دون الإنتباه إلى ما يرد فيها حول كيفية إستخدام المعلومات الشخصية ومصيرها والجهات الثالثة التي يمكن أن تصل إليها. ويزداد هذا الأمر خطورة مع الشباب، عندما يؤدي إلى إفشاء معلومات حساسة كتلك الخاصة بالصحة أو المعتقدات الدينية أو بالعرق أو الدين أو بالأهل وبأوضاعهم المالية والإقتصادية. وإذا أخذنا التعامل مع المحتوى مثالا، يمكن القول إن الكثيرين لا ينتبهون قبل تحميل أي محتوى أو نقله أو نشره أو توزيعه، سواء أكان نصا أو صورة أو فيلما، إلى عدم إنتهاك القوانين المرعية الإجراء، لا سيما متى كان هذا المحتوى ملكا لطرف ثالث. ففي هذه الحالة، يمكن إعتبار المستخدم معتديا على حقوق الملكية الفكرية، وذلك بمقتضى القوانين اللبنانية كقانون حماية الملكية الفكرية والصناعية تاريخ١٩٩٩ وقانون حماية براءة الإختراع٢٠٠٠، ويمكن التعامل بخفة مع المحتوى إلى إعتداء على الخصوصية والحق في الصورة والحفاظ على السمعة. وذلك، عندما يكون هذا المحتوى صورا لم يتم الحصول على موافقة أصحابها قبل نشرها أو تعليقات أو أخبار.

يبرز الخطر على الخصوصية[١] نتيجة الإستخدام غير القانوني للبيانات الشخصية، ومن دون اعتبار لحقوق أصحابها وذلك في القطاعين العام والخاص على حدّ سواء، فللبيانات الشخصية قيمة إقتصادية يسعى إليها المستثمرون لتعزيز فرص وصولهم إلى شرائح أكبر وأوسع من الزبائن، وإلى تنمية فرص استثماراتهم عبر تحديد أطياف الأشخاص وهي أيضاً ما تستخدمه السلطة كي تتمكّن من تحديد هويّة شخص ما (مثل: بطاقات الهويّة، والإستشفاء، والضمان الإجتماعي، وجوازات السفر)، ومن إدارة شؤون المواطنين وحماية السيادة والإستقرار الأمني والإجتماعي والإقتصادي في إطار تحقيق المصلحة العامة كذلك تستخدم البيانات الشخصية وتنقل وتتبادل تحت شعار الدفاع عن الأمن القومي أو نتيجة التزام الدول مكافحة بعض الأعمال والجرائم ذات الإرتدادات الكارثية: كالإرهاب مثلاً. وفي هذا المجال، تستعمل البيانات الشخصية بشكل منهجي من قبل الحكومات المختلفة سواء في أنشطتها الوطنية الداخلية أو في علاقاتها مع الدول الأخرى من خلال إتفاقيات أو من خلال أنظمة أمن وبرامج متخصّصة، ويعلو منسوب الأخطار مع بعض البيانات الشخصية التي يمكن إعتبارها بيانات حسّاسة، وذلك نظراً لما يمكن أن يتركه انكشافها من أثر سلبي على كيفية التعامل مع المعني بها سواء من قبل السلطات المختصة أو من قبل الآخرين. وتتمثّل هذه البيانات، في كلّ ما يسمح بتحديد الآراء والمعتقدات والوضع الإجتماعي والعرق

١- **موقع المجد**: متوفر عبر http;www.almajd.ps.ac.showdetail&did5351 ٣٠آذار ٢٠١٣

والهويّة البيولوجية والميول السياسية والجنسية. من هنا، تكون القاعدة في ما يتعلّق بهذه البيانات هي حظر معالجتها، أمّا السماح بمعالجتها، فهو الإستثناء، وذلك في حالات محدّدة حصرا، ويندرج في هذا الإطار أيضاً: تقنيات الرصد وجمع البيانات والتتبع والمعالجة والتنقيب وتطبيقات التجسّس. أمّا مصدر الخطر هو الأكبر فهو غياب التشريع وعدم وجود هيئة متخصّصة في حماية البيانات الشخصية. لذا، لا بدّ من رسم حدود واضحة، لا يمكن للدولة أن تتجاوزها منعاً للإعتداء على الحرّيات وصوناً للحقوق.

لقد حددت[١] العناصر التي تشكل إنتهاكا للخصوصية وهذه العناصر تتمثل بالتالي: كشف عن معلومات خاصة ومحرجة، نشر معلومات حرفية يمكن من خلالها رسم صورة خاطئة عن صاحب المعلومة، إقتحام عزلة الأفراد ومراقبة تحركاتهم، أو الإطلاع على أسرارهم ومعلوماتهم وحياتهم الخاصة.

كشفت شركة التواصل الاجتماعي، فيسبوك، عن تقريرها نصف السنوي الذي يغطي الفترة ما بين حزيران ٢٠١٣ وكانون الأول من العام ذاته، والذي يظهر عدد الطلبات الحكومية الرسمية[٢]التي تلقتها حول معلومات عن عدد من المستخدمين داخل تلك الدول، وهنا نقدم لكم الدول العربية التي شملها هذا التقرير. مصر: قدمت ستة طلبات لمعلومات حول ستة أشخاص، الكويت: تقدمت بأربعة طلبات حول ثلاثة أشخاص، لبنان: ١٢ طلبا لمعلومات عن ١٢ شخصا، البحرين: طلب واحد حول شخص واحد، عُمان: ثلاثة طلبات لمعلومات عن ثلاثة أشخاص، فلسطين: أربعة طلبات حول أربعة أشخاص، قطر: ثلاثة طلبات لمعلومات حول خمسة أشخاص، السودان: أربعة طلبات حول أربعة أشخاص، الإمارات العربية المتحدة: طلبان حول شخصين. وعلى الصعيد الدولي، تصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الطلبات التي وصل عددها إلى ١٢.٥٩ ألف طلب حول ١٨.٧ ألف شخص، تليها المملكة المتحدة بـ ١٩٠٦ طلبا حول ٢٢٧٧ مستخدما.

١- Perle and Williams on publishing law: Third edition,2004,volume1,chapter6,this book.com be found on this link: https:books.google.com.lb.book.

٢- قناة سي أن أن العربية، **تعرف على الدول العربية التي طلبت من فايسبوك معلومات عن المستخدمين**، متوفر عبر: https: Arabic.cnn.com.middeeast. نشر في٢٠١٤ وجرى تحديثه في أيلول ٢٠١٦.

إن غياب الرقابة على مواقع التواصل الإجتماعي وأي رادع قانوني فعال ساهما بتسهيل هذا النوع من التصرفات[١].

يتضح لنا مما سبق بيانه، بأن الوسائل التي تتعرض للخصوصية هي نفسها التي تتعرض للحياة العملية اليومية ولكن يختلف الأمر بأن الوسيلة أصبحت اليوم من خلال مواقع التواصل الإجتماعي وأجهزة التلفون.

الفقرة الثانية: تأثير برامج التواصل الإجتماعي على حياة المستخدم والإعدادات التي يمكن التحكم بها

بالرغم من كل ما تم تبيانه من إنتهاكات عدة تطال خصوصية الفرد وتؤثر عليه إلا أن غالبية الناس تواجه إفراطا كبيرا في الإستخدام لهذه البرامج لا بل الإدمان عليها حتى. من هنا سوف يتم التصدي لذلك عبر الحديث عن حالات الإدمان التي باتت تواجه المستخدمين لبرامج التواصل الإجتماعي في البند الأول، على أن نطرح بعدها إعدادات ضبط الخصوصية في سبيل مواجهة المستخدم الآخر أو في سبيل مواجهة أصحاب المواقع هذه في البند الثاني.

البند الأول: الإستخدام المفرط لبرامج التواصل الإجتماعي(الإدمان)

يعتبر الإدمان حالة تفرضها العادة على سلوك معين وتكراره يوميا دون إمكانية العيش بدونه والذي يمتاز برغبة ملحة يصعب الإستمرار بدونها وحتى لدرجة فقدان السيطرة عليها، والذي تكون عوارضه نفسية كونها تترك أثرا نفسيا معينا ينعكس على الفرد وحده. وتصل لدرجة الهوس مع الدخول المتكرر لكل هذه المواقع. باتت غالبية الناس تواجه إدمانا مفرطا لبرامج التواصل الإجتماعي وأصبحت هاجسا يشغل فكرهم دائما، والإستغناء عنها بات مستحيلا حتى تم إعتبارها وكأنها من أساسيات الحياة اليومية كالماء والكهرباء والطعام. فالسؤال الذي يراود فكر أي فرد هل تمتلك حساب فايسبوك؟ عندك واتساب؟ ما يعني أنها في فكر كل فرد. حتى إن البعض ومع تعطل أي موقع منها يبدأ بالتوتر وأسئلة كثيرة هل أيضا توقفت عندك؟.. ولدرجة في حال تعطل خدمة الواي فاي أو توقف الإشتراك الشهري بسبب عطل تقني معين يتلخبط الفرد.

١- Christpoher F.Spinelli, Social Media: no friend of personal privacy, the elon journal of undergraduate research in communications, vol1, no2,fall2010,p64-65

- إن وقفة ضرورية[1] لا بد منها عند مواقع التواصل الاجتماعي التي شاع استخدامها في الآونة الأخيرة لدى شرائح كبيرة من الناس ولاسيما الأطفال والمراهقون، ولسنا هنا في موضع إطلاق الأحكام الشرعية إذ من المعلوم أن لكل تقنية استخدامات يمكن أن تكون حلالاً أو حراماً حسب محتوياتها وتوجه استخداماتها، وإنما نهدف إلى رصد التأثيرات التي يمكن أن تكون لهذه المواقع على الصحة النفسية والاجتماعية وعلى الحياة الدينية والأخلاقية خاصة بالنسبة لجيل الشباب الذي يعتبر المستخدم الأكبر لهذه المواقع، إذ من الواضح استخفاف الآباء والمربين بالآثار السلبية لهذه المواقع وتركهم الأمور على عواهنها من دون أية محاولة ضبط أو توجيه أو ترشيد. فأول ما يقال إن هذه المواقع صارت جزءاً من الحياة النفسية والاجتماعية بمعنى أننا نتحدث عن واقع شبه مفروض لا يجدي فيه المنع، ثم إن الصفة الإدمانية واضحة جداً لا سيما في استخدام المراهقين والشباب والنساء في البيوت، حيث يزيد عدد ساعات الجلوس على مواقع التواصل الاجتماعي عند البعض عن ٨ ساعات يومياً، فضلاً عن أن بعض أجهزة الهاتف الحديثة تسمح بالتواصل مع هذه المواقع طوال الأربع والعشرين ساعة في اليوم، إن الإدمان بما فيه من هروب من الواقع وعدم سيطرة على النفس وزيادة في التعرض للمادة الادمانية يكاد يكون وصفياً في سلوك المراهقين مع مواقع التواصل إضافة الى نسبة من الكبار، ومن الواضح أن هذا يمثل خطراً كبيراً على الوقت اللازم للإنجاز في الحياة التعليمية والمهنية والاجتماعية والدينية فضلاً عن أخطار التعرض للمواد الضارة أخلاقيا، إن عدم التوازن في إدارة الوقت الذي نلاحظه على جيل الأبناء والاستسلام للإدمان الحاصل على هذه المواقع ينعكس على بناء شخصياتهم بأكثر من مستوى، فمن جانب لا يسمح هذا الوضع بممارسة أدوار الحياة الطبيعية ومنها الأدوار الاجتماعية خارج البيت وداخله والأدوار التعليمية والثقافية والانجازية والدينية من تعبد وتعلم.

- أثبتت دراسة جرى إعدادها أن ٤٠٠ مليون شخص يعانون من ظاهرة الإدمان على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ويعد هذا النوع من الإدمان الجديد أقوى من الإدمان على الخمر أو المخدرات أو التدخين، وهو أحد أسباب ظهور حالات التوتر والاكتئاب التي قد تؤدي إلى الانتحار. وأوضحت الدراسة العلمية التي نشرتها صحيفة ديلي ميل البريطانية أن الإفراط في استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قد يؤدي إلى اكتساب عادات سيئة منها عدم النوم باكراً وعدم الالتزام بالمواعيد. وأشارت الدراسة إلى أن هذا النوع من الإدمان يترك آثارا نفسية وجسدية على المدمن منها الخمول الجسدي وقلة الحركة والصداع والشعور الدائم بالتوتر والتعب خصوصا عند انقطاع الإنترنت، إضافة إلى حب الوحدة والتشبث بالرأي والهروب من مواجهة المجتمع الواقعي. وتشير دراسة حديثة إلى أن

١- **ماهر سقا أميني**، آثار مواقع التواصل التواصل الإجتماعي، جريدة الخليج متوفر عبر www.alkhaleej.ae، ٢٠١٢

الدماغ يرغب في تفقد موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك مرة كل ٣١ ثانية، كما حذرت دراسة أخرى من خطورة إدمان المراهقين على مواقع التواصل الاجتماعي وذلك تجنباً لإصابتهم بالضغوط النفسية التي قد تقودهم إلى الأفكار الانتحارية. وأكدت دراستين عن وجود صلة بين استخدام المراهقين وسائل التواصل الاجتماعي لأكثر من ساعتين يوميا وبين قابليتهم لتعاطي المخدرات وإصابتهم بأمراض الاكتئاب[١].

- يكمن الضرر في التغير السلوكي الناتج عما يتضمنه هذا الإدمان من قضاء وقت متزايد عبر الإنترنت للحصول على نفس التأثير المبهج، وهو ما يعني أن وسائل التواصل الاجتماعي هي النشاط الرئيسي الذي يمارسه الشخص. كما يعني أيضًا تشتيت الانتباه عن المهام الأخرى، والتعرض لمشاعر سلبية في حالة تقليل أو توقف التفاعل مع وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى البدء في استخدامها من جديد خلال وقت قصير من التوقف النهائي. علينا أن نقلق كذلك من تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على النوم، وتراجع أوقات "عدم الاتصال" بالإنترنت، لإتاحة الوقت لمسؤوليات العمل أو التفاعل الاجتماعي وجهًا لوجه. وهو مرتبط بالاكتئاب والوحدة كذلك، إذ يمكن أن يكون كلاهما سببًا أو أثرًا لإدمان الشبكات الاجتماعية. وما يظهر هو أن الشبكات الاجتماعية قد حلت محل الكحول كوسيلة للتفاعل الإجتماعي مع الآخرين. قد لا يكون من المفاجئ معرفة إرتفاع نسبة الشباب الممتنعين عن المسكرات على مدار العشرة أعوام الماضية، إذ إرتفعت هذه النسبة من ١٧% إلى ٢٤ %. إذ يبدو قضاء الوقت على شبكة الإنترنت أكثر جاذبية من قضائه مع الأصدقاء في إحدى الحانات. حتى الآن، ما من علاج معروف لإدمان وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى الرغم من أن وعينا بهذه المشكلة يزداد تطورًا، إلا أن إدمان وسائل التواصل الاجتماعي لا يخضع للتصنيف كإضطراب عقلي مثل سوء إستخدام المواد الأخرى. إذا أردنا لذلك أن يحدث، فيجب أن يكون هناك تعريف أوضح للأعراض وتطورها بمرور الوقت[٢].

لذلك يتضح لنا مدى الإفراط لا بل الإدمان على مواقع التواصل الإجتماعي التي خلفت بدورها إنعكاسات نفسية طالت الفرد وإنتقلت لتطال أسرته. مما يفيد للقول بأنها باتت ظاهرة إجتماعية جديدة بالإضافة إلى الظواهر الأخرى التي تؤثر في حياة الفرد الخاصة وتجعله في عزلة عن المجتمع والناس.

١- ٤٠٠ مليون مدمن على إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي، موقع الجزيرة، متوفر عبر :www.aljazeera.net.news، ٢٠١٥

٢- مقال عبر الإنترنت: **شبكات الإدمان، خطر وسائل التواصل يماثل الكحول والمخدرات**، موقع ميدان الجزيرة، متوفر عبر midan.aljazeera.net.، مكة المكرمة، ٢٠١٧.

البند الثاني: إعدادات ضبط الخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي بالنسبة للمستخدم وأصحاب المواقع

إن إجراءات ضبط الخصوصية تنقسم في سبيل مواجهة المستخدم الآخر وفي سبيل مواجهة أصحاب المواقع هذه، من هنا سوف نتطرق أولا إلى الإجراءات المعتمدة في سبيل مواجهة المستخدمين، وثانيا في سبيل مواجهة أصحاب برامج التواصل الإجتماعي.

أولا- في سبيل مواجهة المستخدم الآخر:

يستطيع المستخدم التحكم بإعدادت الخصوصية في سبيل مواجهة المستخدمين الآخرين، فيسعى جاهدا إلى إتباع إجراءات معينة تجعله إلى حد ما يحافظ على خصوصيته ويحمي حياته الخاصة من المستخدم الآخر، ولكن في سبيل مواجهة شركات المواقع ليس بمقدوره حماية الخصوصية هذه إلا إذا جرى التعديل على هذه الشروط، كوضع بند يفيد بعدم جواز خرق الخصوصية.

- يمكن التحكم على وسائل التواصل الإجتماعي بإعدادات الخصوصية، وهي متشابهة عليها. فهي تشمل من يستطيع رؤية السيرة الذاتية للمستخدم ومن يمكنه الإطلاع على ما يشاركه مع الغير ومن يستطيع الإتصال به وما إذا كان موقعه الجغرافي يبقى سريا أم لا. على موقع فايسبوك يمكن إجراء الإعدادات التالية: Who can see my stuff. (public, friends, only me, and custom الخيارات تتضمن(ويمكن أيضا إختيار من يمكنه الإتصال بك. ويمكن على وسائل التواصل الإجتماعي الأخرى البحث عن إعدادات الخصوصية مثل تويتر تحت عنوان أو غيرها من العناوين المشابهة. privacy settings Security and كما يمكن عبر تويتر من خلال عدم إختيار خاصية أو وظيفة إبقاء موقعك الجغرافي سري. كما يمكن محو المعلومات المتعلقة بمواقعك الجغرافية السابقة في ذات المنطقة. وقد عمدت بعض الجامعات أو المؤسسات إلى نشر تعليمات وتوجيهات بخصوص إعدادات الخصوصية على مواقعها، نذكر منها جامعة تكساس بالنسبة لوسائل التواصل الإجتماعي فايسبوك وتويتر وإنستغرام وغيرها من البرامج، ونرى أن الكثير من المستخدمين، وإن كانوا يعلنون عن حرصهم على خصوصيتهم، لا يقومون بما هو مطلوب منهم لجهة إعدادات الخصوصية

على مواقع التواصل الإجتماعي لضمان هذه الخصوصية. بالإضافة إلى ذلك، قد يهمل مستخدمون كثر إجراء هذه الإعدادات أو لا يهتمون أصلا بها لإعتقادهم أن ما ينشرونه ليس بذي أهمية ولا يشكل خطرا عليهم أو لرغبتهم في نشر صورهم وتعليقاتهم للجمهور ولأكبر عدد من الناس رغبة بالتباهي بما يملكونه أو بمواهبهم أو بشكلهم. ويبدو أن أغلبية مستخدمي وسائل التواصل الإجتماعي لا يحسنون ضبط الإعدادات الخصوصية، وبالتالي نرى أن المستخدم الضامن الأول والأخير لخصوصيته على وسائل التواصل الإجتماعي، فعليه أولا الإطلاع على الإمكانات التي توفرها هذه الوسائل وعلى التطبيقات المعلوماتية الأخرى التي ينزلها على هاتفه الذكي، ثم عليه إتخاذ التدابير العملية والتقنية للحفاظ على خصوصيته[١].

- ففي واتساب مثلا، يتم الدخول إلى الضبط ومن ثم إلى الحساب الخاص بالشخص ومن بعدها إلى الخصوصية، يتبين لنا أن ثمة أمور عديدة تتعلق بالحساب الشخصي لواتساب إن كان لناحية آخر ظهور له على التطبيق حيث بإمكانه أن يعمل على جعله متاح للجميع أو للأرقام المسجلة لديه أو لا أحد، بالإضافة إلى الصورة الشخصية للمستخدم التي من الممكن أن تكون متاحة للجميع أو للأرقام المسجلة أو لا أحد، وكذلك الأمر بالنسبة للحالة لدى الشخص التي أيضا قد تكون متاحة للجميع أو للأرقام فقط أو لا أحد[٢]. يتبين لنا أن مدى ضرورة وعي المستخدم عند إستخدامه لمثل هذه التطبيقات وتحكمه في الخصوصية لمواجهة كل تعد أو إنتهاك أو تعرض من قبل المستخدم الآخر.
- ويمكن موقع فايسبوك المستخدم من تجميع أصدقائه ضمن فئات وتحديد خصائص مختلفة وإعدادات بالنسبة للخصوصية لكل من هذه الفئات. ولكن هذا الأمر ليس بالشيء السهل، وقد يكون مهمة شاقة، ولا سيما في ضوء كبر عدد الأصدقاء وتحديد المعيار الذي على أساسه يتم التجميع، وإمكانية عدم وضع أصدقاء معينين ضمن أي من الفئات أو إنضوائهم ضمن عدة فئات، وفي ضوء مدى جدوى التجميع بالنسبة لإعدادات الخصوصية على الموقع. في الواقع، يصعب ضبط من يرى المعلومات المنشورة على وسائل التواصل الإجتماعي بالنظر للعدد الهائل للمستخدمين على هذه الوسائل وإزديادهم

١- **وسيم الحجار**، المرجع السابق، ص ٤٥ وما يليها.

٢- لتفاصيل أكثر مراجعة تطبيق واتساب، متوفر عبر: w.w.w.whatsapp.messenger

المستمر وإتساع مفهوم الأصدقاء، بالإضافة إلى أن العديد من المستخدمين يهملون وضع إعدادات الخصوصية بالنظر لتعقيداتها وصعوبة إجرائها[١].

وفي هذا السياق، تفحص فايسبوك في كانون الأول عام ٢٠٠٩ إعدادات الخصوصية لكل مستخدم وأعادها إلى الإعدادات المعتادة أو الأصلية. ووجد فايسبوك أن فقط ٣٥% من المستخدمين قد قرأوا الإعلان عن هذا التعديل وغيروا إعدادات الخصوصية العائدة لهم، في حين أن ٦٥% من المستخدمين غير واعين لمن تذهب معلوماتهم[٢].

وفي تشرين الثاني عام ٢٠١١، بعد مراجعات من قبل جمعيات الدفاع عن الحياة الخاصة، تم إبرام إتفاق بين فايسبوك وبين لجنة التجارة الفيدرالية، حيث إلتزم فايسبوك بالحصول على الموافقة الصريحة والإيجابية للمستهلكين قبل نشر تعديلات تلغي إعداداتهم للخصوصية، وعلى وقف الوصول إلى بيانات المستخدم بعد إنقضاء ٣٠ يوما على إلغاء حسابه على فايسبوك[٣].

من التوجيهات الواجب إعتمادها من قبل الفرد المستخدم لوسائل التواصل الإجتماعي لحماية نفسه: عدم الإفراط في مشاركة الغير في معلوماته، والتفكير حول كيفية إستخدامها من قبل الغير وبماذا توحي للغير عند رؤيتها، وعدم مشاركة معلومات حساسة بتاتا(كالعنوان وتاريخ الميلاد وإسم العائلة للأم ورقم الضمان الصحي)، وإتباع سياسة صاحب العمل حول وسائل التواصل الإجتماعي وينبغي عليه الحذر دوما لجهة ما ينشره على الإنترنت. فمجرد نشر الخبر على وسيلة التواصل الإجتماعي، سيبقى للأبد في مكان ما على الإنترنت ويمكن الوصول إليه من كل شخص مهتم بذلك. وعلى المستخدم مراجعة ما هو منشور

١- Fabeah Adu-oppong,Casey K.Gardenier, apu kapadia,Patrick p tsang, social circles;tackling privacy in social networks, department of computer science, institute for security technology studies, Dartmouth college, hanover, usa hanover, http.www,cs.indiana.edu,pdf,p1

٢- Christopher F.Spinelli, Social media: no friend of personal privacy, the elon journal of undergraduate research in comminications, vol1, no2, fall2010, p62-63.

٣- Celine Castets. Renard, Droit de l internet; droit francais et europeen, 2eme edition, Montchrestien, lextenso, editions, 2012,p81.

بشكل دوري، فقد يتم العثور على قدح وذم أو معلومات خاطئة منشورة عنه. تجاهل الإتصالات والطلبات والدعوات الصادرة من غرباء، وعدم الإجابة على البريد غير المستدرج وحتى على كبسة عدم تلقي الرسائل للمستقبل. وبشكل عام عدم الكبس على أي رابط غير معروف، وعدم الإجابة على الألعاب والأسئلة المتفرقة[١].

من النصائح للمستخدمين على وسائل التواصل الإجتماعي: إتخاذ تدابير لتضييق الجمهور الذي يتوجه له وما يقوم بنشره عليها، والتنبه إلى أن الغير الذي يشاركه صوره ومعلوماته قد يشاركها مع الآخرين دون معرفته ولا موافقته، وإن إستعمال تطبيقات المعلوماتية يعني إتخاذ تدابير إضافية ومختلفة لحماية الخصوصية، وإن الأهل يستطيعون حماية أولادهم من خلال النقاش معهم حول محادثاتهم وبياناتهم الممكن القبول بها على وسائل التواصل الإجتماعي ومن خلال مراقبة نشاطاتهم عليها وإستخدام وسائل التحكم العائدة للأهل. وإذا كان المستخدم لا يستطيع التحكم في ما قد يشاركه به المستخدمون الآخرون في حساباتهم الخاصة، إلا أنه يمكن إستعمال أدوات لمنع هذه المعلومات من الظهور في حسابه الخاص. مثلا، فايسبوك يقدم خاصية لمراجعة المعلومات المعروضة المعلمة من قبله قبل ظهورها في حسابه ليراها الغير. ولتجنب تغيير إعدادات المستخدم لجهة الخصوصية، عليه التنبه إلى كون حسابه على وسائل التواصل الإجتماعي هو آمن ولا يمكن إختراقه وأنه لن يفشي كلمة السير العائدة له للغير[٢].

على المستخدم إستعمال كلمة سر وإسم مستخدم صعبة لا يمكن توقعها، كما عليه تغيير كلمة السر كل فترة. وقد تكون كلمة السر عائدة لنظام التشغيل على حاسوبه الشخصي أو لهاتفه الخليوي، والذي يستعمله للوصول إلى التطبيق المتعلق بوسيلة التواصل الإجتماعي. وفي حال إختراق حسابه على وسيلة التواصل الإجتماعي، أي الإستيلاء عليه من قبل الغير، على المستخدم إعلام وسيلة التواصل الإجتماعي فورا والطلب منها إقفال الحساب أو إعادته إليه. وعليه أن يزودها بالمعلومات التي تطلبها والتي تمكنها من

١- Steven Venezia, the interaction of social media and the law and how to survive the social media revolution, new Hampshire bar journal, winter2012, p30-social media and online video privacy, seminar lesson plan and class activites, a consumer action publication, www.consumer-action, org, p9.

٢- Social media and online video privacy, seminar lesson plan and class activites, a consumer action publication,www.consumer-action.org.p5,6,7.

التحقق من أنه هو فعلا صاحب الحساب الأصلي. وعليه بالتالي مسبقا أن يحتاط لهذه الحالة عبر حفظ جميع المعلومات والبيانات التي قد يحتاج لإستعمالها لإسترداد حسابه. ويجب على المستخدم التنبه بشكل خاص إلى التطبيقات المتعلقة بوسائل التواصل الإجتماعي والتي يتم تشغيلها على الهواتف الذكية، فيجب الحرص على تنزيلها فقط من مصادر موثوقة، كموقع آبل ستور أو غوغل بلاي ستور أو الموقع الرسمي للبنك بالنسبة لتطبيق إدارة حساب مصرفي. كما يجب على المستخدم قراءة تعليقات المستخدمين الآخرين حول التطبيق المعلوماتي، فإذا لا يوجد أو وجدت تعليقات سلبية، فإنه يجب التنبه من التطبيق. ويمكن الوصول إلى هذه التعليقات على موقع تنزيل التطبيق أو من خلال إجراء بحث حول إسم التطبيق من خلال محركات البحث. ويجب قراءة سياسة التطبيق المعلوماتي حول الخصوصية، فكثير من التطبيقات تصل إلى معظم معلومات المستخدم على هاتفه الذكي. فمثلا على فايسبوك، بالإضافة إلى المعلومات المفتوحة للعامة الممكن الوصول إليها، يمكن للتطبيقات المعلوماتية أن تطلع على لائحة أصدقاء المستخدم. ومعظم تطبيقات المعلوماتية عند تنزيلها ووضعها على هاتف المستخدم الذكي تعلمه عن المعلومات على هاتفه التي تستطيع الوصول إليها وتطلب موافقته على ذلك. وعلى المستخدم، تقييم ذلك وموازنة حاجته للخصوصية وحاجته للتطبيق، لاسيما إن كان لا يترك للأخير الخيار، وله أن يزيل التطبيق عن هاتفه ويبحث عن تطبيق آخر يؤدي ذات الوظائف أو وظائف مشابهة ولكن يسمح له بإعدادات خصوصية أكثر ملائمة. ويجب على المستخدم إجراء إعدادات الخصوصية بالنسبة لوسائل التواصل الإجتماعي وكذلك لهاتفه أو جهازه. وتجنب تحديد موقعه الجغرافي للتطبيق إلا إذا كان ذلك ضروريا لتشغيل التطبيق مثل تطبيق لطلب التاكسي وسيارة أجرة أو تطبيق لتحديد الإتجاهات ولتوجيه المستخدم للوصول إلى المكان المقصود منه أو لإعلامه عن الأمكنة القريبة منه. وينصح المستخدم بإختيار خاصية التعديلات الأوتوماتيكية للبرامج فهذه تتضمن غالبا تعديلات تتعلق بالأمان في ضوء تطور وسائل الإختراق. وإذا تطلب تطبيق معلوماتي تعديل يدوي، فهذا لأنه يطلب الإذن للوصول إلى معلومات إضافية، وفي هذه الحال يجب التنبه عند إعطاء مثل هذا الإذن[١].

١- Social media and online video privacy, op.cit, p 5,6,7

بات من المؤكد أن لبرامج التواصل الإجتماعي إنعكاسات عديدة تطال حياة المستخدم الخاصة وتؤثر فيها وتعرضها للإنتهاك والتعدي. فعند تنزيل أي برنامج من هذه البرامج هل لسألت نفسك عن الضرورة في حاجتها لتعرض حياتك الخاصة للتعدي؟ هل الخدمات التي تمنحها هي أفضل من خصوصية الحياة؟ تساؤلات عديدة تخطر في تفكير كل مستخدم.

ثانيا- في سبيل مواجهة أصحاب برامج التواصل الإجتماعي:

يرى البعض[١] أن شروط إستخدام الموقع المحددة من قبل فايسبوك هي ملتبسة وتحتمل عدة تفسيرات وأن الموقع ليس ديمقراطيا كما يوحي، ولا يعطي القدرة على التحكم للمستخدمين وهو يستعمل تعابير قانونية تقنية غير مفهومة من قبل الجمهور العادي، وتكون سياسة الخصوصية محالا إليها وليست مذكورة ضمن المستند ذاته لتسهيل مراجعتها. ويستغل مشغلو مواقع التواصل الإجتماعي عدم وعي المستخدمين حول شروط الخصوصية ومكان الضعف فيها لتحقيق أرباح مادية، فكلما كان عدد السيرات الذاتية المفتوحة للجمهور أكبر كلما أقدم المعلنون أكثر على إستخدام الموقع. وإن إعدادات الخصوصية الأصلية تسمح للشركات برؤية إهتمامات الشخص وهواياته.. وبالتالي تسويق سلع معينة لأفراد محددين.

لذلك وعطفا على ما سبق توضيحه، تبقى مسألة الخصوصية من المواضيع الهامة التي تطال تفكير كل إنسان على وجه الكرة الأرضية ومن واجب القانون توفير الحماية القصوى لها، وردع أية إنتهاك يطالها ويؤثر فيها، فلكل إنسان الحق في أن يحمي حياته الخاصة بعيدا عن أعين الناس والمجتمع. وبالتالي التفتيش عن ما يضمن الحياة الخاصة للمستخدم من خلال تعديل الشروط التي تنتهك الخصوصية أو فرض الرقابة وإصدار القوانين التي تحمي حياة المستخدم.

١- Christopher F. Spinelli.social media.op.cit.p62-63.

الخاتمة

حتى تكتمل الفائدة من هذه الرسالة، لا بد لنا في النهاية من وضع خلاصة لما تم بحثه وتقديمه وصولا إلى تقديم مجموعة من المقترحات التي نأمل أن تتم الفائدة من خلالها.

تعد عقود برامج التواصل الاجتماعي من **العقود الملحة الضرورية**، فالغالبية العظمى من الأشخاص ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه البرامج، على المستوى الاقتصادي والثقافي والعائلي والترفيهي...، وبات العيش من دونها مستحيلا، لذلك صارت في رأي الكثير من الحاجيات الأساسية كالمسكن، الملبس، المأكل، الغاز.

ونظرا لاعتبار هذه العقود من العقود الملحة، يأتي تصنيفها **بعقود الموافقة**، كون الشخص- المستخدم ارتضت إرادته بالموافقة على هذه الشروط دون المساومة على الشروط الخاصة ببرامج التواصل الاجتماعي، وليس له سوى الموافقة لتحميلها أو الرفض والخروج منها. فالمفاوضات أو حق تعديل أحد البنود غائب بشكل تام عن هذه العقود لذلك اعتبرناها من عقود الموافقة (الإذعان).

إن الرضى المعبر عنه هنا، **ليس الرضى السليم** المتعارف عليه. فصحيح أن المستخدم المتعاقد اختار بملء إرادته تحميل البرنامج، غير أن لا خيار له بالرفض، وإذا جاء الرفض ما الفائدة إذا؟ فالرضى كان بالقبول فقط، وجاء نتيجة الحاجة الملحة للاستفادة من خدمات هذه البرامج، فكان الرضى هنا محفوفا بالعيوب المستحدثة المؤثرة على سلامته، فالمستخدم **مكره بالقبول** للاستفادة من الخدمات التي توفرها هذه المواقع، وكونه أحيانا يقع ضحية إعلانات خادعة تؤثر في قيام العقد وتكوين الرضى فيه. **وبالتالي الرضى يحوي عيبا من العيوب المستحدثة ألا وهو الإكراه المعنوي عبر الإدمان على إستخدام هذه البرامج.**

إن استخدام هذه البرامج يعمل على **انتهاك الخصوصية** بل القضاء عليها، لان بيانات المستخدم أصبحت ملكا لأصحاب الشركات هذه، ويمكن لهذه الشركات المُشغِّلة، وفقا لبنود العقد، استخدام البيانات والسماح ببيعها. وبالتالي، **أجاز الرضى** (عبر الموافقة الملحة) **خرق الخصوصية!**

هنا، لا بد من العمل على التوفيق بين الرضى، وما يفرضه من التزام بالعقد من جهة، وحماية خصوصية المستخدم الذي وافق على العقد من جهة أخرى، عبر اتخاذ الحماية اللازمة، **أي إقامة التوازن بين الحماية للإرادة التي اختارت والخصوصية التي استبيحت.**

وفيما يتعلق بإجراءات ضبط الخصوصية، فهي تعتبر كافية لحماية نفسه في سبيل مواجهة المستخدم الآخر، غير أنها ليست بالفعالة في **سبيل مواجهة أصحاب المواقع** باعتبار أنه مجرد القبول بهذه الشروط تصبح معلوماته مكشوفة لهذه الشركات.

ويعد بند خرق الخصوصية في عقود برامج التواصل الإجتماعي من **البنود التعسفية**، لأنها تحتوي على شروط مخلة بصحة التعاقد، كون المستخدم لا يستطيع مناقشة تفاصيله، وينتهك حقا من حقوقة الأساسية.

وإذا ما عدنا إلى النصوص المعمول بها في لبنان، كالمادة ١٤ من الدستور اللبناني، والمادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٧ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، نستنتج أنها ترتبط بخصوصية الفرد، **لكنها غير كافية لتأمين الحماية لها.** فنحن بحاجة إلى نصوص جديدة تعنى بموضوع الخصوصية، لأن النصوص التي تحكمها الصيغ التقليدية لا تواكب أو تستوعب التطور التكنولوجي وما صاحبه من تغييرات عميقة طالت جذور الحياة كلها. ومن المفروض العمل على إعادة النظر بهذه القوانين عبر إضفاء التعديلات اللازمة على البنود التي تضعها شركات المواقع هذه، أو العمل على إصدار قانون خاص لحماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. **فالقوانين المعمول بها غير كافية لتعديل ومعالجة القصور التشريعي الذي يعاني منه لبنان.**

وأخيرا، وأمام هذا البحث حول الطبيعة القانونية للرضى في عقود برامج التواصل الاجتماعي، توصلنا إلى أن العلاقة القائمة في هذا العقد تحتوي على طرفين: المستخدم الذي يعد الطرف الضعيف في العقد الذي ليس بمقدوره المناقشة في بنود العقد، إما القبول كما هو أو رفضه كما هو. أما الطرف الآخر لأصحاب شركات مواقع التواصل أي الطرف الأقوى في العقد المسيطر على كل تفاصيله والواضع شروطه. فيكون الرضى في عقود برامج التواصل الاجتماعي له **طبيعة قانونية خاصة** يحتاج إلى نص خاص يرعى قيامه وتنظيمه.

وفي ظل الفراغ التشريعي القائم وغياب السعي لإصدار قوانين جديدة لمواكبة موجة التطور الواسعة التي تلحق كل نواحي الحياة، نضع بين أيديكم **بعض المقترحات** على أمل أن يكون لها بصمة في معالجة هذا الموضوع على أهميته وضرورته، على النحو الآتي:

- إصدار قوانين خاصة تنظم برامج التواصل الإجتماعي.
- إضفاء التعديلات اللازمة على القانون المدني اللبناني فيما يتعلق بالإكراه وتكوين العقد وعقود الموافقة.
- ضرورة التعاون بين كل من القطاعين العام والخاص، وهيئات المجتمع المدني، وتنسيق الجهود فيما بينهم، الأمر الذي يساعد في تنفيذ حملات توعية وتدريب لمختلف المعنيين بالأمر كرجال القانون، رجال الأمن، المستخدمين.
- التكامل بين القوانين التشريعية لمواكبة التطورات التي أضفتها التكنولوجيا.

فهل من الممكن أن يشهد لبنان إقرارا لقوانين جديدة تواكب هذه المسيرة التكنولوجية، وتضفي التعديلات على القانون المدني اللبناني، على النحو الذي جرى في فرنسا حيث عدل القانون المدني الفرنسي، بطريقة لا تجعل من المستخدم الطرف الأضعف اقتصاديا في العقد، والعمل على إعادة التوازن بين الأطراف بإلغاء البنود التعسفية؟ هذا السؤال نضعه بين الأيدي المعنية بالأمر!!

ختاما، نأمل أن نكون قد وفقنا في معالجة موضوع الطبيعة القانونية للرضى في عقود برامج التواصل الاجتماعي، و**نستطيع القول بأن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي صعب، ولكن العيش من دونها أصعب...**

*****

الملحق

دراسة عن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في الحياة اليومية[١]

١- الجنس:

□ ذكر □ أنثى

٢- العمر:

□ تحت ال ١٨ □ ١٨-٢٥ سنة □ ٢٥-٤٥ سنة □ ٤٥-٦٠ □ فوق ال ٦٠

٣- المستوى التعليمي:

□ ما دون المتوسط □ متوسط وثانوي □ جامعي □ دراسات عليا

٤- المهنة:

□ موظف □ مهنة حرة □ لا يعمل □غير ذلك حدد: .....

٥- خدمة الإنترنت المتوفرة:

□ Wi-fi □ إنترنت تلفون 4g □ الاثنين معا" □ لا شيء

٦- عدد ساعات إستخدام الإنترنت:

□ ما دون الساعتين □ ٢ الى ٤ ساعات □ فترات متقطعة طيلة اليوم

٧- البرامج المستخدمة:

□ فايسبوك □ تويتر□ إنستغرام □ واتساب □ سناب شات □ كل المواقع □لا شيء

٨- هل تعلم أن عند تنزيل البرامج أنك توافق على منح نسخة من رسائلك الخاصة لصالح شركات مواقع التواصل الاجتماعي.

□ نعم □ كلا

١- مراجعة ص٢٦ من الرسالة.

٩- هل تعلم أنك توافق على إستعمال وإستغلال معلوماتك الشخصية.

□ نعم □ كلا

١٠- هل تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها.

□ نعم □ كلا

كل الشكر على تعاونكم

لائحة المراجع

١- المراجع باللغة العربية:

أ- المؤلفات:

- **الأشقر جبور، (منى ومحمود) القانون والأنترنت: تحدي التكيف والضبط**، منشورات صادر، ٢٠٠٨
- **النقيب، (عاطف)، نظرية العقد**، منشورات صادر الحقوقية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.
- **السنهوري، (عبد الرزاق) نظرية العقد**، منشورات الحلبي الحقوقية، ١٩٩٨.
- **الحجار، (وسيم)، الإثبات الإلكتروني**، منشورات صادر، بيروت٢٠٠١.
- **المومني، (بشار طلال)، مشكلات التعاقد عبر الإنترنت**، الطبعة الأولى، الأردن،٢٠٠٤.
- **سيوفي، (مرسال) النظرية العامة للموجبات والعقود**، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٤.
- **ناصيف، (الياس)، موسوعة العقود المدنية والتجارية**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ١٩٩٧.
- **العوجي، (مصطفى)، القانون المدني: العقد، مع مقدمة في الموجبات المدنية**، الجزء الأول، منشورات الحلبي، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٧.
- **الحلالمة، (نصار)، التجارة الإلكترونية في القانون**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان٢٠١٢.
- **الفواعير، (علاء محمد) العقود الإلكترونية: التراضي والتعبير عن الإرادة**، دار الثقافة، ٢٠١٤.
- **الحجار، (وسيم)، النظام القانوني لوسائل التواصل الإجتماعي**، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مجلس وزراء العدل العرب، جامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، بيروت٢٠١٧.
- **بالي، (سمير) قضايا القرصنة التجارية والصناعية والفكرية**، الجزء الأول، منشورات الحلبي، ٢٠٠١.
- **جعفر، (علي)، جرائم تكنولوجيا المعلومات الحديثة الواقعة على الأشخاص والحكومة**، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
- **جاسم، (عبد الباسط)، إبرام العقد عبر الإنترنت**، منشورات الحلبي، ٢٠١٠
- **مرقص، (سليمان) الوافي في شرح القانون المدني**، الطبعة الأولى، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٠.
- **عيسى، (طوني)، التنظيم القانوني لشبكة الإنترنت**، الطبعة الأولى، منشورات صادر،٢٠٠١.

- **فرحات، (ريم)، عقد البيع بواسطة التلفزيون**، منشورات صادر، ٢٠١١.
- **فرحات، (ريم)، المبسط في مبادئ قانون الأعمال**، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.
- **نخلة، (موريس)، الكامل في شرح القانون المدني**، الجزء الثالث، منشورات الحلبي، ٢٠٠١.

ب- الدراسات والمقالات:

- مقالة عبر الإنترنت: **أصحاب مواقع التواصل الإجتماعي ينضمون لقائمة أثرياء العالم**، ٢٠١٣ w.w.w.mbc.net
- موقع القوات اللبنانية، **إتهام فايسبوك بإستغلال الرسائل الشخصية لمستخدميه في أميركا**، متوفر عبر: https://www.lebanese-forces.com ، ٢٠١٤
- **أمل المرشدي**، بحث حول عقود الإذعان، محاماة نت٢٠١٦.w.w.w.mohamet.net.law
- **إحسان العقلة**، أهمية شبكات التواصل الإجتماعي، تطبيق موضوع ٢٠١٧.w.w.w.mawdou3.com
- **جبور، منى، الشباب والإنترنت: الحق في الخصوصية**، مجلة العدل، العدد٤، ٢٠١١.
- **حلمي للمحاماة والإستشارات القانونية، دور القاضي فس حماية المستهلك من الشروط التعسفية في عقود الإذعان مدونة قانونية**، ٢٠١٣، http: helmy. Lawyersblogs
- **خولة كاظم محمد راضي، الإيجاب في عقد الإذعان**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد١، ٢٠١٤.
- مقال عبر الإنترنت: **جمعوا من مواقع التواصل الإجتماعي الملايين من بينهم عربية واحدة فمن هي؟** جريدة النهار، ٢٠١٧.w.w.w.annahar.com
- **دينا مصطفى**، مقالة عبر الإنترنت، **بين ليلة وضحاها تبدلت أحوالهم (مؤسسو مواقع التواصل الإجتماعي على رأس قوائم المشاهير)** أبو ظبي، ٢٠١٥، www.alittihad.ae.mobile
- **سليمان، عصام، دراسة بعنوان الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية من منظور دستوري**، الكتاب السنوي للمجلس الدستوري اللبناني، المجلد الرابع، ٢٠٠٩\٢٠١٠.
- **سقا أميني، ماهر، آثار مواقع التواصل التواصل الإجتماعي**، جريدة الخليج متوفر عبر www.alkhaleej.ae، ٢٠١٢

- **سعود العماري،** مقال عبر الإنترنت: **عقد الإذعان،** صحيفة اليوم، العدد ١٤٨٧٨، ٢٠١٤.w.w.w.alyaum.com
- **سناء الدويكات،** تعريف شبكات التواصل الإجتماعي، تطبيق موضوع،٢٠١٧w.w.w.mawdou3.com

- **شهيرة دعدوع،** تقرير عن شبكات التواصل الإجتماعي، تطبيق موضوع ٢٠١٦ w.w.w.mawdou3.com
- مقال عبر الإنترنت: **شبكات الإدمان، خطر وسائل التواصل يماثل الكحول والمخدرات،** موقع ميدان الجزيرة، متوفر عبر .midan.aljazeera.net ، مكة المكرمة، ٢٠١٧
- **عبد الرزاق عبد الله،** مقال عبر الإنترنت: الشروط التعسفية في عقود الإذعان، جريدة القبس الإلكتروني، ٢٠١٦ .w.w.w.alqabas.com
- **عبد الحي، رامي، القدح والذم على الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي،** مجلة العدل، العدد ١، ٢٠١٤.
- مقالة عبر الإنترنت: **عقود الإذعان،** ٢٠١٦،w.w.w.kantakji.com.media

- **فادي الياس،** المرحلة السابقة للتعاقد (المفاوضات– الإتفاقات التمهيدية)، مجلة العدل، العدد٢، ٢٠١٧
- **كوثر عبد الهادي محمود الجاف،** التنظيم الدستوري لعلاقة الدولة بالفرد، تعريف ومفهوم الحق بالخصوصية وتنظيمه في القانون الدستوري، نشر بواسطة محاماة نت، ٢٠١٨.
- **محمد مروان،** فوائد شبكات التواصل الإجتماعي، تطبيق موضوع ،٢٠١٥w.w.w.mawdou3

- الموقع الرسمي الخاص بالفنانة نجوى كرم على موقع يوتيوب العائد لها Bit.ly2p9IwDI وأيضا موقع أوائل نيوز،٢٠١٧w.w.w.awaelnews.com وصحيفة المرصاد، ٢٠١٧،ww.lebanondebate.co
- **٤٠٠ مليون مدمن على إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي،** موقع الجزيرة، متوفر عبر:www.aljazeera.net.news، ٢٠١٥
- قناة سي أن أن العربية، **تعرف على الدول العربية التي طلبت من فايسبوك معلومات عن المستخدمين،** متوفر عبر: .https: Arabic.cnn.com.middeeast نشر في٢٠١٤ وجرى تحديثه في أيلول ٢٠١٦.

- **هلا العريس،** التعديلات الرئيسية في قانون العقد الفرنسي الجديد، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني عشر، ١\٢٠١٧
- **هند الملاح، كيف تحمي حساباتك الرقمية من إختراق الموساد الإسرائيلي،** الموقع الرسمي لقناة الجديد: www.aljadeed.tv ٢٠١٧.

ج- رسائل الدبلوم والأطاريح:

- **حجال، أحمد، القواسم المشتركة لعيوب الرضى،** أطروحة لنيل دكتوراه دولة في الحقوق، بيروت٢٠٠٣-٢٠٠٤.
- **رمال، سارة، الحق في الخصوصية في العصر الرقمي،** منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦.
- **عقل، زياد، وسائل التواصل الإجتماعي والعولمة: تأثير وسائل التواصل ودورها المتصاعد،** رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية، ٢٠١٦.
- **نور الدين، هدى، الضرر المعنوي الناشئ عن إنتهاك الحياة الخاصة،** رسالة لنيل دبلوم دراسات العليا في قانون الأعمال، ٢٠٠٩-٢٠١٠

د- الأحكام والقرارت القضائية:

- محكمة إستئناف جبل لبنان، الغرفة الخامسة، قرار رقم٩٣\٨، تاريخ١٩٩٣\١\٢٦،العدل، قسم الإجتهاد، العدد١، السنة٢٧، ١٩٩٣
- تمييز مدني، الغرفة التاسعة، قرار رقم٢٠٠٣\٥٩، كساندر، العدد٥، السنة١٢، ٢٠٠٣.
- محكمة التمييز الجزائية، الغرفة التاسعة، قرار رقم٢٠١٥\٤٢، تاريخ٢٠١٥\٦\٣٠، العدل، العدد١، ٢٠١٥.

المراجع باللغة الأجنبية:

Adrienne Felt, David Evans, Privacy Protection for social Networking APIS, University of Virginia Charlottesville, VA, http;www.cs.virginia.edu.evans,pubs,proxy,privacybyproxy

Christpoher F.Spinelli, **Social Media: no friend of personal privacy**, the elon journal of undergraduate research in communications, vol1, no2,fall2010

Christopher Escobedo Hart, Social Media Law: Significant Developments, The business Lawyers, Vol72, winter2016-2017

Celine Castets. Renard, Droit de l internet; droit francais et europeen, 2eme edition, Montchrestien, lextenso, editions, 2012

Fabeah Adu-oppong,Casey K.Gardenier, apu kapadia,Patrick p tsang, social circles;tackling privacy in social networks, department of computer science, institute for security technology studies, Dartmouth college, hanover, usa hanover, http.www,cs.indiana.edu,

François Chénedé, le contrat d adhésion dans le projet de réforme, Dalloz2015

L.pailler, les reseaux sociaux sur internet et de droit au respect de la vie privée.Larcier,bruxelles,2012

Les clauses abusives, Cours de droit, 2016, w.w.w. cours de droit. abusives, cours de droit , w.w.w.cours de droit. Net

Kessler francis,Droit de la protection sociale, aout 2012

Marine de Montecler, **le droit a l heure des reseaux sociaux**,HEc nombre d'informations et Paris.www.lepetitjuriste.fr.montecler.2011

Peter Coe, **the social media paradox: an intersection withfreedom of expression and the criminal** law.publication,aston,ac.uk.social-media-paradox-an-intersection2011

Perle and Williams on publishing law: Third edition,2004,volume1,chapter6,this book.com be found on this link: https:books.google.com.lb.book

Pierre, Marie protection des donnees personnelles , Paris,2001

Protection de la vie privee des jeunes sur internet : La defenseure des enfants et le president de la commission Nationale de l' informatique et des libertes ont decide d'associer leurs efforts pour mieux sensibiliser les jeunes aux dangers d'internet .22 JANVIER 2009

Steven Venezia, the interaction of social media and the law and how to survive the social media revolution, new Hampshire bar journal, winter2012, p30-social media and online video privacy, seminar lesson plan and class activites, a consumer action publication, www.consumer-action, org

Social media and online video privacy, seminar lesson plan and class activites, a consumer action publication,www.consumer-action.org

الفهرس

المقدمة.....١

القسم الأول: في تحديد طبيعة عقود برامج التواصل الإجتماعي.....٧

الفصل الأول: الطبيعة الواقعية لعقود التواصل الإجتماعي.....٨

المبحث الأول: ماهية مواقع التواصل الإجتماعي نظريا.....٨

الفقرة الأولى: مفهوم مواقع التواصل الإجتماعي.....٨

البند الأول: عناصر تعريف مواقع التواصل الإجتماعي.....٨

البند الثاني: مجالات إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي.....١١

الفقرة الثانية: أهمية مواقع التواصل الإجتماعي.....١٣

البند الأول: أهمية المواقع بالنسبة للمستخدم.....١٣

البند الثاني: الأهمية بالنسبة لمشغلي المواقع.....١٨

المبحث الثاني: شروط وأهمية مواقع التواصل الإجتماعي عمليا.....٢٠

الفقرة الأولى: شروط التعاقد عبر مواقع التواصل الإجتماعي.....٢٠

البند الأول: الشروط المشتركة بين كافة التطبيقات.....٢١

البند الثاني: الشروط الخاصة ببعض المواقع.....٢٣

الفقرة الثانية: إستبيان عن أهمية مواقع التواصل الإجتماعي من الناحية العملية الواقعية.....٢٣

البند الأول: خدمات الإنترنت وساعات الإستخدام لها والبرامج المستخدمة.....٢٥

البند الثاني: إستغلال الحياة الشخصية ومدى الضرورة لمواقع التواصل الإجتماعي.....٢٦

الفصل الثاني: التوصيف القانوني لعقود برامج التواصل الإجتماعي.....٢٩

المبحث الأول: ماهية عقود الموافقة.....٣٠

الفقرة الأولى: عناصر وشروط عقد الموافقة.....٣٤

البند الأول: عناصر عقد الموافقة.....٣٤

البند الثاني: شروط عقد الموافقة.....٣٥

الفقرة الثانية: حرية التعاقد وعقود الموافقة.....٣٨

البند الأول: حرية التعاقد وفق القانون اللبناني.....٣٩

البند الثاني: حرية التعاقد وفق القانون الفرنسي.....٤٠

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لعقود برامج التواصل الإجتماعي.....٤٢

الفقرة الأولى: عقود برامج التواصل الإجتماعي–عقود موافقة.....٤٢

الفقرة الثانية: تطور قاعدة البنود التعسفية بين لبنان وفرنسا وأثرها على عقود الموافقة.....٤٥

البند الأول: البنود التعسفية في لبنان وفرنسا.....٤٦

البند الثاني: البنود التعسفية في برامج التواصل الإجتماعي.....٥٢

القسم الثاني: العلاقة بين الرضى والخصوصية في عقود التواصل الإجتماعي.....٥٤

الفصل الأول: ماهية الرضى والخصوصية في العقود.....٥٦

المبحث الأول: مفهوم الرضى وعيوبه.....٥٨

الفقرة الأولى: مفهوم الرضى في عقود الإذعان.....٦٠

الفقرة الثانية: العيوب التي تؤثر على سلامة الرضى.....٦٢

المبحث الثاني: في الخصوصية ووسائل الحماية لها.....٦٥
الفقرة الأولى: ماهية الخصوصية ونطاق تطبيقها.....٦٥
البند الأول: مفهوم الخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي.....٦٦
البند الثاني: الخصوصية بين التطور ونطاق التطبيق.....٦٧
الفقرة الثانية: وسائل الحماية القانونية للخصوصية.....٦٩
البند الأول: الحماية الدستورية.....٦٩
البند الثاني: الحماية القانونية.....٧١
الفصل الثاني: الرضى والخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي.....٧٦
المبحث الأول: العوامل المتحدثة المؤثرة على سلامة الرضى.....٧٦
الفقرة الأولى: ماهية الإكراه وشروط تطبيقه.....٧٧
البند الأول: مفهوم الإكراه.....٧٧
البند الثاني: شروط الإكراه..... ٧٨
الفقرة الثانية: مصادر الإكراه بين التقليدية والحديثة.....٨٣
البند الأول: المصادر التقليدية.....٨٤
البند الثاني: المصادر الحديثة الناتجة عن التطور التكنولوجي.....٨٥
المبحث الثاني: طرق إنتهاك الخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي وتأثيرها على حياتنا.....٨٨
الفقرة الأولى: الأساليب المتبعة لخرق الخصوصية والتعدي عليها.....٨٩
البند الأول: الطرق المعتمدة لإنتهاك الخصوصية.....٨٩

البند الثاني: البيانات الشخصية في برامج التواصل الإجتماعي.....٩١

الفقرة الثانية: تأثير برامج التواصل الإجتماعي على حياة المستخدم والإعدادات التي يمكن التحكم بها..٩٤

البند الأول: الإستخدام المفرط لبرامج التواصل الإجتماعي(الإدمان عليها).....٩٤

البند الثاني: إعدادات ضبط الخصوصية في برامج التواصل الإجتماعي بالنسبة للمستخدم نفسه وبالنسبة لأصحاب المواقع.....٩٧

الخاتمة.....١٠٣

الملحق.....١٠٦

المراجع.....١٠٨

الفهرس.....١١٤